جامعة الدول العربية
معهد الدراسات العربية العالية

محاضرات

فى

المغرب العربى

منذ الحرب العالمية الاولى

ألقاها
الأستاذ

علال الفاسى

[على طلبة قسم الدراسات التاريخية والجغرافية]

١٩٥٥

١٩٥٥

المغرب العربي

منذ الحرب العالمية الاولى

جامعة الدول العربية
معهد الدراسات العربية العالية

محاضرات
في

المغرب العربي

منذ الحرب العالمية الاولى

ألقاها
الأستاذ

علال الفاسي

[على طلبة قسم الدراسات التاريخية والجغرافية]

١٩٥٥

١٩٥٥

المغرب العربي في الحرب الأولى

لكي نحيط بعناصر الموضوع ونتعرف البواعث التي أدت إلى تهافت المستعمرين على المغرب العربي ثم الظروف التي كانت فيها البلاد أثناء قيام الحرب العظمى الأولى يجب أن نبعد قليلا في التاريخ لنعيد للذاكرة بعض الوقائع التي لا بد من استحضارها لتفهّم الأشياء واستنتاج أحكامها.

فمنذ انهزم الصليبيون في المشرق وانتصروا في الأندلس وهم يعملون على تحقيق أهدافهم في المغرب العربي وقد نظم سان لويس ملك فرنسا حملته على تونس سنة ١٢٧٠ حيث لقي حتفه فيما بين قرطاجة وتونس في نفس العام، ولكن الجيوش الفرنسية لم تغادر القطر التونسي إلا بعد أن عقد أميرها معاهدات تجارية مع فيليب ملك الإفرنج.

واستولى البرتغال على سبتة سنة ١٤١٥ وعلى طنجة سنة ١٤٣٧ وبعد أن جلوا عن المدينتين عادوا لاحتلالهما سنة ١٤٧١ كما احتلوا ميناء آسفي سنة ١٥١٠ وآزمور سنة ١٥١٣ على شاطىء المحيط.

وفي سنة ١٤٩٢ احتل الاسبانيون غرناطة في الوقت الذي اكتشف فيه كريستوف كولومب أميركا. وعلى الرغم من اشتغال اسبانيا بمشاكل العالم الجديد فقد احتلت مدينة وهران بالجزائر سنة ١٥٠٩ واستولت على مرتفع مشرف على شاطىء العاصمة ثم احتلت تنساويونا ومرسى حلق الوادي في تونس.

كان لهذه الهجومات المتعاقبة رد فعل عظيم من طرف المغاربة انتهى بقيام الأسرتين الشريفتين بالتوالي على عرش مراكش. وباستيلاء الدولة العثمانية على بقية المغرب.

كانت صبغة النهضة المراكشية دينيـــة وقومية، قام بها الأشراف السعديون الذين ينتمون لسلالة هاشمية هاجرت للمغرب الأقصى من ضواحي

مكة ، وأعقبهم العلويون الذين لا يزالون منذ القرن السابع عشر على رأس المملكة الشريفة إلى اليوم .

قام السعديون بكفاح عظيم لدفع المستعمرين عن شواطىء البلاد ، كما استطاعوا أن يحولوا بين الأتراك وبين التسرب إلى المغرب الأقصى ، وتقدم الجيش المراكشي لتوطيد دعائم الأمن فى الجنوب الأقصى للبلاد أعنى موريطانيا وسائر الصحراء . واحتل تنبكتو عاصمة السودان المغربي ، وبسط حكم الأشراف على السنغال والسودان وطرف من نيجيريا ، ووطد العلويون وحدة البلاد ، وطردوا الانجليز من طنجة ، وصدوا كل محاولات الغرب الأوربى للتغلغل فى داخل مملكتهم ، سواء عن طريق التجارة أو طريق المراكز البحرية التى طالما احتالوا للحصول عليها ، ومع ذلك فقد رسب من آثار هذه الحملات الأجنبية احتلال مدينتى سبتة ومليلية ، إذ لا يزالان فى يد الاسبانيين حتى اليوم .

أما فى تونس والجزائر فإن الإخوة بربروس وهم من مجاهدى البحر الأكفاء استطاعوا أن يجمعوا تحت حكمهم الايالتين باسم سلطان القسطنطينية الكبرى بعد أن حرروهما من الاحتلالات الأجنبية .

وهكذا نجد أن تصفية الحساب مع الاستعمار القديم قد تم بفضل الجهاد الذى قام به أبناء البلاد . ونشأ عنه أن تكونت فى الشمال الأفريقى دولتان عظيمتان ، إحداهما تابعة للدولة العثمانية وجزء منها ، والثانية مستقلة تعتبر نفسها وارثة للخلافة الأموية فى الأندلس . وهاتان الخلافتان هما اللتان كانتا محط غضب أوربا وحقدها ، إذ هما اللتان حاولتا فى نظر الأوربيين عموماً والفرنسيين بالخصوص عرقلة سائر أهداف الغرب الاستعمارية فى الشرق الأقصى والأوسط ، ولذلك لا غرابة إذا رأينا المحاولات الأجنبية تتعاقب على المغرب لتجعل منه قنطرة السير الكبرى لاحتلال مصر والبلاد العربية والهيمنة على قناة السويس لتحقيق الأهداف الاستعمارية عن طريقها فى الهند وفى الصين .

ولئن كانت أغراض الحروب الصليبية دينية فى ظاهرها ، فإن الباعث العميق عليها فى واقع الأمر لم يكن إلا اقتصادياً واجتماعياً ، فلقد ضج الاقطاعيون فى فرنسا من ضغط الملكية عليهم ، وضاقت الطبقة الوسطى كلها بضعف الأسواق ، ومدت أعناقها تبحث عن ميادين بعيدة ومجال فسيح للاستغلال والاتجار .

وقد تضاعفت هذه الأسباب واستفحلت ظواهرها فى سائر العصور التى أعقبت ذلك العهد ، حتى أصبح الفرنسيون يعتقدون فى أوائل القرن التاسع عشر أن تجارتهم المزدهرة لا يمكنها أن تعتمد على مستعمراتهم القديمة ، لأن سكر البنجر تغلب على سكر القصب ، ولم تعد الحماية الجمركية التى ينشدها المنتجون تفيد شيئاً فلا بد إذن من البحث عن أسواق جديدة ولا بد من السيطرة على ميادين عديدة لتنظيم وسائل استغلالها على الطريقة التى ظن الفرنسيون أنها مانعة مجتمعهم الأصلى من الانهيار أو تزاحم الطبقات . وعلى الرغم من المعارضة التى قامت بها ثورة ١٨٣٠ للفكرة الاستعمارية . فقد قررت فرنسا تنظيم سلسلة من الممتلكات عبر الشواطىء المتوسطية والمحيطية تغدو لها بمثابة نقطة اتجاه وارتكاز لعملياتها الاستعمارية والاستغلالية . وهكذا توجه الجنرال كلوزيل منذ عين على رأس جيش أفريقيا ، لمواصلة حملات الاعتداء على الجزائر التى كانت ابتدأتها قوات المارشال دوبورمو على سيدى فرج فى ١٣ يونيو سنة ١٨٣٠ ، ثم لتوجيه غزوات موازية على قبائل الترارزة فى موريطانيا ، أى فى الجنوب الأقصى للمغرب الأقصى .

وطبعى أن تقف مراكش من المحاولات الفرنسية موقف المتحفز للدفاع عن جزء من أراضيها الصحراوية ، ولتأييد الجزائر القطر الشقيق الذى طالما اعتبرته مراكش حصنها الأمامى الدفاعى ، وكان من حق الخلافة العثمانية أيضاً أن تهب لنجدة الشعب الذى كان تحت نظرها ، ولكنها عملياً بقيت مكتوفة الأيدى ، بل إن ولاتها لم يزيدوا على الانهزام السريع أزاء

الهجوم الفرنسي . فتكون الدفاع المباشر من طرف الحكومة المغربية عن العمالة الوهرانية التي كانت تعتبر بمقتضى معاهدة قديمة بين المملكة الشريفة وبين العثمانيين جزءاً من المغرب الأقصى ينتهى مع حدود تافنا وتلمسان وما إليهما . ثم بويع الأمير عبدالقادر الجزائرى من طرف المجاهدين قائداً على الجهاد وأصبح بحكم ذلك خليفة عن سلطان المغرب على هذه المنطقة الوهرانية استنادا لحكم تلك المعاهدة السابقة . وقد فرض ذلك على القوات الفرنسية الاعتراف بعبد القادر كرئيس على تافنا وتلمسان وما إليهما . ثم سار الأمير يعمل على تحرير الجزائر كلها إلى سنة ١٨٤٧ ، حيث اضطرت الانهزامات المتوالية التى أصابت الجيوش المراكشية فى طنجة والصويرة وايسلى سلطان المغرب على للتخلى عن مناصرة المجاهد الجزائرى فاستسلم هذا الأخير إلى القائد الفرنسى لاموريسيس ، دون أن يمنع ذلك الشعب الجزائرى من مواصلة الثورة التى مازال لهيبها مشتعلا إلى اليوم .

حظى عمل فرنسا بالجزائر بتأييد كل من روسيا والنمسا ، وقد رأت الأولى فى ذلك التأييد تسليطاً لفرنسا على انجلترا لمناوشتها فى البحر الأبيض المتوسط ، وأما النمسا فقد زادت على ذلك بأن شجعت فرنسا على الاستقرار الدائم فى الجزائر . وفعلت مثل ذلك حكومات إيطاليا ومملكة نابل وسردينيا . ورأت هولاندا الفرصة سانحة لها فتوقفت عن دفع الجزية التى كانت تعطيها للحكومة الجزائرية ، وأذنت أسبانيا للبواخر الحربية الفرنسية أن تنزل فى بالما . وأن تؤسس فرنسا مستشفى عسكرياً بماهون .

أما بريطانيا فقد احتجت على هذا الهجوم واعتبرته مخالفاً لسياسة التوازن الأوربى ، فأجابتها الوزارة الفرنسية بجواب صدها عن المقاومة ، وإن كان قد دشن عهد الصراع الذى طال بين الدولتين حتى سنة ١٩٠٤ .

لقد جاء فى جواب فرنسا لبريطانيا ما يلى : « إن الملك الذى لا يكتم خطته لتعويض ما وقع لفرنسا من خسارة خاصة ليعلن أنه مصمم العزم على أن يُحَوِّلَ لصالح العالم المسيحى نتائج غزواته التى أمر باعدادها ، لقد

جعل غاية قصده والثمن الذى ينشده هو هدم البحرية الاسلامية ، ووضع حد لأسر المسيحيين والقضاء على الجزية التى تؤديها الدول المسيحية للايالة الجزائرية [1] » .

ظل الجو السياسى فى أوربا على غير ستقرار بسبب التنافس الذى اشتد بين الدول الكبيرة على تقسيم مناطق النفوذ فى داخل أوربا وخارجها ، وقد اندلعت حربان عظيمتان ، الأولى بين تركيا وروسيا ، والثانية بين ألمانيا وبين فرنسا ، فانتهت الأولى بانتصار روسيا القيصرية على الدولة العثمانية سنة ١٨٧٧ . بينما انتهت الثانية بانتصار ألمانيا على فرنسا واسترجاع الجرمانيين لمقاطعتى الالزاس واللورين سنة ١٨٧٠ .

غيَّر هذان الحربان مركز الثقل فى التوازن الدولى وأصبح الانجليز لا يرون مانعاً من توزيع امبراطورية الرجل العليل « تركيا » على الدول الاستعمارية ، بينما لاترى ألمانيا مانعا من أن تأذن لفرنسا بالتوسع فى المغرب العربى واحتلال تونس ، وقد كان بسمارك يرى فى ذلك صرفا للأوربيين إلى التزاحم على الشرق ، رغبة فى الاحتفاظ بنتائج الحرب السبعينية . أما فرنسا فقد خرجت من انهزامها خائفة مترقبة الفرصة التى تتيح لها تحقيق مطامعها فى افريقيا ، وفى هذا الجو انعقد مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ فشجعت ألمانيا فرنسا على احتلال تونس وصادقت لها بريطانيا على ذلك لئلا تعترض عليها فى أعمالها بقبرص ومصر .

حاصرت فرنسا قصر الباى فى « باردو » يوم ١٢ مايو ١٨٨١ وفرض الجنرال بريار ، والقنصل روستان ، على سمو الباى ، توقيع المعاهدة المعروفة باتفاقية باردو فى نفس اليوم ، وقد حصل إتمام هذه الاتفاقية بمعاهدة المرسى الموقعة يوم ٨ يونيو سنة ١٨٨٣ .

وفى سنة ١٨٨٥ وقع إمضاء عقد برلين الخاص بتقسيم افريقا ، حيث

---

(١) جلاد البربر ، الاسلام وفرنسا ، بقلم اوجين جيرني ص ٣٨ ج ٢ Za Berérie, ١ـ
L'Islam et la France Par Eugéne gurnier P-38 T2

ظهر مبدأ « السوق المحفوظ » الأمر الذى أدى إلى تطاحن جديد وتنافس على المناطق التى لم تقفل بعد ، وأصبح كل واحد من الدول الكبرى يعتبر نفسه مغبونا فى نصيبه بالنسبة للآخرين .

واشتد الصراع بين فرنسا وألمانيا بعد أن تعاهدت الأولى مع روسيا ، وفسدت علائق بريطانيا بفرنسا على أثر حادثة فاشودة سنة ١٨٩٨ ، ولكن فرنسا استطاعت أن تقنع بريطانيا بالخطر الألمانى عليها واستعدت لأن تتنازل لها عن كل ما تطلب بريطانيا مقابل عقد تضامنى بين الفريقين .

وهكذا بدأت المساومة على مراكش وموريطانيا التابعة لها ، وكانت الدول قد اجتمعت فى مؤتمر دعا اليه سلطان المغرب فى مدريد سنة ١٨٨٠ للتخفيف من حدة الامتيازات الأجنبية التى كانت قد أحدثت أضراراً بالسلطة المركزية فى مراكش ، ومع ما استفادته الدولة الشريفة من هذه المعاهدة فانها تعتبر أول تدويل لقضية مراكش ، ومنذ سنة ١٩١٢ بدأت الأزمة الفرنسية المغربية تشتد بسبب مقاومة المغرب للمطامع الفرنسية وبسبب التآمر الاستعمارى الدولى عليه . فى ٢٧ يونيو ١٩٠٠ وقع اتفاق بين فرنسا واسبانيا على تقسيم اقصى جنوب المغرب وتحديده فأعطيت موريطانيا لفرنسا وتركت الساقية الحمراء بحدودها الحالية « ريودورو » لاسبانيا . واحتلت فرنسا واحة نوات المراكشية وأجبر السلطان على امضاء البروتوكول المتعلق بها فى ٢٠ يوليو ١٩٠١ المؤكد بمعاهدتى ٢٠ ابريل و٧ مايو سنة ١٩٠٢ .

وفى فاتح نوفبر سنة ١٩٠٢ سلمت ايطاليا مراكش لفرنسا ، مقابل الاعتراف لها بحق احتلال طرابلس الغرب . وفى سنة ١٩٠٤ وقع الاتفاق الودى الشهير بين فرنسا وبريطانيا . وهو الاتفاق الذى اطلق يد الانجليز فى مصر ويد فرنسا فى المغرب الأقصى . وقد انضمت أسبانيا فى نفس العام لهذا الاتفاق مقابل الاعتراف لها بمناطق نفوذها فى شمال المغرب وجنوبه .

وإزاء هذه المعاهدات السرية وجهت الحكومة المغربية دعوة لعقد مؤتمر دولى يدرس فيه وضع المغرب فانعقد هذا المؤتمر بعد مراسلات ومناقشات عديدة بين الدول فى مدينة الجزيرة الخضراء بالاندلس، وانتهى بعقد المعاهدة المعروفة باسم هذه المدينة سنة ١٩٠٦ . وقد اشتمل الاتفاق على ترضية للمغرب حيث اعترف باستقلال مراكش ووحدة أراضيها، كما اشتمل على ترضية لألمانيا حيث اتخذ قرارا بالحرية التجارية أو سياسة الباب المفتوح كما يسمونها. وأرضى فرنسا كذلك إذ أعطاها الحق فى ابقاء ألفين ومائتين من بوليسها داخل الأراضى الشريفة .

لم تخلص فرنسا فى تطبيق هذه المعاهدة، بل سرعان ما خرقتها، الأمر الذى أدى إلى قيام اضطرابات داخل المغرب والى ثورة من الشعب المغربى على السلطان عبد العزيز، كما أدى إلى احتجاجات متوالية من طرف ألمانيا. ولكن فرنسا أسرعت فى الاتفاق مع الدولة الألمانية وإرضائها فاعترفت لها بامتيازات اقتصادية فى مراكش وأقطعتها منطقة التوغو وجزءا من الكامرون فى افريقيا الاستوائية. وقد اعترفت ألمانيا لفرنسا بحق بسط حمايتها على المغرب سنة ١٩١١ ثم اجبر السلطان عبد الحفيظ على المصادقة على هذا الاتفاق بعد أن هاجمته القوات الفرنسية فى عقر داره إذ حاصرت قصره فى فاس فأمضى معاهدة الحماية يوم ٣٠ مارس ١٩١٢ .

أعلن الجيش المغربى ثورته على هذه الاتفاقية الاجبارية وكانت الأيام الدموية المشهورة فى فاس . ومع أن القوات الفرنسية استطاعت أن تقهر الثورة الرسمية فإن الشعب تحصن فى الجبال وواصل المقاومة أزيد من ربع قرن كما سنتحدث عن ذلك فيما بعد .

لقد سمى اللورد جراى فى مذكراته هذه الاضطرابات المغربية بالأزمة الأولى التى أدت الى اندلاع نار الحرب الكبرى بين ألمانيا وبين الحلفاء . وقال مستر موريل فى كتابه عن حقيقة الحرب العالمية « متى ذكر الانسان

مراكش ذكر أنها كانت السبب فى بدء تلك الحادثات السرية الحربية والبحرية بين انجلترا وفرنسا وهى التى أدت تدريجا وبوسائل غير محسوسة الى تشبثنا معشر الانجليز باتباع خطة سياسية معينة قربت احتمال وقوع الحرب الأوروبية وجعلت تدخلنا فيها أمرا محققا

« ومراكش هى التى طبعت سياستنا وعلاقتنا مع ألمانيا معتمدين على كتم وقائع الأحوال واخفاء الحقائق اللازمة لتكوين أية فكرة صحيحة بعيدة عن الهوى ، وهى التى ارتجت — كما لاحظ المستر رمزى ماكدونالد بحق فى تمهيده لكتاب المسألة المراكشية بقلم المؤلف نفسه — أبواب الرجاء فى وجوه دعاة السلم والحريصين على حفظه فى أوروبا . وهى التى افتتحت صحيفة المعاهدات وبنودها ومهدت الطريق للتعهدات السرية التى انتهت بغزو بلجيكا . »[1] .

وقد اعلن الزعيم الاشتراكى جان جوريس قبل مقتله باسبوعين ، أن فرنسا هى المسئولة عن قيام الحرب لأنها تركت النمسا تبتلع البوسنه والهرسك مقابل ابتلاعها هى للمغرب الأقصى .

اندلعت الحرب الكبرى وقد تبلورت الدول التى يمكن أن تكون فى صف انجلترا وفرنسا والدول التى يجب أن تنضم لألمانيا ، فالحلفاء هم الذين استفادوا أكثر من غيرهم من توزيع الغنائم ولم يكتفوا بما ابتلعوه حتى أخذوا يدبرون المكائد لما بقى من اراض إسلامية مستقلة . أما رفقاء ألمانيا فهم الذين يشتكون بالطبع من دول الغرب واعتداءاتها ، وبذلك الاعتبار فقد دخلت الدولة العثمانية فى صف ألمانيا وأعلن الخليفة العثمانى الحرب المقدسة على دول الغرب .

---

(١) مذكرات اللورد جراى — ص ٢٧٩ — تعريب على احمد شكرى وحقيقة الحرب العالمية لمستر موريل تعريب على احمد شكرى أيضاً .

ولكن الفرنسيين والانجليز كانوا أعرف من غيرهم بنقط الضعف فى بلاد العرب والمسلمين . ولذلك أخذوا يضربون على وتر التحرير الحساس، وبدأوا يكيلون الوعود للعرب بمساعدتهم على التحرر من نير الترك واعلان خلافة عربية فى المشرق، وكانت الحركة العربية بدأت تتغلغل فى الأوساط وتعمل عملها بقيادة المغفور له الشريف حسين .

ونظراً لأن فرنسا كانت قد حصلت على قسطها فى التوزيع السرى لبلاد المشرق فانها كانت على أتم الاتفاق مع بريطانيا فى كل ما يرتكبانه من خداع للعرب ومكربهم .

أما فى المغرب العربى فان تونس والجزائر كانتا قد احتلتا من عهد بعيد وكانت أحكام الحصار ومحاكم الزجر قائمة فيها ، وامامراكش فان معظمها كان منفرداما عدا مدن الشاطىء والنواحى المتصلة بها فإنها كانت قد احتلت من الجيش الفرنسى .

إن جميع التشريعات التى تعاقب فرضها على الجزائر منذ سنة ١٨٣٠ ترتبط بطبيعة الاحتلال وصفته فليست نوعيا الا امتدادا للاحتلال العسكرى الفرنسى فمن ذلك أن نص الأمر الصادر فى يوم ٢٢ يوليو ١٨٣٤ الذى جعل من الجزائر الاقليم المحتل (مركزا حازته فرنسا) صدر فى المرحلة الأولى للاحتلال العسكرى فى الجزائر وكذلك نظام المراسيم الذى أسس بمقتضى أمر ٢٣ يوليو ١٨٣٤ والذى بقى إلى سنة ١٩٤٧ صدر خمسين عاما قبل نهاية المقاومة الوطنية المسلحة .

ولقد قسمت الجزائر عام ١٨٤٥ إلى ثلاث مقاطعات : الجزائر ، ووهران ، وقسنطينية . ولكل منها اقليمه المدنى واقليمه العسكرى مع منطقة وسطى تسمى المنطقة الممتزجة ، ويعاون الوالى العام مجلس أعلى ومجلس للمستشارين الاداريين ولنظره مدير عام للشئون المدنية وكلهم فرنسيون . وقد اعترفت فرنسا بضرورة وجود ولاة عسكريين وآخرين مدنيين فى هذا البلد الذى

هو فى حالة حرب وإن كان فى الوقت نفسه مفتوحاً للاستعمار [١] . لكن توزيع الاختصاصات لم يكن يوماً ما ابديا . وفى سنة ١٨٤٤ وقع تقسيم الجزائر إلى أقاليم عسكرية وأخرى مدنية وقد حرم الأهالى فى المنطقة المدنية من كل ذاتية إدارية ولو نوعية . أما المناطق العسكرية فقد جعل الحكم فيها بيد ضباط يمثلون القائد الأعلى للجيش وجعل إلى نظرهم رؤساء الأهالى الذين كان الضباط يرشحونهم ويعينهم الوالى العام ليصبحوا منفذين لأوامر الضباط التى يصدرونها من تلقاء أنفسهم أو يبلغونها عن رؤسائهم .

وبمجرد ما احتلت فرنسا تونس قضت على كل المنظمات القومية التونسية الحرة التى كانت تتقدم بسرعة نحو أرقى الأساليب الديمقراطية ، وقدجعلت التشريع والتنفيـــذ فى يد المقيم العام الذى أصبح رئيساً للحكومة ووزيراً للخارجية . وألغت كل الوزارات الوطنية المهمة وعوضتها بإدارات يرأسها فرنسيون ولم تبق إلا على الوزير الأكبر ووزير القلم والاستشارة دون أن تدع لهما أية سلطة فعلية ولو فى حدود اختصاصهما . وجردت عمال النواحى من كل نفوذ لفائدة المراقبين المدنيين الفرنسيين الذين أصبحوا حكاماً حقيقيين ينفذون ما يرد إليهم من أوامر عن المقيم العام أو الكاتب العام للحماية .

وأعلنت الأحكام العرفية فى كل أنحاء القطر واعتبر الجنوب التونسى مركز المقاومة الأولى منطقة حكم عسكرى خاص . وقد أبقت السلطة على شخصية الباى ولكن جردته عمليا من كل اختصاصاته .

وفعلت فرنسا كل هذا فى مراكش حيث عجلت بإبعاد السلطان عبد الحفيظ الذى تعاقد معها لأنه لم يستطع مع ذلك أن يكون آلة مسخرة فى يدها واختصرت حكومة « المخزن » إلى عدد من الوزراء لا قيمة لهم غير

---

(١) هاردى ــ تاريخ الاستعمار الفرنسى ــ ص ١٨٦ .

تنفيذ أوامر المراقبين الفرنسيين ، وأعلنت الأحكام العرفية وحالة الطوارىء في عموم الجهات التي احتلتها .

وهكذا يتجلى لنا المغرب العربي إبان الحرب الأولى في جو ارهاق عسكري وحصار من كل جانب وحكم قاس ومع ذلك فإنه لم يتأخر عن محاولة انتهاز فرصة الحرب ليتحرر من القيد الذي كبده به الاستعمار الفرنسي .

كانت العواطف في المغرب تتأرجح بين الجهاد المقدس الذي أعلنه خليفة استامبول والذي يقضي طبعا بالثورة على الحلفاء والانضمام لألمانيا ، وهو ماكان يتفق في حقيقة الأمر مع الرغبة التي تملأ نفوس المواطنين الذين لا ينتظرون غير سنوح الفرصة للانقضاض الكلي على المستعمر وإجلائه عن الوطن . ولكن الدعاوة العثمانية لم تكن تجد من المجال مايتيح لها الاتصال بالشعب المغربي والحديث إليه إلا من بعيد ، بينما كانت دعاوة الفرنسيين تملأ الأرجاء بأنواع الخطب والكتب والمصورات . وبين التضامن مع البلاد العربية التي أملت الخير الكثير من تعاونها مع الغرب في سبيل تحقيق الوحدة العربية وتجديد الخلافة الهاشمية ، وكانت فرنسا تبذل كل ما في استطاعتها في هذا الموضوع فتردد أصداء الدعاية الإنجليزية والعربية في الشرق وخصوصا ما يرجع منها لفظائع الأتراك وماكانوا يرتكبونه من مظالم أثناء حكمهم لبلاد الشام والعراق والحجاز ومصر .

وقد نظمت فرنسا عدة مهرجانات واجتماعات لهذا الغرض وأرسلت وفوداً برئاسة السيد قدور بن غبريط باسم سلطان مراكش وباي تونس وشعب الجزائر لتهنئة الملك حسين بالخلافة العربية وإعلان تضامن المغرب العربي معه في جهاده لتوحيد العرب وإحياء مجدهم ، وكانت هذه الوفود بالطبع تنظم وتصاحب في خروجها ورجوعها بكثير من الحفاوة والمظاهر الشعبية البراقة .

كان بطل الدعاية العربية في فرنسا هو المارشال فرانشي ديسبيري وقد

قام بتمثيل دوره العظيم بكيفية لا تقل عن النوغ الذى أظهره لورنس الإنجليزى فى الدعاية داخل الجزيرة العربية .

على أن فرنسا كانت تحتاط جداً فى الحديث عن العروبة وعن خلافة الإسلام وتدبر المشروعات الاحتياطية للرجوع إليها عند الحاجة فهى وإن تآمرت مع الإنجليز إلا أنها لا تثق بهم ولا يهمها أو يمكنها أن تعتبرهم أكثر من رفقاء طريق تنتهى بالنسبة لفرنسا بنهاية الحرب والحصول على النصر وتقسيم الغنائم . ثم بعد ذلك للإنجليز أن يتبعوا من السياسات خارج الممتلكات الفرنسية ما يشاءون . أخذت فرنسا تتحدث فى أوساط المختصين بشئون الإسلام من رجال السياسة الفرنسية عن الخلافة وطبيعتها وعن تاريخ مراكش ووضعها داخل الخلافات الإسلامية واهتدت إلى أنه من الضرورى العمل عند الحاجة على مبايعة سلطان مراكش مولاى يوسف المحمى بفرنسا خليفة للإسلام « الإسلام الفرنسى كما سموه إذ ذاك » ومعنى هذا أنه فى حالة ما إذا أخلصت بريطانيا وعدها للعرب وسمحت للملك حسين بأن يظل خليفة عربياً للمسلمين فإن المغرب العربى وأفريقيا الإسلامية التى ترزح تحت الحكم الفرنسى يجب أن تعلن فصلها عن وحدة الخلافة الهاشمية وتتخذ لها نظاما روحياً خاصاً بها تفصل فيه شئون الدين عن شئون الإدارة فتبقى الأولى اسمياً تحت رئيس من مناطق النفوذ الفرنسى وتبقى الثانية إلى نظر الولاة الفرنسيين من عسكريين ومدنيين .

وكان من ضروب السياسة الإسلامية التى اتبعت فى الشمال الافريقى الحديث عن تأسيس مسجد ومعهد إسلامى فى باريس تحقيقاً لمعاهدة سابقة بين فرنسا وبين الدولة الشريفة تبيح لكل من الدولتين تأسيس بعض المعابد الدينية فى كل من البلدين لصالح الرعايا الأجانب فى القطرين . وقد قام السيد قدور بن غبريط بالدعاية الواسعة العريضة لهذا المشروع وجمع الاكتتابات الضرورية له وإن كان تنفيذه لم يتم إلا بعد نهاية الحرب والحصول على النصر .

وقد جندت الدعاية الفرنسية فى الشمال الافريقى وفى افريقيا الاسلامية جمعاء لفائدتها قسما كبيراً من مشايخ الطرق الصوفية الذين اعتادوا أن يعملوا لمصلحة رجال الحكم أو الذين خلقتهم الإدارة الفرنسية لتسخيرهم فى أغراضها، فاشتغل محمود التيجانى فى الجزائر وعبد الحى الكتانى فى المغرب وابن عزوز فى تونس وغيرهم من أمثالهم دعاة متحمسين للسياسة الفرنسية ومكتتبين لمتطوعة العساكر فى سائر أفريقيا لصالح القضية الفرنسية.

ومن المعلوم أن للطرق الصوفية أثرا كبيراً فى المغرب العربى منذ عهد أبى الحسن الشاذلى وأبى العباس السبتى والجزولى وزروق وغيرهم من رجال الزهد الذين طالما أفادوا الطائفة الاسلامية بما بذلوه لها من خدمات روحية واجتماعية، ولكن تدهور الأمن وتغلغل الفوضى الاجتماعية فى معظم القبائل قلب هذه الطرق إلى منظمات يشرف عليها فى الغالب انتفاعيون نصبوا أنفسهم ليكونوا الوساطة الفعالة بين الحكومات المحلية وبين الشعب، فكانت السلطة لا تستطيع حفظ الأمن ولا جبى الضرائب ولا تعبئة الجيوش إلا عن طريق هؤلاء الذين يدعون أنهم يشعون عليها من بركة نفوذهم ما يسهل عليها تحقيق أغراضها، وكانت هى الأخرى تعتبر هؤلاء القوم وترضيتهم أسهل السبل للحصول على ما تريده من تسخير للعامة واستغلال لها، فلما تبدلت الأحوال وضعفت السلطة الاسلامية وحلت محلها السلطة الأجنبية لم يجد هؤلاء المشايخ، إلا قليلا منهم آثروا الإخلاص على الخيانة، غضاضة فى أن يقدموا للأجنبى المحتل لبلادهم ما كانوا يقدمونه من خدمات للحاكم الوطنى مادام هذا الأجنبى يضمن لهم كل ما كان يمنحهم إياه الثانى من احترام وإنعام.

سار هؤلاء المشايخ يتجولون فى القبائل والمدن يبشرون بسقوط الألمان وبشاعة حكم الأتراك وينوهون بقيمة العمل العظيم الذى تقوم به فرنسا وانجلترا فى الشرق العربى لتجعل من أشراف الحجاز خلفاء العرب فى المشرق

يتعاونون مع أمير المؤمنين المغربي السلطان الشريف الذى لا تقوى ألمانيا ولا غيرها من الدول الطامعة على المساس بمركزه ما دامت العناية الإلهية قد سخرت له فرنسا لحمايته ومساعدته على تجديد أمر دولته .

وكان ليوطى فى الوقت نفسه يمهد لهذه الدعاية ببعض المظاهر الخلابة التى كان يسبغها على السلطان مولاى يوسف والتى كانت تظهر للكثير من الفرنسيين كنتيجة لإيمان ليوطى بمبدأ الملكية والحكم الأوتوقراطى فى فرنسا نفسها . وما هى فى الحقيقة إلا سياسة مصطنعة اقتضتها قيمة العرش المغربى فى نفوس المغاربة من جهة والحالة الدولية وظروف الحرب وخاصة الثورة العربية فى المشرق من جهة أخرى . يقول مسيو كوميت دى سانت أولير فى كتابه « فى المغرب قبل ليوطى ومعه » (١) لقد توقع تصميم ليوطى حرباً طويلة ، أو فى حالة انتصار سريع عدم وقوع إخلاء المغرب نهائياً ، لقد توقع حتى السقوط لكى يبدأ من جديد وكان يرى — على عكس المدرسة العسكرية الفرنسية — أن الحرب ستطول ، « وأنه لابد من هجوم عنيف فى المشرق العربى لمهاجمة الائتلاف الألمانى التركى وضربه فى نقطته الضعيفة . لأن جعل الأتراك غير قادرين على الكفاح ذو أثر عظيم فى الإسلام الافريقى . ولقد ادعى كثير من الشخصيات أبوة هذا البرنامج ، يعنى هجوم الحلفاء فى الشرق ، ولكنه على كل حال حقق فى المغرب بواسطة أهم ضباط ليوطى المارشال فرانشى ديسبيرى بعد أربعة أعوام .

« إن الذين ينتقدون ليوطى أو يكذبون عليه لما أبداه من إخلاص للسلطان وللتقاليد الإسلامية ناسبين ذلك كله إلى محافظته أو عصبيته البالية يجب عليهم أن يعترفوا بما كان لهذا الرجعى عند قيام الحرب من روح رشيدة ومتنبئة » .

فالمغرب إذن كان فى جملة الأسباب التى بلورت سياسة الحلفاء العربية فى شكل ثورة هاشمية على الترك ، وإعلان العرب الحرب على الألمان وحلفائهم العثمانيين . لأن ذلك من شأنه أن يطمئن معنويات الشعب المغربى

---

(١) ص ٢٢٦

الذى يتعلق دائماً بالشرق ويرى فى سلوكه القدوة التى يجب أن تتبع والمنهج الذى ينبغى أن يسير هو عليه .

ولكن الفرنسيين مع ذلك لم يكونوا متفقين فى الأسلوب السياسى الذى يجب اتباعه فى المغرب العربى وخاصة فى مراكش ، فبينما كان ليوطى يصدر فى أسلوبه عن ذلك الجو الذى يضفيه عليه وجوده فى بلد عربى حديث عهد بالاستقلال التام ولا تزال معظم نواحيه ثائرة على الأجنبى ، إذا بالمسيطرين على الحكم فى فرنسا يتأثرون إلى حد بعيد بالسياسة التى يؤمنون بضرورة اتباعها فى أفريقيا الشمالية والتى ترضى مبدأ الادماج العزيز على سياسة الفرنسيين . والذى كان يظهر أن من شأنه ارضاء قسم مهم من نخبة المسلمين فى الجزائر وفى تونس . كان ليوطى يرى ضرورة مراعاة الحالة الداخلية فى المغرب بينما كان غيره من الفرنسيين يرى أن مصير مراكش سيقرر فى اللورين وفى الألزاس حسب ما ورد فى برقيـة وزارة الخارجية الفرنسية اليه عند قيام الحرب .

وقد اقترحت الحكومة الفرنسية سنة ١٩١٥ مشروع قانون يرمى إلى تسهيل الحصول على صفة الرعوية الفرنسية للعسكريين وقدماء المحاربين الأهالى فى أقطار أفريقيـا الشماليـة الثلاثة ، وذلك لجلب أكبر عدد من المتطوعين ، ولكن ليوطى عارض فى تطبيق ذلك بالمغرب الأقصى وكان فى جملة الحجج التى أدلى بها قوله .

« ومن جهة أخرى فليس هناك تدخل أشـد مساساً بسيادة السلطان من هذا المشروع .

« غير أنى لست بمندهش إذا لم تكن الحماية تعتبر فى نظر واضعى المشروع وكذلك فى نظر عدد كبير من مواطنى الا بمثابة نظام انتقـالى وضيع يجب أن يؤدى حتما وفى أقرب وقت ممكن إلى الالحاق أو الادماج بوساطة سلسلة من التعديات تخرق هذا النظام تدريجياً »[١] .

(١) كتاب المغرب — نشر حزب الاستقلال — ص ٧٤ .

وقد وقف ليوطي كذلك ضد التجنيد الاجباري في مراكش بعد أن طبقته فرنسا في تونس والجزائر وعبر عن رأيه في ذلك في تقرير قدمه لفرنسا جوابا عن مشروع بعثته إليه في الموضوع فقال :

« أما فيما يخص تجنيد الأهالي في المغرب فإنني ألاحظ أولا أن المغرب الأقصى ليس بلاد حماية فحسب بل حماية من نوع خاص ، ويمكن القول بأن هذا النوع لانظير له لأن المغرب قد حفظت له المعاهدات ، أكثر من تونس، وضعيته كدولة تتمتع رغم كونها محمية باستقلال ذاتي حقيقي تحت سيادة السلطان الفعلية الذي ليس رئيساً سياسياً فحسب ولكنه رئيس ديني أيضا .

« إن هذا أمر واقع كثيراً ما نستند عليه يومياً في علاقاتنا مع الدول الأجنبية ولنا فيه أكبر الفائدة أيضا في سياستنا الداخلية بالمغرب وفي علائقنا مع الاسلام عموما حتى نخل بالمحافظة على مبادئه » .

وقد تحدث ليوطي عن خواص سياسة الحماية الفرنسية في إبان الحرب في التقرير الذي بعث به للحكومة الفرنسية في أول سبتمبر سنة ١٩١٦ وفيه ما يلي . وآخر خاصية هي أن نحفظ للمخزن وللسلطان وظائفهم وامتيازاتهم الجوهرية ، ولسنا نقوم بذلك فيما يخص السلطان نظراً لالتزاماتنا في عقد الحماية بحفظ سلطته العليا فحسب ، بل بالأخص لأن حفظ هذه السلطة يعتبر في نظر جميع المغاربة كأسمى ضمانة للباقي ولكل ما سبق بل ولكل جميع الضمانات التي يطالبون بها » .

ويجب أن نسجل هنا بأن كل هذه التمهيدات والتحضيرات وسائر تلك الدعايات والمغريات لم يكن لها الأثر الذي كانت فرنسا تنتظره منها في نفوس المغاربة سواء في تونس أو في الجزائر أو في مراكش ، فإن شعب هذه الأقطار الشقيقة لم يتأخر عن مقاومة كل ضروب السياسة الفرنسية ومقاومة تدابيرها . وإذا كانت فرنسا قد استطاعت أن تجند من امبراطوريتها مائة ألف عسكري لارسالها إلى ساحة الحرب كما يشهد بذلك كتاب (المستعمرات والدفاع الوطني) الذي أصدرته (اللجنة الاستشارية الاستعمارية) فإن

ماجمع منها من مختلف سكان افريقيا الشمالية لم يتجاوز ربع هذا العدد أى خمسة وعشرين ألفا معظمهم من الجزائر التى وقع فيها التجنيد الاجبارى ومن تونس الذى طبق فيها كذلك مبدأ الاجبار على العسكرية ولكن مع استثناءات تحد قليلا من خطورته ، وهو قدر بالنسبة لعدد سكان هذه الاقطار البالغ إذ ذاك نحو عشرين مليونا من الأهالى يعد أمراً ما كان ليجازى كل هذه الارهاقات والسياسات المختلفة .

ومن المعلوم أن التجنيد الإجبارى كان قد نفذ فى الجزائر سنة ١٩١١ فأدى إلى حركة هجرة عظيمة من المسلمين لاسيما فى نواحى تلمسان إذ هاجر ثمانمائة عائلة إلى سوريا مصرحين بأنهم لن يدخلوا الحروب تحت علم غير علم المؤمنين . أما فى سنة ١٩١٤ فقد توالى فرار الجزائريين من الجندية والتجاؤهم إلى شواهق الجبال حتى بلغ عدد اللاجئين مائة وعشرين ألفاً . ونشأ عن ذلك اضطراب كبير ومظاهرات عدائية قتل فيها عشرات من الموظفين والمعمرين الفرنسيين من بينهم العامل كاسيلونى والمدير الرئيس مارساى . وقارنت ذلك حركات منظمة فى المدن تنادى بالتحرر وتطالب بالجلاء وفرت فرق من المجندين الأهالى إلى صفوف الدولة العثمانية من أهمها فرقة اليوطنا الحاج محمد بوكابويا الأمر الذى أقلق حكومة باريس وجعلها تعلن رغبتها فى تمتيع الأهالى الجزائريين بالحقوق التى يتمتع بها الفرنسيون[١].

واندلعت الثورة فى الصحراء الغربية كلها من أعالى النيل إلى ادرار فى الساحل الأطلسى واضطرت جميع المراكز الصحراوية للانسحاب إلى الواحات وقد قتل الأب الجاسوس دوفوكو الذى كان معتكفاً فى تامزاست (على ألف كيلومتر من ورجلة التى هى أقصى واحة فى عمالة الجزائر). واضطرت فرنسا ازاء اضطراب الأمن فى هذه المناطق كلها أن تسحب الجنرال لابيريس الاختصاصى فى شئون الصحراء من ميدان القتال الأوربى وتعطيه قيادة الجنوب الجزائرى حيث بقى هناك حتى قتل سنة ١٩١٨ [٢] .

(١) علال الفاسى — الحركات الاستقلالية فى المغرب العربي — ١١ .
(٢) علال الفاسى — الحركات الاستقلالية فى المغرب العربي — ص ٥٣ .

وكذلك أعلنت قبائل بنى زيد الذين اشتهروا بالبطولة والنخوة العربية ثورتهم على فرنسا منذ سنة ١٩١٥ تحت قيادة الحاج سعيد بن عبداللطيف[١] وقد دارت معارك عظيمة قتل فيها الكولونيل لوبيف الذى يحمل اسمه برج البيف ودامت المناوشات فى هذه النواحى حتى سنة ١٩٢١ .

أما فى مراكش فقد أعلنت الحرب والثورة تشمل جميع المغرب ماعدا بعض المدن السواحلية وضواحيها ولذلك فقد اضطرب موقف الحكومة الفرنسية إزاء مايجب عليها أن تعمله فى مراكش مع علمها بخطورة الحالة القائمة فيها ، ففى عشية يوم ٢٧ يوليو سنة ١٩١٤ أى فى الوقت الذى أصبح فيه خطر الحرب محققا ابرق وزير الخارجية الفرنسية للجنرال ليوطى البلاغ المهم الوارد من قبل وزير الحربية فى حالة قيام الحرب فى أوربا يجب أن تتجه كل مجهوداتكم إلى عدم الابقاء إلا على القليل الضرورى من قواتنا فى المغرب فإن مصير هذه البلاد سيقرر فى اللورين ، ويجب أن تقتصروا على احتلال أهم المراسى الساحلية وإذا كان ممكنا المحافظة على خطوط الاتصال بين القنيطرة وبين وجدة ويجب التخلى مؤقتاً عن كل المراكز والمواقع الأمامية ، وأن أهم مايجب عليكم البدء به هو أن تنقلوا إلى الشواطىء الفرنسيين والأجانب الذين بالداخل لضمان طمأنينتهم ، وتبعا لهذه التعليمات نرجو أن تعلمونا بالتدابير التى قررتم اتخاذها والقوات التى يمكنكم أن ترسلوها من الدار البيضاء أو عن طريق تازة أوعن طريق المغرب الشرقى إلى وهران ومتى يكون ذلك .

ثم ارسلت بعد ذلك وزارة الحربية برقية أخرى رأساً إلى الجنرال ليوطى بالرباط هذا نصها :

« زيادة على البرقية التى بعثها لكم وزير الخارجية لاشك أنكم ترون

---

(١) الحبيب ثامر — هذه تونس — ص ٨٥ .

أن احتلال شرق المغرب وغربه ويجب ألا يتجاوز أهم المراسى وخطوط المواصلات التى تربط القنيطرة بمكناس وفاس ووجدة ، كما ترون الالغاء المؤقت للمراكز الثانوية فإن ذلك يسمح لكم بالتخفيف من قواتكم والمشاطرة بصفة أوسع فى الدفاع الوطنى .

ويبدو لى أن الواجب والممكن هو أن تواجهوا ارسالكم لفرنسا بمجموع فرق المطاردة والزواف والمشاة الاستعماريين والعساكر الجزائرية والتونسية والمدفعيات . وسيبقى لديكم عشرون فرقة من اللفيف الافريقى للمشاة الخفيفة والسنغاليين والمغاربة والجوم المختلط والمدفعيات الجبلية وكل الخيالة والصبايحية . وطلب وزير الحربية من ليوطى أن يخبره .

أولا — برأيه فى هذه الأوامر .

ثانياً — بعدد وطبيعة الوحدات التى يمكن توجيهها إلى وهران مع بيان المراحل وتاريخ وصولها لتلك المراسى .

ثالثاً — وبنفس الاستعلامات عن الوحدات التى ستصل للدار البيضاء كى تتوجه منها إلى بوردو .

رابعاً — الوسائل التى يوجهها لاحتلال المغرب الأقصى بعد هذه الارساليات [1] .

وطبيعى أن يقف ليوطى ورفقاؤه من هذه التعليمات موقف الحائر بين تقديم الدفاع عن وطنه فرنسا وبين المصلحة الاستعمارية التى لفرنسا نفسها فى مواصلة احتلال المغرب ومقاومة الثائرين من ابنائه . وإنا لندع لليوطى نفسه شرح الوضع الذى كانت فيه البلاد كما يتجلى ذلك من البرقيتين اللتين أرسلهما للحكومة الفرنسية من الرباط يوم ٢٩ يوليو ١٩١٤ . يقول

(١) الجنرال كاترو — ليوطى المراكشى — ص ١٤٥ — ١٥١ .

أقدر جيدا أن مصير المغرب سيقرر فى اللورين وأن الكل هنا مصمم على بذل كل شيء فى سبيل الدفاع عن الوطن . ولكن واجبى الأول هو احاطتكم علماً بالنتائج التى تترتب عن تنفيذ تعليماتكم وجعلكم تشعرون بعواقبها . تريدون أن تتركوا لى ثمانيا وعشرين فرقة بما فى ذلك « اللجوم » وانني بعد دراسة الموضوع علمت أنه لا يمكننى أن احتفظ مع هذا القدر من الجيش إلا بالمراسى ، الدار البيضاء والرباط والقنيطرة ، وبعض الحراسة فى وجدة وفاس وربما مكناس أيضاً ، لكن لا يمكننى أن أحمى خطوط المواصلات بين اطراف هذه النواحى وبذلك فستبقى تلك الفرق محاصرة فى النقط الموضوعة فيها .

وأيضاً فإن التركيب الذى قدرتموه لهذه الفرق الثمانى والعشرين لا يسمح حتى بتحقيق هذا الحل الضعيف لأنه لا يمكن لى أن أعتمد على الفرق المغربية والجوم متى انفردوا عن الجيوش المتيقن اخلاصها ، بل أنهم سيكونون نواة ثابتة للثورة يعنى خطراً لاقوة وسأكون مضطراً إلى تجريد معظمهم من السلاح .

أما فرق المشاة الخفيفة فهو وزن معدوم وقد تركتهم فى أثناء العمليات الأخيرة فى المؤخرة نظراً لضعف قوتهم وبالتالى فإن اللفيف الذى سيبقى وحيداً فى وسطهم كجيش أبيض يمكن أن يفر متى استفحلت الحالة إزاء الوضع الداخلى والأسباب الخارجية .

وإذن فلا يمكننا أن نعتمد بصفة مطلقة إلا على اخلاص السنغاليين الذين نسلطهم على المغاربة ولن يكون عندنا أى جيش أبيض موثوق به والذى يمكن أن يكون الضمان الوحيد فى حالة الثوران العام .

يجب إذن تعديل التركيب وتوجيه الجنود المغاربة لفرنسا لأنه حقيقة لا يمكننى الاحتفاظ بهم هنا مع افادتهم هناك ، وكذلك فرق افريقيا التى متى اندمجت فى جيوش أخرى أصبحت قوية عـــلى أن يحل محل ذلك كله فى المغرب الجنود الجزائريون والتونسيون وجنود المستعمرات والزواف

الفرنسية الذين يمكن معهم للانسان على الأقل أن يدافع عن نفسه عوضاً عن أن يبقى تحت رحمة العناصر التى تتخلى عنه فى أحرج الأوقات وتنقلب عليه.

« أما حالة البلاد فهى فى الحقيقة كما يأتى : بمجرد انسحاب الجيوش من زايان التى يجب إخلاؤها حالا ستقوم حركة بربرية عامة تشترك فيها قبائل بنى مطير وبنى مجيلد التى لم يتم اخضاعها بعد، وسيتابعون جيوشنا فى تقهقرهم ويستفزون بأنواع الضغط القبائل التى أخضعناها والتى لن نستطيع حمايتها ولن ترغب هى فى مقاومة هجوم الآخرين عليها للانضمام للحركة العامة. وإذن فلا يمكن أن يخطر بالوهم إمكان المحافظة على خط المراحل ، وكل ما يمكن هو الالتجاء لبعض النقط المحفوظة دون محاولة أى عمل خارجى. كما أن الجلاء عن مدينة مراكش سيؤدى حتما إلى ثورة الجنوب ، لأن القواد الكبار وإن حاولوا الثبات معنا فإنهم لا يستطيعون ذلك إلا مؤقتا ، وسيجد مولاى الهبة أو أى قائم آخر الوسيلة لتزعم الحركة وإذا بالاضطراب العام يشمل الشاوية والنقط التى نحتفظ بها على الشاطىء.

« ومن الضرورى أيضاً أن نضحى حالا بجميع المؤسسات الأوربية والفرنسية والأجنبية التى أخذت تزدهر فى مدينة مراكش والشاوية ودكالة وفى نواحى مكناس وربما حتى بالتى فى الغرب . وأخيراً فسنشهد حركة انتقام شعبية من جميع الذين اشتغلوا معنا أو حاولوا أن يبقوا مخلصين فى صلتهم بنا أو كل من له تعلق بأى أوربى.

« إننى أعرض عليكم — فى منتهى برودة الدم — هذه الحالة التى لم أزد فيها — علم الله — شيئا على الحقيقة.

« والواقع أنه بناء على التصريحات التى سمعتها فى العام الأخير من أركان الحرب العامة فى شأن الاحتياط لحالة شبيهة ، وبناء على رسالتيكم المؤرختين بـ ١٢ يونيو و ٢٠ يوليو فقد قررت ألا أرسل لكم إلا أربع فرق وثلاث مدفعيات ، وهى مستعدة للذهاب من الآن ، وذلك لأننى متيقن بأن مجرد إعلان الحرب سيحدث أثراً عاجلا هنا ويجب أن أسد الطريق على تمرد عام

بالاحتفاظ بأماكن الاحتلال الحالى مع التخفيف من الجيش وإلغاء بعض المراكز الثانوية فى سبيل الإبقاء على خطى وجدة ـ القنيطرة بحراسة جانب مقدماته وحماية نقط الشواطىء المهمة والشاوية ومدينة مراكش إن أمكن نظراً للمؤسسات الأوربية التى قد تكونت وأصبحت ذات أهمية .

« إن وسائل الدفاع الوطنى فوق كل اعتبار وإنى مستعد لأن أسقط من هذا البرنامج كل ما ترون حذفه ضرورياً ولكنى أطلب أن تكون القوة المتروكة لى قوة حقيقية بقدرة الامكان لا ضعفا وخطرا ، يجب أن نمكن على الأقل من حفظ شرف العلم وأن نستخلص الثمن الغالى لحياتنا » .

ثم عاد ليوطى فوجه لوزير الحربية برقية بتاريخ ٣١ يوليو ١٩١٤ يشرح فيها ما يمكنه تنفيذه من أوامر الحكومة ويوضح خطورة الحالة فى المغرب والمخاويف التى تكتنف الموقف وتشتمل برقيته على النقط الآتية :

أولا ــ يمكن لليوطى أن يوجه لفرنسا مما تحت يده عشرين فرقة وست مدفعيات كما يأتى : فرقة خبيرة فى الجبال ، وثلاث استعماريات ، وست من الزواف ، وست من الجنود الجزائريين والتونسيين ، وأربع من المغاربة ، كل ذلك مما هو موجود فى شرق المغرب وغربه . ويعد بإرسال هذه الفرق فى داخل خمسة عشر يوماً من تاريخ وصول الأمر بالارسال .

ثانياً ــ يوضح ليوطى أنه بعد توجيه هذه الوحدات سيبقى فى المغرب شرقه وغربه أربعون فرقة خمس من اللفيف الأجنبي ، وثلاث من فرق افريقيا ، وثلاث استعماريات ، وثلاث من الزواف ، واثنتا عشرة من السنغاليين ، وثلاث عشرة من الجنود الجزائريين والتونسيين ، وواحدة مغربية ، وست من المدفعيات ، وبهذا يمكن للاقامة العامة أن تحمى المراسى وخط القنيطرة ـ ووجدة ، وتبقى على احتلال محدود لمدينة مراكش وحتى القنبطرة وقصيبة تادلة وذلك ما يمكن أن يحول دون قيام ثورة عامة ، هذه الثورة التى أكدت استعلامات الجنرالين هنريس وبريلارد أنها محققة الوقوع بمجرد ما يبدأ الجلاء من الداخل ، ولكن قد يحال دون وقوعها إذا أبقينا على هذه القوات ولو مؤقتاً .

ثالثا ورابعا — وبعد أن بين ليوطى أنه يعرض هذه الآراء تاركا للحكومة الفصل بعد دراسة عامة لكل الأحوال ، عاد فى النقطة الرابعة يؤكد أن ما ذكره هو الحل الوحيد الذى يمكن الاعتداد به ،لأنه إذا تخلى عن مراكش وخنيفرة حيث توجد مخازن عظيمة للمؤونة التى لا يمكن نقلها إلا فى شهور عديدة وبوسائل نقل غير موجودة حينذاك فمعنى ذلك تخريب كل شىء الطعام والسلاح والمبانى ، أى اذكاء كل مايمكن من التعصب وإطلاق اليد للحركة العامة التى لا تود الاشتباك من الأمام صعباً فقط ولكن تجعل ذهاب الوحدات المسافرة غير ممكن . وعلى العكس فانه فى حالة ما إذا أبقى على الغطاء فان توجيه العشرين فرقة والمدفعيات إلى الشاطىء يمكن انجازه بسرعة .

خامساً — وباختصار يعرض ليوطى ارسال العشرين فرقة وتأجيل البت فى ارسال غيرها إلى أن تدعو الضرورة .

سادساً — يؤكد ليوطى أن ما عدا هذا وهو تنفيذ أمر وزارة الحربية الأول معناه التخلى نهائياً عن المغرب الأقصى وأنه مع استعداده للقيام بكل التضحيات فإنه يضع الحكومة أمام مسئوليتها .

بذل ليوطى كل جهوده للابقاء على أكبر عدد ممكن من الجنود الفرنسية والأجنبية لمواجهة الثورة المندلعة فى البلاد واتبع إلى جانب ذلك ضروب السياسة التى أومأنا اليها كما عمل على اخلاء الشواطىء من الجيوش لا إلى الخارج كما أمرت وزارة الحربية الفرنسية ولكن إلى داخل البلاد ليوجهها فى حركة متنقلة من مدينة لأخرى تدخلها فى مظاهرات يومية ومن حين لآخر لارهاب السكان .

وعمدت الادارة الفرنسية اظهاراً لمقدرتها أمام المغاربة إلى الألمانيين ومحميهم من الأهالى فعاملتهم معاملة الرعايا غير المحترمين بل أعدمت بعض أعيان جاليتهم رمياً بالرصاص . ودفعت السلطان مولاى يوسف الى الأمر باتخاذ بعض التدابير لنزع الاعتماد الذى سبق أن أعطاه للقناصل الألمانية ،

وقد أصدر فى هذا المعنى ظهيراً فى ٥ أغسطس سنة ١٩١٤ يقول فيه «نظراً لحالة الحرب القائمة بين فرنسا وبين ألمانيا هذه الحالة التى تمتد بمقتضى الاحتلال الى المنطقة الفرنسية من المملكة الشريفة قد قررنا طبقاً لإجراءات حقوق الانسان أن ننزع من جميع القناصل الألمانيين الذين يشتغلون فى المراسى والمدن بالمنطقة الفرنسية من مملكتنا الاعتماد الذى أعطيناه للجان القنصلية للقناصل المذكورة، وما يتمتعون به من سلطة فى المنطقة الفرنسية قد انقضى منذ الآن»[1].

كما أصدر فى نفس اليوم ظهيراً ينهى العمل بالامتيازات التى بين المغرب وألمانيا على الصيغة الآتية .. «نظراً لنزع الاعتماد من قناصل الألمان فى مراسى ومدن المنطقة الفرنسية من مملكتنا فإن جميع الامتيازات التى بين ألمانيا وبين المغرب قد ألغيت فى المنطقة الفرنسية» .[2]

ثم أرسل السلطان السفير الفرنسى الكونت دى سانت أولير والوزير السيد قدور بن غبريط إلى طنجة للاشراف على أقفال النيابة الألمانية فى هذه المدينة وصدر الأمر للنائب السلطانى بها فتوجه صحبة عساكره لاقفال دار ألمانيا واخراج موظفيها من البلاد .»[3] وترتب فعلا على هذه الاجراءات أن أصبح الرعايا الالمانيين من اختصاص المحاكم الفرنسية المغربية وعاد الأهالى المحميون بألمانيا لاختصاص المحاكم الشريفة»

وبما أن ألمانيا كانت على رأس قائمة الدول فى معاملتها التجارية مع المغرب الأقصى حتى كان ذلك من الأسباب المباشرة فى قيام التنافس بينها

---

(١) الجريدة الرسمية للدولة الشريفة ــ ١٤ أغسطس ١٩١٤ ــ ص ٦٥٣. وقد صدر ظهير آخر بتاريخ ١٣ أغسطس ١٩١٤ ينزع الاعتماد من قناصل النمسا والمجر ــ الجريدة الرسمية المذكورة ــ ١٤ أغسطس ١٩١٤ ص ٦٧٤ .

(٢) الجريدة الرسمية الشريفة ــ ١٤ أغسطس ١٩١٤ ص ٦٥٤ــ وقد ظهر ظهير آخر فى ١٣ أغسطس ١٩١٤ يضع حداً للامتيازات التى كانت للنمسا والمجر فى المغرب الأقصى ــ الجريدة الرسمية المذكورة ــ ٢١ أغسطس ١٩١٤ ــ ص ٦٧٥ .

(٣) الكونت دى سانت أولير ــ فى المغرب قبل ليوطى ومعه ــ ص ٢٢٨ .

وبين فرنسا الى أن أرضتها معاهدة الجزيرة سنة ١٩٠٦ بإقرار الحرية التجارية فى البلاد ، ثم اعترفت لها فرنسا بالامتيازات فى هذا الباب فى معاهدتها معها سنة ١٩١١ ، فإن الفرنسيين لم يكتفوا بعد اندلاع الحرب بالقضاء على سمعتها السياسية والعسكرية فحسب ولكنهم بذلوا كل الجهود للقضاء على صلاتها التجارية لفائدة رأس المال والمصانع والسماسرة الفرنسيين . وقد اعترف ليوطى فى « تقريره المرفوع إلى اللجنة الاستشارية للمستعمرات » التى كانت وزارة الدفاع الفرنسية قد شكلتها لتنسيق جهود الامبراطورية فى أمور الدفاع بأن أمد الحرب ثم أمد التنظيم البحرى والتجارى الذى يليه سيكونان طويلين ، ولذلك فإن الواجب على التجارة الفرنسية أن تنتهز فرصة الحرب إذا كانت تريد أن تنسى الزبون المغربى علائقه مع ألمانيا والنمسا والمجر .

وصلت مبالغ الواردات الألمانية سنة ١٩١٣ على مراسى منطقة الحماية الفرنسية فى المغرب وحدها ما يساوى ثلاثة عشر مليوناً من الفرنك ويضاف لذلك مبلغ مليونان من الفرنك قيمة البضائع الألمانية التى دخلت المنطقة الفرنسية عن طريق طنجة والعرائش وفى نفس العام تجاوزت واردات النمسا والمجر ثلاثة ملايين من الفرنك لخصوص المنطقة أيضاً .

ومن جهة أخرى فمنذ الاحتلال الفرنسي للشاوية سنة ١٩٠٧ زادت أهمية الصادرات المغربية للألمان وقد تعدت سنة ١٩١٢ (١٧٥٠٠٠٠٠) فرنكا من خصوص مراسى الحماية الفرنسية .

وهكذا نجد أن الميزان التجارى لألمانيا والنمسا والمجر فى منطقة المغرب المحتلة من فرنسا بلغ خمسة وثلاثين مليونا من الفرنك سواء فى الصادر أو فى الوارد . وقد لاحظ ليوطى أن هذا الرقم وحده يمثل مجموع التجارة الخارجية لبعض المستعمرات الفرنسية كساحل العاج وغينيا . ولذلك فقد رأى أن الفرصة سانحة للعمل على توقيف تقدم التجارة المغربية — الألمانية الناتج عن تطبيق معاهدة الجزيرة . ومن هنا تجلت سياسة فرنسا فى خرق هذه المعاهدة لا بالنسبة للمغرب فحسب بل حتى بالنسبة للدول الأجنبية رغبة فى احتكار

السوق وجعل الاقتصاد المغربي مثل الاقتصاد التونسي والجزائري متمما للاقتصاد الفرنسي .

وقد كلف ليوطي المكتب الشريف الذي يمثل الإقامة العامة بباريس ليقوم بالبحث الضروري عن الوسائل التي تجعل التجارة الفرنسية تستفيد من هذه الظروف ، وأمكنه أن يكتب للجنة الاستشارية للمستعمرات بالبرنامج الذي يفكر في تنفيذه في هذا الباب وهو عبارة :

أولا — عن البحث عن المواد الغذائية التي يمكن للمنتجين الفرنسيين أن يرسلوها للمغرب مع التدقيق في شكلها وصلاحيتها لذوق الزبائن المغاربة . ووضع لائحة بأهم المعامل التي يمكن الاتصال بها ولا سيما في نواحي مارسيليا . ووضع قائمة كذلك بأهم حاجات الاصدار والايراد .

ثانياً — أخذ الرخص الضرورية من الحكومة الفرنسية عن المواد التي لا يمكن اصدارها لحالة الحرب وذلك بصفة استثنائية .

ثالثا — الدعاية للمواد المغربية التي يمكن توريدها لفرنسا في أوساط الدور التجارية الفرنسية وذلك إما لعرضها في الأسواق الفرنسية أو لبيعها في أسواق أجنبية عن طريق الوسطاء الفرنسيين . وسنرى من بعد كيف أن هذا العمل هو الذي كون أصول السياسة الاقتصادية للحماية الفرنسية في أثناء الحرب الأخيرة وما بعدها .

اعترف الجنرال جيوم [1] في كتابه عن « البرابرة المغاربة وعمليات الأمن في الأطلس المتوسط » بأن كل أساليب السياسة العزيزة على ليوطي والتي طالما نجحت فيها إدارة الأمور الأهلية في غير المغرب لم تفد شيئا في تثبيط دعائم المواطنين المراكشيين خصوصا سكان الجبال الذين رفضوا كل اتصال أو مناقشة مع السلطات الفرنسية . وحتى مشايخ الطرق الذين

---

(١) الجنرال جيوم — كتاب « البرابرة المغاربة وعمليات الأمن في الأطلس المتوسط » — سنة ١٩١٢—١٩٣٣ .

انضموا للفرنسيين وكان لهم نفوذ على القبائل اعترفوا بعجزهم فى كل محاولة قاموا بها لاقناع هؤلاء المجاهدين بالتسليم لفرنسا . وكذلك بعض الشخصيات الحكومية القديمة التى كان لها اتصال بزعماء القبائل أمثال المنبهى وزير الحربية الأسبق لم تغن الفرنسيين نفعا . ولذلك فإن مدة الحرب الكبرى كانت كالمدة التى بعدها غنية بمختلف الوقائع العظيمة التى أظهر فيها الشعب المغربى بطولته النادرة وتعلقه ببلاده وتمسكه بمبادىء الحرية والاستقلال .

أخذ ليوطى يعمل لتنفيذ الخطة التى رسمها فى برامجه الموجهة لوزارة الحربية الفرنسية وفى مقدمتها ربط المغرب الشرقى بالمغرب الغربى لحماية خطوط مواصلاته إلى البحر ثم العمل على فتح الطريق بين عاصمة الشمال فاس وعاصمة الجنوب مراكش وأخيرا حماية الجوانب بمهاجمة القبائل الثائرة حول قصبية تادلة ، ولكن الأبطال الكرام أمثال موحا وحمو ، وموحا وسعيد ، وسيدى حماموش ، الذين كانوا يودون التريث قليلا قبل الاقدام على محاربة الفرنسيين انتظارا لنتائج الحرب فى أوربا لم يسعهم إزاء المحاولات الفرنسية إلا استئناف الكفاح . وهكذا أخذوا يهاجمون مناطق الخطوط التى يريد ليوطى حمايتها ويعملون على استرجاع المدن التى احتلها الفرنسيون كخنيفرة .

ومن أهم الحوادث التى وقعت فى هذه الحقبة وانهزم فيها الفرنسيون انهزاماً شنيعاً موقعة دوار موحا وحمو التى قادها الجنرال هنرى فى حملة تشتمل على ثلاث وأربعين ضابطا وألف ومائتين وثلاثين جنديا فاجأ خروجهم من خنيفرة مجاهدى زايان فتقهقروا ولكن سرعان ما عاودوا الهجوم على الفرنسيين ومن معهم من السنغاليين وجرت مقاتلات عنيفة انهزم فيها الفرنسيون والسنغاليون وأرسل ليوطى إمدادات أخرى بقيادة الكولونيل لوكا ولكنه انهزم هو والفرقة التى مع الكولونيل لافيردور ووقعت الفوضى فى القيادة الفرنسية فرجعت منهزمة بعد أن سقط منها ميتاً ثلاث وثلاثون ضابطاً وخمسمائة وتسعون جندياً ، وجرح خمسة من الضباط

ومائة وستة وسبعون عسكريا أى لم يرجع من مجموع الضباط الذين توجهوا للهجوم إلا خمسة (١) .

وقد استشهد من المجاهدين الزيانيين عدد كبير .

ومن الأسف أن نقول أن ضعف النظام الذى كان سائداً فى القبائل المغربية وحرصها على الغنائم منع المغرب من أن يستفيد من نتائج هذه المعركة وأمثالها فى وقت تشتغل فيه فرنسا بجبهات أوربا عن إرسال المعدات والجنود الكافية للمغرب . ولكننا مع ذلك لا يمكننا إلا أن ننحنى إجلالا لجهود إخواننا واستبسالهم وتضحياتهم فى سبيل الدفاع عن وطنهم .

ولسنا نريد أن نتوسع فى تفصيل عرض الحوادث التى جرت بين سنة ١٩١٦ وسنة ١٩١٨ لأن ذلك لا تكفيه محاضرات محدودة المنهج مقدودة الوقت . ولكنه يكفى أن نقول : أن وقائع مثل التى مثلنا بها أعلاه جرت فى كل من بنى مطير ونادلة وخنيفرة وازرو وميدلت وتافيلالت وأقصى جنوب المغرب ، وفى هذه الجبهة بالذات ، لا ينبغى أن نذهل عن تذكرة الحركة الوطنية التى كانت التفت حول الشيخ ماء العينين وولده الهبة من بعد وفاته . فعلى الرغم من نجاح الفرنسيين فى صد جنود الشيخ المذكور عن احتلال مدينة مراكش بعد قتال عنيف ، فقد انسحبت إلى ماوراء هذه المدينة وتجمع اتحاد القبائل من حدود السنغال إلى عاصمة الجنوب المغربى فى مدينة أسمرة . واستمرت تناوش الفرنسيين وتعرقل حرية تنقلهم الصحراوى والأطلسى مدة الحرب بأكملها .

وإذا نحن ربطنا هذه الأحداث التى وقعت فى جنوب المغرب بالاحداث التى جرت فى الوقت نفسه بالصحراء الغربية التى سبق أن أومأنا إليها فلا ينبغى أن ننسى ربط الاثنين بالحركة التى وقعت سنة ١٩١٥ و ١٩١٦ على الحدود المصرية فى السلوم وفى سيوة بقيادة نورى بك وجعفر العسكرى

---

(١) الجنرال جيوم ــ البرابرة المغاربة وعمليات الأمن فى الأطلس المتوسط ــ ص ١٦٦ .

باتفاق مع الشيخ السنوسى وكان لها فضل اثارة الضباط المصريين واعداد الجو للثورة الوطنية المصرية الأولى .

والغريب أن الحركتين سواء تلك التى قامت فى الأراضى التى كانت ضمن الامبراطورية العثمانية أو تلك التى وقعت فى المغرب الأقصى المستقل عن آل عثمان ، كانت بتوجيه واثارة شخصيتين دينيتين عظيمتى الأهمية هما الشيخ السنوسى فى المشرق والهبة ابن الشيخ ماء العينين فى المغرب . ولعل من الطريف أن نشير إلى بعض أوجه الشبه التى توجد بين الطريقتين اللتين يتزعمهما كل من الشيخين فكلتاهما قادرية ، وكلتاهما تندب أصحابها للاشتغال إلى جانب الذكر والعبادة بالدراسة وبالغرس والزراعة ، وتدعو إلى تعمير الأراضى وإقامة المدن . وكلتاهما تشتغل بالسياسة وتدين بضرورة الجهاد وتكلف نوابها ومقدميها بتدبير كل ذلك لمريديها وكلتاهما تأسست فى طرف من المغرب وسارت تعمل فى الصحراء وتتغلغل فى السوادين حيث تنشر الدعوة الاسلامية وتوجد بين المؤمنين . وكل من مؤسسيها الشيخ السنوسى الكبير والشيخ محمد فضل والد ماء العينين ينتسب للمغرب الأقصى وتلقى دروسه عن علماء القرويين ، وكلاهما زعم أنه مأذون له من الرسول عليه السلام بتلقين جميع الطرق ، وذلك حبا فى توحيد الطرق الصوفية ودعوتها للانضواء تحت لواء الطريقة الجديدة ، خلقا لجبهة مرابطية طالما حاول تأسيسها جمع من الأشياخ السابقين فلم ينجحوا . وكلاهما تزعم الدعوة لمقاومة الاستعمار الغربى فى افريقيا وفى الصحراء بالذات ، وأخيراً كلتا الطريقتين حظيت ببعض من طرف الفرنسيين الذين لاينفكون يراقبون مريديها فى كل مكان .

أما فى مناطق النفوذ الأسبانى فقد سلكت اسبانيا أسلوباسياسيا فى منتهى الدهاء استطاعت معه أن تقنع أهل الريف وجبالة فى الشمال وقبائل الساقية الحمراء فى الجنوب بمسالمتها مقابل اتاوة تدفعها لهم مع تركهم مستقلين مكتفية

بالشواطىء التى فتحتها والمدن التى كانت قد استقرت بها وحصنتها إلى أن عادت لمهاجمتهم بعد نهاية الحرب .

أما خارج المغرب فإن وفودا من مختلف أقطاره انضمت إلى وفود البلاد العربية التى التجأت إلى الاستانة حيث كانوا يعملون على مقاومة فرنسا وانجلترا ضمن حركة الجامعة الاسلامية التى كانت الدولة العثمانية تعلق عليها أملا كبيراً ، وقد قام كل من السيد على باش حامبة من تونس ، والسيد محمد العتابى . الذى توفى أخيراً بالقاهرة ، من المغرب الأقصى ، والسيد البارونى من ليبيا ، بدعاية واسعة النطاق لاقناع الدولة العثمانية بضرورة تأييد المكافحين المغاربة وتزويدهم بما يتوقفون عليه من مال وسلاح . ثم كونوا بعد ذلك لجنة تعمل لغزو الشمال الافريقى وتحريره وأرسلت هذه اللجنة السيد البارونى للاعتصام بجبل غريان ، حيث نظم المقاومة العظيمة ضد إيطاليا فى طرابلس وبث رسل دعوته فى كل من تونس والجزائر فى وقت اندلعت فيه ثورة الصحراء الغربية التى تحدثنا عنها . وسافر العتابى مع جمع من رجال العرب للدعاية للقضايا الشرقية فى ألمانيا والبلاد السكندنافية حيث استطاعوا أن يقنعوا هذه الدولة بضرورة عدم الاعتراف بالوضع الحاضر فى الشمال الأفريقى .

وتوجه محمد أخو على باش حامبة إلى جنيف حيث أسس مجلة أسبوعية باللغة الفرنسية هى (مجلة المغرب) التى ظلت تصدر سنتين باذلة كل ما تستطيعه من كفاح حتى انقطع عنها مدد استامبول فتوقفت عن الصدور .

وهكذا انتهت الحرب الكبرى بعد أن شهدت انقلابات عظيمة واضطرابات كبيرة فى المشرق والمغرب العربيين على السواء ، كانت أوربا تعمل فيها طبقا لبرامج مرسومة وخطط معينة ووسائل منتظمة وقوات محدودة واحلاف متيقنة . اما العرب واما الاتراك فإنهم ما كانوا يعملون إلا عمل المتحرق على مافاته المتذمر مما أصابه المستجير من الرمضاء بالنار ،

فى غير نظام ولا أحكام ، ولا معرفة حتى لما يريد بهم الأصدقاء فضـلا عن الاعداء .

وفيما يخص المغرب فالذى لا شك فيه أن فقدان قيادة وطنية محكمة وموحدة فى الشمال الافريقى ابان الحرب العظمى الأولى وابقاء المقاومة فى جو اقليمى وحتى قبلى أحيانا وانقسام العرب الشرقيين فى اتجاهاتهم بين العثمانيين وبين الهاشميين ، كل ذلك كان فى مقدمة العوامل التى حالت بين المغاربة وبين تحقيق اهدافهم التحريرية فى وقت كان العدو فيه مشغولا بمشكلته القومية الكبرى .

أما الأتراك فالذى يبدو أنهم ماكانوا يرمون بإثارة الثورات فى البلاد العربية أوتشجيعها أكثر من التشويش على الحلفاء وشغل جزء من جيوشهم فى جبهات متسعة يفتحونها لمناوشة اعدائهم ، فيؤدى ذلك للتخفيف عن وجهات القتال الألمانية ــ التركية . ويشهد لذلك أن الثورة التى قام بها نورى بك فى السلوم وفى سيوة لم تكن هى الأخرى منظمة ولا محكمة التدبير ولذلك لم يكن راضيا عنها الشيخ السنوسى كل الرضى كما حدثنى بذلك اللواء صالح حرب المصرى الذى شارك فى تلك الأحداث وسمع من الشيخ السنوسى مر الشكوى من موقف جعفر ونورى لكونهما لا يفكران فى أكثر من التشويش على الانجليز دون تبصر أو استعداد .

ومع ذلك كله فقد تجلت فى الحرب الكبرى ظاهرة عظيمة عميقة البواعث والغايات ، هى اندفاع الشعوب العربية خصوصاً والاسلامية عموما بصفة ذاتية وفى وقت واحد لمقاومة تيار الغرب الذى يريد أن يكتسحها والعمل على احياء وحدة اسلامية حقيقية باعزاز العروبة وتنظيم شعبها ليكون اليوم كما كان بالأمس فى طليعة بناة المجد والتقدم اللذين ينشدهما الاسلام والشرق جميعا .

بعد الحرب الكبرى

سياسة فرنسا فى المغرب العربى

— ١ —

خرجت فرنسا وانجلترا منتصرتين من الحرب الكبرى بعد ما كسرا التوازن الذى كانت ألمانيا تدافع عنه فى الغرب ، ولم يبق لهما إلا أن يمضيا فى تنفيذ خططهما الاستعمارية التى بدآها منذ نهاية حرب السبعين ، وكانت روسيا قد انسحبت من الحرب بسبب المبادىء الشيوعية التى انتصرت فيها فبقى حظها من توزيع مناطق النفوذ فى الامبراطورية العثمانية موضع نقاش بين الدولتين المنتصرتين . وكان أهم طابع على سياسة الحلفاء فيما بعد الحرب هو تقسيم أراضى النمسا و لمانيا وتركيا . على أن ذلك لم يكن فيما يخص الأتراك إلا جزءا من السياسة التى اتبعت منذ هجوم فرنسا على الجزائر ومنذ أن أطلقت ألمانيا وانجلترا لها اليد فى احتلال تونس بمؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ ومنذ أن سمحت بريطانيا لنفسها كذلك باحتلال مصر والسودان ولإيطاليا باحتلال طرابلس الغرب .

كان هم فرنسا إذن هو أخذ نصيبها فى ميراث الرجل العليل وتوطيد دعائمها فى المناطق المغربية التى سبق أن احتلتها ، وهكذا تم لها الحصول باسم الانتداب على احتلال بلاد الشام ماعدا فلسطين والأردن وتحصين الخطوط المتوسطية التى يمكن أن تربط بين المغرب العربى وبين البلاد العربية الأخرى .

أما فيما يخص المغرب فإن الوفد الفرنسى فى مؤتمر الصلح بذل كل جهوده للمسابقة على التدابير التى كانت فرنسا اتخذتها ضد الامتيازات القضائية والتجارية التى كانت لألمانيا فى مراكش . وقد نصت المادة (١٤٨) من معاهدة فرساى على تنازل ألمانيا عن الحقوق التى حصلت عليها :

١ — من معاهدة الجزيرة المؤرخة بسابع ابريل سنة ١٩٠٦ .

٢ — من الاتفاق الفرنسى — الألمانى المؤرخ بتاسع فبراير سنة ١٩٠٩ .

٣ ــ ومن الاتفاق الفرنسى ــ الألمانى المؤرخ برابع نوفمبر سنة ١٩١١ .
٤ ــ ومن سائر الاتفاقات الألمانية ــ المغربية .
٥ ــ ومن اتفاقية مدريد المنعقدة بثالث يوليو سنة ١٨٨٠[1] .

ــ ٢ ــ

ويقوم احتلال فرنسا للجزائر على مجرد الاعتداء المسلح وحكم الغالب فليست هنالك معاهدة تربط بين الجزائر وبين فرنسا تعطى الحق لهذه بكيفية ما فى أن تتصرف فى القطر الجزائرى أو تراقب أعمال حكومته .

أما فى تونس والمغرب الأقصى فان الأمر يختلف عن ذلك لأن فرنسا نجحت فى ارغام الدولتين على امضاء اتفاقيات تخول لها حق الرقابة وتفرض عليها واجب المساعدة .

تنص معاهدة « باردو » على (تأكيد معاهدات الصلح والمودة والتجارة وجميع الاتفاقات الأخرى الموجودة بين الجمهورية الفرنسية وبين الباى) ، كما تعطى المادة الثانية منها للقوات الفرنسية الحق فى احتلال المراكز التى ترى احتلالها ضروريا لحفظ النظام واقرار الأمن ، ولكنها تنص على انهاء الاحتلال عندما تتفق السلطتان الحربيتان الفرنسية والتونسية على أن الإدارة التونسية أصبحت قاوة على حفظ الأمن .

وتلتزم فرنسا فى المادة الرابعة بتنفيذ جميع المعاهدات الموجودة بين تونس والدول الأوربية وتنص فى المادة السادسة على أن فرنسا هى التى تتولى بوساطة ممثليها الدبلوماسيين تمثيل المصالح التونسية فى الخارج ، على ألا يعقد الباى مع الدول الأجنبية أية معاهدة إلا بعد علم فرنسا وموافقتها .

ووقع التصريح فى معاهدة المرسى بالحماية على تونس ، إذ نصت مادتها الأولى على « أن حضرة الباى المعظم لما كان قصده أن يسهل للحكومة الفرنسية

---

(١) رواد دوكارد ــ معاهدة فرساى ، وحماية فرنسا بالمغرب ــ ص ٢٣ .

اتمام حمايتها تكفل بإجراء الاصلاحات الإدارية والعدلية والمالية التي ترى الحكومة الفرنسية فائدة من ادخالها » .

وفي عاشر نوفمبر سنة ١٨٨٤ أصدر رئيس الجمهورية الفرنسية مرسوما يجعل كل أوامر الباي غير نافذة ما لم يصادق عليها المقيم الفرنسي العام نيابة عن الحكومة الفرنسية .

كانت هذه الإجراءات الدبلوماسية والإدارية تجربة أولى لفرنسا في شأن المعاهدات التي تريد أن تفرضها على الشعوب الضعيفة باسم الحماية أو العون ، ولذلك نجد سائر المواد التي اشتملت عليها معاهدتا باردو والمرسى ومازاده عليهما أمر رئيس الجمهورية الفرنسية مضمنة في بنود معاهدة فاس التي فرضت بها فرنسا الحماية على مراكش في ٣٠ مارس سنة ١٩١٢ .

وقد نصت المادة الأولى من هذه المعاهدة على تأسيس نظام جديد في المغرب شامل للاصلاحات الإدارية والقضائية والمدرسية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي ترى الحكومة الفرنسية من المفيد إدخالها بالقطر المغربي . وتنص المادة الثانية على أن تقوم فرنسا بالاحتلال الذي تراه ضروريا للمحافظة على النظام وعلى أمن المعاملات التجارية بعد إعلام الحكومة المغربية بذلك . وتمتاز المعاهدة التونسية عن المغربية بما اشتملت عليه من وعد بأن هذا الاحتلال ينتهي متى اتفق الطرفان المتعاقدان على عدم الحاجة إليه . ولم تحدد الحماية في مراكش بأمد تنتهي به . ومن المعلوم أن كل عقد لا يحدد بأمد باطل شرعا .

وتنص المادة الخامسة على أن يمثل الحكومة الفرنسية أمام جلالة السلطان مندوب مقيم عام بيده جميع سلطات فرنسا بالمغرب وهو الذي يسهر على تنفيذ المعاهدة كما أنه يصبح الوسيط الوحيد للممثلين الأجانب مع جلالة السلطان وهو الذي يتولى جميع شئون الأجانب في المملكة الشريفة ولا بد من مصادقته وإذنه لنشر جميع المراسم التي تصدرها الجلالة الشريفة .

أما المادة السادسة فتكلف موظفي فرنسا الدبلوماسيين والقنصليين بتمثيل

المواطنين المغاربة وحمايتهم ومصالحهم فى الخارج . وتلتزم فرنسا فى المادة الأولى بعدم المساس بالحالة الدينيـة وباحترام السلطان ونفوذه التقليدى وبمارسة الديانة الاسلامية والمؤسسات الدينية ولا سيما الأوقاف .

وتخولها الفقرة الأخيرة من المادة الأولى حق المفاوضة مع الحكومة الاسبانية فى شأن المصالح التى تنوب هذه الحكومة بسبب موقعها الجغرافى أو بمتلكاتها الأرضية على الشاطىء المغربى . كما تنص على أن مدينة طنجة ستحتفظ بصبغتها الخاصة التى اعترف بها لها وستحدد نظامها البلدى .

وقد اعترفت فرنسا لأسبانيا فى معاهدة مدريد المؤرخة بسابع وعشر من نوفمبر سنة ١٩١٢ . والمنعقدة بين الدولتين بمنطقة نفوذ منفصلة عن باقى المملكة بحدود وقع تعيينها فى الاتفاقية المذكورة . كما أن فرنسا عادت فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٨ فعقدت اتفاقيـة مع الدول ذات المصالح فى طنجة على اعتبار هذه المدينة منطقة ثالثة منفصلة كسابقتها عن باقى الأقاليم المغربية تقوم بالحكم المباشر فيها هيئات دولية أجنبية .

وإذن فالحمايتان المغربيـة والتونسية سواء من جهة المواد التى فرضتها معاهداتها على القطرين الشقيقين إلا فى ما يرجع لبعض الفوارق المترتبـة عن الأوضاع الدولية التى سبقت عقدها . وكلتاهما تحفظ للدولتين شخصيتهما فى دائرة العلاقة التى تنظمانها بينهما وبين الدولة الحاميـة . وتشتمل هذه العلائق على :

١ ــ حق الاحتلال لإقرار الأمن بعد إعلان الحكومة المحلية .

٢ ــ تمكين فرنسا من اقتراح الاصلاحات التى تراها ضرورية لإقرار النظام الجديد ، على أن الذى يقررها هو رئيس الدولة أو السلطة التى ينيبها عنه ، واعطاء ممثل فرنسا حق المصادقة على جميع القرارات التى يصدرها العاهلان . كما أن ممثلى فرنسا هم الذين يقومون بتمثيل المصالح التونسية والمغربية فى الخارج الخ . . أما فرنسا فتلتزم :

١ ــ بحفظ سيادة السلطان والباى السياسية والدينية كل فى مملكته .

٢ — بحفظ المبادىء الدستورية التى يقوم عليها نظـام الدولتين وحماية العاهلين وعرشهما وأولياء عهدهما من كل اعتداء.

فهل وقفت فرنسا عنـد التزاماتها طبقاً لهاتين المعاهدتين المفروضتين على كل من تونس والمغرب ؟ أم أنها اعتبرتهما مجرد اشكال تدل على معنى واحد هو الاستعمار والأدماج اللذان ملـكا زمام سـياستها فى الجزائر ؟ وللجواب عن هذا يجب أن نبحث عن الروح العامة التى صاحبت تطورات السياسة الفرنسية فى كل من الأقطار المغربية الثلاثة .

إن سياسة الاستعباد التى تسخر كل شيء لصالح المستعمر هى الأساس الذى قامت عليه كل سياسة استعمارية . وتقضى هـذه السياسة بأن تعمل الحكومه المستعمرة لنفسها وحدها ولغايةهى إنماء ثروتها ونفوذها السياسى ، أما حاجة المستعمرة ومصلحتها فهى لا تعتبر ، ويتخلص ذلك فى هذا التعبير الذى حددت به الانسكلوبيديا معنى الاستعمار إذ قالت « لقد خلق المستعمر المستعمرات من أجله » .

ويتجلى ذلك بصورة واضحـة فى فرض المستعمر على المستعمرة كل التشريعات التى يرى ضرورة تنفيـذها . وفى اليد الحديدية التى ترافق طرق التنفيذ لـكل تدابير الإدارة وأوامرها . وفى غصب جميع الحريات التى من حق الأهالى أن يتمتعوا بها . وفى اخضاع جميع المصالح الاقتصادية والمالية لمصلحة الاستعمار وفائدة المستعمرين . ولفائدة الدولة المستعمرة نفسها .

هذا الأصل الأصيل للاستعمار ظل هو العقدة النفسية التى تسير كل عمل استعمارى فى الشمال الافريقى كما فى غيره ، وعلى الرغم من الثورات الفرنسية المختلفة التى كانت تعلن عداءها للاستعمار أو تطالب باحترام الحقوق الطبيعية للإنسان وعلى الرغم كذلك من الشكل الحاصل فى نظام المغرب العربى بمقتضى الظروف والمعاهدات التى أشرنا إليهـا فإن ذلك الطابع لم يتغير فى جميع الإجراءات التى اتبعت فى كل من تونس والجزائر ومراكش .

— ٣ —

لم يتفق الفرنسيون منذ احتلال الجزائر على الاعتبار الذى يمكن أن يعطوه لهذا البلد المحتل . هل هو مجرد مستعمرة كسائر المستعمرات الفرنسية القديمة ، أم إنما هو امتداد لفرنسا نفسها ؟ وبمقتضى التأرجح بين هاتين الفكرتين قسمت الجزائر إلى عمالات لها نوابها وشيوخها المنتخبون كما لسائر العمالات الفرنسية ، ولكن نظمت الجزائر كذلك تنظيما يختلف فى مجموعه عن نظام العمالات .

كان أنصار الالحاق للأرض الجزائرية يعارضون غالبا فى اعتبار الأهالى مواطنين فرنسيين لهم ما للفرنسيين جميعا من حقوق وعليهم ما على الآخرين من واجبات ، فالإدماج فى الحقيقة إنما انصب فى نظرهم وفى واقع الامر على الأرض الجزائرية وعلى السكان الفرنسيين المقيمين فيها ، أما الجزائريون انفسهم فقد اعتبروا دائماً رعايا من الدرجة الثانية يحكمون بمقتضى القوانين الاستثنائية والسياسية التى يضعها خبراء الأمور الأهلية .

لقد اعتبر قانون ١٨٦٥ المسلمين واليهود الجزائريين فرنسيين على أن يحكموا بقوانين خاصة بهم ، أى أنهم أصبحوا رعايا بالنسبة للمواطنين الفرنسيين . ولكن قانون ١٨٧٠ المعروف بقانون كريميو ألحق اليهود الجزائريين بالمواطنين الفرنسيين وابقى المسلمين فى صف الرعايا . ثم وعدت فرنسا الجزائريين باعلان مساواتهم بالفرنسيين فى اثناء الحرب الكبرى . وفى سنة ١٩١٩ اعترف للجزائريين الذين تتوفر فيهم جملة شروط بحق التجنس بالجنسية الفرنسية ، وأيا ماكان الاعتبار الذى أعطى للاهالى فى هذا الوقت أو بعده ، فإن الادارة الجزائرية بقيت تسير طبقا للقوانين التى شرعت فى جو الاحتلال وفى ظل الأحكام العسكرية . وسواء كانت الأقاليم عسكرية أو مدنية أو ممتزجة فإن الحاكم الفرنسى ظل هو المسيطر على جميع تصرفات الإدارة وأعمالها .

أما فى تونس فقد اتخذت العلاقة بين الإدارة الفرنسية وبين بعض الذين ابقت عليهم الحماية من موظفين تونسيين شكلا سماه الفرنسيون بالتعاون

المباشر ، وهو لا يعنى أكثر من إلحاق بعض الأهالى بالإدارات التى يرأسها الفرنسيون أو إلحاق بعض المراقبين الفرنسين بالمصالح التى يرأسها اسميا تونسيون . فالموظف التونسى بجانب الرئيس أو المراقب الفرنسى يرمز إلى الازدواج فى الحكم والامتزاج فى السلطه أما فى مراكش فقد حاول ليوطى أن يتبع نظاماً غير مباشر ولو بصفة صورية وذلك ما أطلق عليه الفرنسيون التعاون غير المباشر فتأسست الإقامة العامة والمصالح الشريفة الجديدة وتأسست كذلك مصلحة خاصة تسمى بالادارة الشريفة تتركب من مراقبى رجال المخزن وتقوم بالوساطة بين الإقامة العامة وبين الحكومة المغربية ورئيس الدولة ، ونتج عن ذلك أن أصبحت البلاد المراكشية حكومتين مختلفتين سرعان ما أخذت احداهما تعمل للقضاء على الأخرى وابتلاعها .

الادماج الممتزج أو اللامركزى والتعاون المباشر أو غير المباشر وتخليط السلطة أو تمييزها ، تلك هى المبادىء التى تكونت من تعاقبها ومن إلها ماتها السياسة الاستعمارية لفرنسا فى افريقيا الشمالية .

وطبعى أن تؤدى مختلف التجارب المذكورة إلى حصول سيطرة كاملة من فرنسا على جميع المرافق والمصالح والموارد التى للبلاد لمصلحة الدولة المستعمرة والمهاجرين من أبنائها فى احتقار كامل للمبادىء العادلة والالتزامات الدولية .

فالسيطرة القومية تتجلى فى العمل على ادماج المغرب العربى وجعله جزءا لا يتجزأ من فرنسا وذلك إما بالإلحاق الكلى كما وقع فى الجزائر أو بطريق محو الشخصية الوطنية واضعاف الجنسية كما هو واقع فى كل من تونس ومراكش .

ألحقت الجزائر بفرنسا عن طريق القوة أولا ، ثم دعمت هذه القوة بالتشريعات التى ليس لها أية قيمة قانونية . لأنها صادرة ضد الحق الطبعى

للشعب الجزائرى وبغير مشورته ورضاه . وأول هذه التشريعات الأمر الملكى الصادر فى ٢٢ يوليو سنة ١٨٣٤ (المادة الأولى) . وكانت عاقبة هذا الأمر اخضاع الأرض الملحقة (بالفتح) لقوانين الأرض الملحقة(بالكسر). ثم عدل هذا الأمر :

١ – مرسوم ٤ مارس سنة ١٨٤٨ الذى يقول « الجزائر جزء لا يتجزأ من الأرض الفرنسية » .

٢ – تشريع ٧ مارس سنة ١٩٤٤ المصرح بأن الجزائريين مواطنون فرنسيون والذى جعل الجزائريين قسمين من المواطنين .

٣ – قانون ٢٠ سبتمبر ١٩٤٧ الذى يضع الأسس التنظيمية للجزائر ويقول فى مادته الأولى أن الجزائر مجموعة عمالات فرنسية .

وموازاة لهذا صدر تشريع كريميو سنة ١٨٧٠ الذى يسلخ الجنسية الجزائرية عن الطائفة اليهودية الأهلية ويلحقها بالعائلة الفرنسية . وقد فعل ذلك مع جميع الأجانب المقيمين فى الجزائر الذين سهل عليهم طريق التجنيس واغروابه . وما ذلك إلا تمهيدا لقانون ١٩١٩ الذى أغرى فئة من المسلمين بالتخلى عن جنسيتهم الأهلية . ولتشريع ٧ مارس ١٩٤٤ الذى ألحق الجزائريين جميعاً بجنسية الدولة المحتلة .

وأما فى تونس ومراكش فإن المقيم العام الذى لا تعطيه معاهدات الحماية فى مراكش أكثر من حق الوسيط بين رئيس الدولة وبين الدول الأجنبية أصبح يقوم بالاتصال الخارجى المطلق إلى حد إبرام العقود والمعاهدات دون مشاورة للدولتين المحميتين ولا لشعبهما . ولم تكن للمقيم حتى صفة الوسيط هذه فى معاهدتى الحماية التونسية بالنسبة لغير فرنسا ولكنه عاد فحصل عليها بمقتضى الأمر العلى الصادر من الباى فى ٩ يونيو سنة ١٨٨١ والذى يقول « حيث أن الفصول الرابع والخامس والسادس من المعاهدة المبرمة بين حكومتنا وبين حكومة الجمهورية الفرنسية فى ١٢ مايو ١٨٨١ يستلزم تدخل وزير الجمهورية فى علاقاتنا بممثلى

الدول الصديقة فتسهيلا واسراعا لحل المشاكل نكلف الوزير المقيم العام لفرنسا بتونس بدور الوساطة الرسمية الوحيدة فى العلاقات التى يقوم بها فى المستقبل ممثلو الدول الصديقة المعتمدون لديها » .

وكانت العلاقة بين فرنسا وبين المغرب وتونس ذات صبغة دبلوماسية ترجع لاختصاص وزارة الخارجية الفرنسية الذى يعتبر الرئيس المباشر للوزير المقيم العام . وقد حاولت فرنسا الغاء هذا التقليد مرارا بادخال القطرين بإدارة اختصاص وزارى تسميها (بوزارة فرنسا التى من وراء البحر) فلم تنجح لمعارضة سلطان المغرب وباى تونس واحتجاجهما على ذلك ولكن المسيو منديس فرنس نجح أخيراً فى استغلال المغاربة بما حدث فى جو إعلانه للحكم الذاتى فى تونس وزارة سماها (وزارة الشؤون المغربية) تترأس التوجيه والتنسيق الذى يعطيه رئيس الحكومة للمقيمين العامين الذين اصبحا من موظفيها . وبذلك قضت فرنسا على آخر صبغة صورية للاستقلال الخارجى للدولتين .

وقد أصبح المقيم العام فى تونس يتولى تتويج الباى زعما من فرنسا بأنها حلت محل الدولة العثمانية فى التبعية التى كانت للباى نحو الخليفة ، بينما تتجرأ الاقامة العامة فى كل من تونس ومراكش على ابعاد محمد المنصف واعتقاله فى فرنسا إلى أن مات ، ثم ابعاد جلالة سلطان مراكش وأسرته إلى مدغشقر ولا يزال منفيا بها إلى الآن لمجرد رفضه الخضوع المطلق لأوامر ممثلى فرنسا وقبول اعتبار بلاده جزءاً من الاتحاد الفرنسى .

وأقفلت فرنسا أبواب الجنسية المغربية والتونسية فأصبحت لا تنمو بغير التناسل العادى ، فلا يصح للمرأة الأجنبية التى تتزوج مراكشياً أو تونسيا أن تصبح متمتعة بجنسيته طبقا لقانون السراية المعمول به فى شأن الجنسية بكل أنحاء الدنيا ، وذلك جزء من التدابير التى تستعملها السياسة الاستعمارية لِفَرْنَسَةِ البلاد وإلحاقها بالأراضى الفرنسية . وقد اتخذت سياسة التسجيل العقارى فى كل من المملكتين سبيلا إلى التجنيس التدريجى للأرض ، حيث

أن الأرض المحفظة تصبح من اختصاص المحاكم الفرنسية مهما كانت جنسية مالكها ، وفصلت فرنسا مناطق الجنوب التونسى التى تقدر بثلث البلاد التونسية ووضعتها تحت الحكم العسكرى المباشر يتصرف فيها ضباط فرنسيون تابعون رأسا لقائد الاحتلال تحت اشراف المقيم العام بنفسه . وكذلك فعلت فى المناطق العسكرية التى تشمل معظم البلاد المراكشية وأكثر من ذلك فى المناطق غير الآمنة الموجودة فى تادلة وفى جنوب المغرب والتى تحكم بأمر ضباط يكادون يستقلون فى تدابيرهم الداخلية ولا يرجعون للقيادة الفرنسية نفسها وللاقامة العامة إلا فى مسائل بالغة الأهمية .

وإذا كانت معاهدة مدريد والمعاهدات الدولية الأخرى حالت بين السلطة الفرنسية وبين تسهيل أبواب الخروج من الجنسية المراكشية فإن الحماية فى تونس خطت خطوات بعيدة فى تسهيل الدخول للجنسية الفرنسية للأجانب وللأهالى على السواء ، فقد اعتبرت فرنسا الأرض التونسية أرضاً فرنسية فجعلت إقامة الأجانب فيها لمدة ثلاثة أعوام تخولهم حق اكتساب الجنسية الفرنسية ، ودعمت ذلك الفعل بالأمر العلى الصادر فى ٢٩ يوليو سنة ١٨٧٧ . ثم استصدرت الأمر العلى المؤرخ فى ٢٨ فبراير سنة ١٨٩٩ والأمر العلى المؤرخ فى أكتوبر سنة ١٩١٠ اللذين يعطيان تسهيلات جديدة للأجانب المقيمين فى تونس وللفرنسيين الذين سبق أن تخلوا عن جنسيتهم وأرادوا العودة إليها . وقد أصبحت الجنسية بمقتضى ذلك منسحبة على أولاد المتجنسين بينما كانوا من قبل يخيرون بين الجنسية الفرنسية والجنسية التونسية وبقى لغير التونسيين حق الاختيار بين جنسيتهم الأصلية وبين الجنسية الفرنسية. وفى ٨ نوفمبر ١٩٢١ صدر تشريع يقضى بإخراج الأجانب الذين ولد أجدادهم بتونس من الجنسية التونسية وإلحاقهم بالجنسية الفرنسية باستثناء الإيطاليين الذين ظلوا يتمتعون بامتيازات خصوصية . وقد بدىء بتطبيق هذا الأمر على الجالية المالطية التى كانت تقيم بتونس منذ عهد بعيد والتى بلغ عددها زهاء الـ ١٤ ألف شخص وقد احتج الإنجليز على ذلك وبعد مفاوضات بينهم

وبين الفرنسيين تم تطبيق التشريع على نحو النصف من أبناء الجالية المالطية ، وفى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٣ صدر قانون فرنسى يفتح باب التجنيس على مصراعيه لكل من يقدم طلباً ويظهر (عواطف فرنسية) وقد حاولت فرنسا تجنيس تونس بصفة جماعية سنة ١٩٣٣ وأعلن ذلك مسيو بول بونكور فى مجلس النواب الفرنسى ، الأمر الذى أدى إلى رد فعل شعبى سنتكلم عنه فى غير هذا المكان .

لقد حاولت فرنسا أن تستعمل نفس هذه الأساليب فى مراكش عن طريق تفريق المواطنين إلى نوعين : بربر وعرب وإلحاق الأولين بالمحاكم الفرنسية وبالإدارة الفرنسية كما تجلى ذلك فى الفصل السادس من ظهير ١٦ مايو سنة ١٩٣٠ ، ولكن مقاومة الشعب المغربى والحكومة المغربية لهذا التشريع قضى عليه فى مهده . واضطرت الإقامة العامة للتنازل عن الفصل السادس المذكور ، وإن لم تتنازل عن سياستها البربرية كلها . وقد طالب مسيو روبير مونتانى فى كتابه عن الثورة المراكشية تطبيق الأسلوب الذى اتبع فى الجزائر على مراكش ، على أن فكرة الاتحاد الفرنسى خير دليل على رغبة فرنسا فى محو القوميات ومحاولة ادماجها عن طريق نظام (فيديرالى) شبيه بنظام الولايات المتحدة الأمريكية أو روسيا السوفيتية وقد جاء فى الفصل الثامن من دستور الجمهورية الفرنسية الخاص بالاتحاد الفرنسى (إن تطور الأنظمة الخاصة بكل عضو من أعضاء هذا الاتحاد خاضع للمادة الستين من الدستور) . وجاء فى المادة الستين ما يلى (يتكون الاتحاد الفرنسى من جهة من الجمهورية الفرنسية التى تشمل فرنسا وعمالات ما وراء البحار ، ومن جهة أخرى الأراضى المشاركة) .

وتتجلى السيطرة الإدارية فى تركيز التوجيهات الحكومية فى يد الوزارات الفرنسية نفسها وفى هيمنة ممثلى فرنسا على كل المرافق والمصالح العامة ووظائفها .

فرؤساء الإدارة المركزية العامة وأهم المراكز الثانوية والإقليمية

فى الجزائر جميعهم من الفرنسيين . ولا يحق للأهلى أن يتولى منصب العمدة عملياً ، فإذا انتخب لذلك أحد من الجزائريين أسرعت الإدارة بحل المجلس وإعادة الانتخاب على الطريقة التى تحقق لها أهدافها . وقد كانت للجزائر قبل الاحتلال الفرنسى حكومة يرأسها الداى ولها وزراء للداخلية والخارجية والبحرية والحربية والأملاك الحكومية والمالية والثقافة الاسلامية والعدل ، وتشرف هذه الحكومة على أربع مقاطعات يرأس كل واحدة منها باى تسميه الحكومة المركزية ولكل مقاطعة عدة عروش يقوم على كل واحد منها قائد وأمين للأملاك الحكومية وناظر للأوقاف الاسلامية وقاض شرعى مختص فى جميع فروع القضاء . وقد محا الفرنسيون كل هذه المنظمات وقضوا عليها بجرة قلم على الرغم من وعودهم باحترامها ، حتى أن البارون بيشو أحد كبار الموظفين فى أوائل الاحتلال قال فى كتابه «السيطرة الفرنسية فى الجزائر» ما يلى (الشىء الذى كان مؤلماً حقاً أثناء وصولنا هو أننا لم نتخذ إجراءات للاحتفاظ بعض الوقت بموظفى الإطارات الإدارية فى مختلف أجزائها بل نفينا فى الأيام الأولى أو حطمنا دون تعويض كل الموظفين الجزائريين تقريبا سواء ممن كانوا يعملون فى الوظائف المدنية أو العسكرية أو حتى الدينية[١]) وقد رفض الجنرال دوبورمو منذ احتلال الجزائر الإبقاء على الموظفين الأتراك الذين لم يكونوا يطلبون غير مواصلة العمل فى وظائفهم[٢] وقال مسيو فيوليت «الحقيقة أن هنالك قليلا جداً من الأهالى فى إداراتنا العمومية»[٣] .

وكانت لتونس فى عهد الاستقلال حكومة تدبر شئون الدولة بالنيابة عن الباى يرأسها الوزير الأكبر ويعاونها فى تنفيذ أعمالها بالجهات عمال النواحى والقواد . وقد قلنا أن فرنسا ألغت معظم الوزارات التونسية

(١) القضية الجزائرية والأمم المتحدة ــ تقرير لجنة تحرير المغرب العربي لجامعة الدول العربية.
(٢) أندريه جوليان ــ أفريقيا الشمالية تسير ــ ص ٢٦ .
(٣) كتاب الجزائر ــ مسيو فيوليت .

ولم تبق منها غير الرئيس ووزير القلم والاستشارة ، ونزيد الآن أنها أضافت إليهما سنة ١٩٢١ وزير العدل الذى لا يشرف على غير القضاء التونسى ويخرج القضاء الفرنسى من اختصاصه . ووزير الشئون الاجتماعيـــة سنة ١٩٤٥ واستمر الحال على ذلك إلى أن تكونت الحكومة المختلطة سنة ١٩٤٦ فأصبح مجلس الوزراء يتكون من ستة وزراء تونسيين وسبعة فرنسيين ، يجتمعون كلهم فى مجلس وزراء يترأسه المقيم العام . وألحق بكل وزارة تونسية مستشار فرنسى يؤخذ رأيه فى جميع القضايا التى من اختصاص تلك الوزارة وهو الذى يملى عملياً ما يمضيه الرئيس التونسى الذى لا تكون أوامره رسمية إلا بعد مصادقته عليها . وأعطى للكاتب العام الفرنسى للحكومة التونسية جميع السلطة الإدارية فأصبح يصادق على الأوامر العلية التى يختمها الباى وعلى القرارات الوزارية التى يصدرها كل الوزراء والمديرين ولا يصبح شىء من ذلك كله نافذاً ولا يصح نشره إلا بموافقة الكاتب العام وإذنه . وقد أصبحت مهمة مجلس الوزراء إدارية بحتة لأن تركيبه من فرنسيين وتونسيين جعله غير صالح للقيام بأى دور سياسى ، وفعلا قصر عمله الأمر العلى الصادر فى ٨ فبراير سنة ١٩٥١ على توجيه وقيادة عمل الحكومة العام ولا تنفذ أوامره إلا بمصادقة الباى ومصادقة المقيم العام بعد موافقة المصالح الفرنسية التابعة له . ولم يغير هذا الاصلاح شيئاً مما كانت عليه الحالة منذ نشر الحماية ، وإنما أعطى تقاليد الحكم المباشر الواقعة صفة قانونية تدعمها طبقا لمبدأ السياسة التى اتبعت من أول يوم فى تونس والتى قلنا أنهم أعطوها اسم التعاون المباشر .

وفى فبراير سنة ١٩٥١ اتسع نفوذ المقيم العام حيث أعطته الإصلاحات المزعومة الصادرة بذلك التاريخ الحق فى إبداء موافقته وإسداء توصياته على جميع المشاريع والقرارات النظامية أو الشخصية التى يقررها مجلس الوزراء (المختلط) وبذلك أصبح للمقيم العـام فى تونس حق النقض الذى كان من اختصاصات الباى على أعمال الوزراء وقد أكثرت فرنسا من الوظائف

الفرنسية فى تونس ضغطا على الإدارة التونسية وفرنستها حتى أصبح عدد مجموع الموظفين سنة ١٩٤٧ ثلاثين ألفا أى بنسبة موظف واحد لكل مائة من السكان ، ويكون التونسيون أقلية ملحوظة فى هذه الوظائف كما أنهم يتقاضون عن الوظائف التى يشغلونها أقل بكثير مما يتقاضاه أمثالهم من الفرنسيين . وعلى الرغم من صدور قرار ٣ يونيو ١٩٣٧ القاضى بمبدأ المساواة فى العدد بين الموظفين التونسيين والفرنسيين فإن ذلك التشريع لم يطبق بل ظل حبراً على ورق .

— ٤ —

وكانت مراكش أكبر دول الشمال الافريقى يرأسها جلالة السلطان رئيس الدولة وأمير المؤمنين المغاربة ويساعده فى مهمته حكومته التى تتكون من الصدر الأعظم أو الوزير الكبير الذى يشغل منصب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وإلى جانبه وزراء الخارجية والحربية والعدل والمالية والقصر (الحجابة) يساعدهم فى الجهاز قواد القبائل وعمال النواحى ونظار الأوقاف وأمناء الأملاك والمحتسبون الذين يعينهم السلطان بالنسبة للمدن وبعض القبائل التى يؤخذ منها الجيش أى ذات الصبغة العسكرية والذين تنتخبهم الجماعة فى القبائل الأخرى ويرأس النواحى الكبيرة خليفة من الأسرة المالكة يعينه جلالة السلطان ويساعده وزير وسكرتيرية خاصة للإشراف على أعمال العمال والقواد وغيرهم من الموظفين . وإلى يده ترجع الشئون العسكرية بتلك الجهة وهو الذى يرأس فى الغالب (المحلات) أى الارساليات العسكرية التى يأمر بها الملك بصفته القائد الأعلى للجيش . وكان يرأس الناحية فى وجدة وطنجة نائب سلطانى يعينه جلالة الملك من غير الأسرة المالكة وتكون له اختصاصات وزير نظراً لوجود الأول فى مدينة على الحدود الأرضية للخلافة العثمانية ثم للاستعمار الفرنسى ووجود الثانى فى مدينة تعتبر على الحد المواجه لأوربا .

وبمجرد ما وقع الاحتلال الفرنسى ألغت الإقامة العامة وزارة الشئون

الخارجية ووزارة الحربية بدعوى أنهما لم يعد لهما مجال بعد أن أصبح أمر الدفاع والدبلوماسية موكولا إلى فرنسا وممثلها فى المغرب . وهو مالا ينهض حجة معقولة . كما ألغت وزارة الداخلية ووزارة العدل والمالية وأبقت على :

١ — الصدر الأعظم بعد أن لم تترك له غير سلطة اسمية إذ أصبحت كل اختصاصاته من مشمولات أعمال الكاتب العام للحماية أو رئيس الإدارة الشريفة .

٢ — وزير العدل بعد أن حددت اختصاصه بالمحاكم الشرعية وشئون المعاهد الدينية . ولكن سلطته الحقيقية حتى بالنسبة لهذه الأمور هى فى يد رئيس مراقبة العدل بالإدارة الشريفة . أما إدارة العدل المغربية فهى فرنسية محض وترجع رأساً للمقيم العام .

٣ — وزير الأوقاف وهو الذى يشرف على أعمال النظار وشئون الأوقاف العامة التى لاختصاصهم . ولكن سلطته الفعلية فى يد رئيس قسم مراقبة الأوقاف الذى هو فرنسى من الإدارة الشريفة .

أما الخلفاء والنائبان أعنى رؤساء النواحى فلم تبق لهم أية قيمة فعلية وقد حذفت وظيفة النائب من وجدة وعوضت بباشوية أى كسائر عمال المدن . ولم تعد لها ولا للقواد إلا اختصاصات محدودة تجريها تحت أمر المراقبة الفرنسية واختصاصات قضائية جديدة لا تستند لقانون تجريها تحت المراقبة الفرنسية أيضاً . وقد قام محل ذلك كله رؤساء نواحى فرنسيون مدنيون وعسكريون ومراقبون عامون ومفوضون مخزنيون هم الحكام الفعليون والمتصرفون الحقيقيون فى كل شئون الدولة .

وترتكز أعمال هؤلاء المراقبين والمديرين فى يد رؤساء المصالح المركزية التابعة للمقيم العام وهى نوعان :

١ — المصالح السياسية التى تشتمل على (ا) إدارة الشئون الشريفة وهى التى تراقب كل الوزراء والموظفين المخزنيين . (ب) إدارة الداخلية ومصالح الأمن العام وهى عبارة عن وزارة الداخلية التى كان يشغلها الصدر الأعظم بصفته كان وزيراً للداخلية .

٣ـ المصالح الإدارية ويبلغ عددها ثمانية .

ـ إدارة الفلاحة والتجارة والغابات .

ـ إدارة المالية .

ـ إدارة الأشغال العمومية .

ـ إدارة الإنتاج الصناعى والمعادن .

ـ إدارة البريد والبرق والتليفون والإذاعة .

ـ إدارة التعليم العمومى .

ـ إدارة الصحة العمومية والعائلة .

وقد أدخلت تعديلات يسيرة فى يوليو سنة ١٩٤٧ على شكل الحكومة المغربية لم تعد إضافة مندوبين جدد فى المالية والشئون الاجتماعية والفلاحية والمعادن ، مهمتهم الربط بين الصدارة العظمى وبين المصالح الفرنسية المختصة .

وعلى الرغم من سيطرة الإدارة الفرنسية على جميع المصالح الحية فى الجهاز الحكومى فى المغرب الأقصى فإن الحماية كانت قد أبقت على شخصية المخزن بصفته حكومة ذاتية للبلاد . ولم تكن المصالح الفرنسية بجانبها نظرياً إلا إدارات فنية مهمتها النصح والمراقبة وصلتها بالسلطة المغربية لا تتعدى الصبغة الدبلوماسية إذ أنها لا تجرى إلا بوساطة قنصل عام ومعاونيه أى بوساطة رئيس وموظفى الإدارة الشريفة التى أسست لتكون صلة الوصل بين المخزن وبين الإقامة العامة بصفة هذه سفارة لدولة أجنبية تقوم بمهمة فى البلاد . وكل ذلك هو ما كان يسمى بالتعاون غير المباشر بين السلطة المغربية الوحيدة فى البلاد وبين سلطة الإقامة العامة التى غايتها فيما زعمته فرنسا أول مرة أداء واجب المساعدة مقابل رقابة لاترمى لأكثر من الارشاد أيضاً . ولكن الادارة الفرنسية خيل لها أن فى الابقاء على هذا النظام ما يهدد كيان الحماية نفسه لأنه كان يقوم على مجرد الثقة التى أولتها الإدارة الفرنسية للسلطان وللأعيان المغاربة . ونظراً لأن سلطان المغرب محمد

الخامس أظهر شخصية طغت على كل المؤامرات والتدابير الاستعمارية الفرنسية وبدأت تخلص عملياً السيادة المغربية من عمليات الأنظمة والتقاليد التى تعودت عليها الحماية الأمر الذى أدى كذلك إلى تغلغل المقاومة فى صفوف الأعيان والولاة المغاربة الذين تتصرف المراقبات الفرنسية باسمهم فقد رأى أقطاب الاستعمار الفرنسى ضرورة تطبيق التجربة التونسية على مراكش حتى يصبح التعاون مباشرا والحكم مختلطا هنا كما هو هناك . وسنتحدث بعد عن ضروب المقاومة السلطانية والشعبية التى لاقتها هذه الفكرة فى المغرب ونجتزىء الآن بأن نقول أن الحماية اضطرت إلى استعمال القوة فى النهاية فأبعدت السلطان الشرعى على البلاد فى أغسطس سنة ١٩٥٣ ونصبت محمد بن عرفة لصيقاً بالعرش فوقع لها المراسيم التى كانت تنشدها والتى أدخلت تبديلا كبيراً على النظام المركزى للحكومة المغربية وعلى السلطة التشريعية والإجرائية :

١ — كان للفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية المقرر بمقتضى ظهير ٣١ أكتوبر ١٩١٢ أثر إنابة الوزير الأكبر — الذى جددت نيابته دائما بصفة عامة — فى تنفيذ السلطة الاجرائية والادارية فأصبح هو الذى يقوم بتنفيذ تلك النيابة بنفسه ولكنه لم يعد الآن يقوم بها وحده فإن القرارات الوزارية تتخذ فى (مجلس محدود) يرأسه الصدر الأعظم محوطا بوزيريه المعاونين له وبسكرتير الحماية العام محوطا بسكرتيرى الحماية المعاونين له أيضاً . وبمدير الداخلية الذى يحضر بمقتضى الوظيفة الادارية المطوق بها (كالوصاية على البلديات مثلا) وهذا ما وضعه التشريع المفروض على البلاد فى ٣١ أغسطس ١٩٥٣ .

٢ — أما المرسوم الثانى الذى أمضاه لصيق العرش ابن عرفة فى ٩ سبتمبر ١٩٥٣ فهو الذى يقضى بتأسيس مجلس الوزراء والمديرين الذى لا يتدخل إلا فى الاجراءات التشريعية إذ إليه يرجع النظر فى جميع

مشروعات الظهائر من جهتها التشريعية (باستثناء ما يمس المنظمات الإسلامية ونظام المملكة) وعليه أن يدرس هذه المشروعات ويحدد محتوياتها ويصادق عليها . ثم يبلغ قراراته للسلطان فإذا ختمها السلطان فإن المقيم العام يصادق عليها ويأذن بنشرها . وللسلطان فى داخل شهر من تبليغ مجلس الوزراء والمديرين له المشروع المقرر منهم الحق فى أن يطالب بإعادة النظر فيه . فإذا أعادوا النظر وقرروا بأغلبية الثلثين تثبيت المشروع فإن السلطان يصبح ملزما بإمضائه .

وهكذا نرى أن هذا المجلس على عكس المجلس القديم لا يتدخل فى المسائل الإدارية التى هى من اختصاص المجلس المحدود . كما أنه يسلب حق النقض من يد جلالة الملك ويضعه فى يد ثلثى المجلس المختلط مع العلم بأن نصف المجلس من الفرنسيين والنصف الثانى من صنائعهم المغاربة .

لم يغير هذا التشريع المفروض أية صفة للوزراء فقد بقوا كما كانوا صورة يحضرون مع المديرين الفرنسيين ليستمعوا لمناقشتهم ويحاطوا علما بما اتخذه المديرون من قرارات بمحضرهم (وللمديرين فى وزرائنا ومندوبينا جمال حين يريحون وحين يسرحون) .

أما الوظائف العامة فمعظمها وأهمها كما فى كل من تونس والجزائر فى يد الموظفين الفرنسيين . وقد اعترف مسيو جبريال بيو مقيم فرنسا العام السابق فى سنة ١٩٤٤ بما يجرى فى المغرب فى هذا الباب فقال « الواقع أن مشاركة المغاربة فى الادارة الفنية للبلاد ما تزل غير كافية لا من جهة الحكم إذ من بين ٢٠٤٩٢ وظيفة عمومية (من رسميين ومعينين) التى كانت تحتويها ميزانية الدولة بتاريخ نوفمبر ١٩٤٤ لم يكن المغاربة يشغلون سوى ٥٩٤٢ وظيفة منها أى ما يساوى عشرين فى المائة وغير كافية من جهة الكيف على الخصوص لأن من بين ٣١٥٨ موظفاً مغربياً رسمياً يوجد ٧٧٧ موظفا فقط يشغلون وظائف غير تلك الوظائف الثانوية الأخرى الخ . . »

وقد تضاعف عدد الموظفين الفرنسين منذ ذلك الحين بينما لم يزدد عدد المغاربة ولو بصفة نسبية . ويمكن للقارىء أن يرجع لجدول الوظائف العامة فى المغرب الأقصى فى كتاب « المغرب » ص ٩١ الذى أذاعه حزب الاستقلال .

وتعتبر تونس ومراكش من أسبق البلاد الاسلامية إلى التمتع بالحياة النيابية قبل الاحتلال الفرنسى فإن الوزير خير الدين كان من رجال الاصلاح فى العصر الماضى وهو الذى وضع كتاب « أحسن المسالك فى سياسة الممالك » سجل فيه آراءه الدستورية العظيمة وقد أصدر ملك تونس محمد باشا باى فى ٢٠ سبتمبر ١٨٥٧ دستوراً أطلق عليه اسم عهد الأمان اشتمل فى مقدمته على تصريح يتعلق بحقوق الانسان وأعلن محمد الصادق باى نظاما جديدا للدولة التونسية فى دستوره المؤرخ بـ ٢٦ ابريل ١٨٦١ والذى احتوى على أسس النظام الادارى والقضائى والمالى والسياسى .

وقد اعترف هذا الدستور بالاستقلال الكامل للقضاء كما جعل التشريع من حق المجلس الأعلى والباى معاً بحيث لا يصدر أى تشريع إلا باتفاق الجهتين عليه . وذلك فيما عدا القوانين الاجرائية التى ينبغى أن يقررها المجلس بالتصويت عليها ثم يعطيها الباى صيغتها القانونية — أما المتعلق بالضرائب والإداءات فإن المجلس هو الذى يقرره ثم يصادق الباى عليه وتتم الميزانية التى يضعها الباى بمصادقة المجلس عليها .

وإذن فقد عرفت تونس قبل الحماية مبدأ فصل السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية وعرفت الحياة النيابية فى المجلس الأعلى الذى كان مجلساً تشريعياً حقيقياً . وبمجرد ما فرضت الحماية على القطر التونسى عمدت فرنسا الى هذه المنظمات الحرة وما تحتوى عليه من مبادىء فألغتها . ألغت الدستور وحلت المجلس التشريعى ورجعت السلطة الاسمية إلى الباى التى جعلت منه عنواناً لتنفيذ أغراضها : وبعد خمس عشرة سنة من الاحتلال أسست فرنسا مجلساً شورياً خاصا بالفرنسيين المقيمين فى تونس يعين المقيم العام أعضاءه

من غرفتي التجارة والصناعة ومن الموظفين وذوي المهن الحرة. وفي سنة ١٩٠٧ أصدرت السلطات الفرنسية مرسوما من الباي يعطي الجالية الفرنسية حق انتخاب ممثليها في هذا المجلس بعد أن رفع عددهم إلى ٣٦ عضواً كما أذن للمقيم أن يعين ١٦ عضواً من التونسيين وهكذا أصبح المجلس يتكون من ٥٢ عضواً ٣٦ منهم فرنسيون منتخبون و١٦ من التونسيين معينون من طرف المقيم العام الفرنسي — أي أن الأغلبية الساحقة في المجلس للفرنسيين. وعلى الرغم من ذلك فإن صراعا عنيفاً كان يقع داخل هذه المنظمة التي تتضارب فيها المصالح الأمر الذي جعل السلطة تقسمها سنة ١٩١٠ إلى قسمين قسم خاص بالفرنسيين وقسم خاص بالتونسيين. وفي سنة ١٩٢٢ ألغت الإقامة العامة هذا المجلس وعوضته بالمجلس الكبير الذي يشتغل أيضا على قسمين فرنسي وفيه ٥٢ عضواً تنتخب الغرفتان التجارية والزراعية ٢١ منهم وتنتخب الجالية الفرنسية بالاقتراع العام العدد الباقي. وقسم تونسي وفيه ٢٦ عضواً تنتخبهم الغرف التجارية والزراعية التونسية. وفي سنة ١٩٤٥ سوى مرسوم ملكي بين القسمين في العدد فأصبح لكل منهما ٥٣ عضواً. وأعطى حق الانتخاب من درجتين لطائفة من الأعيان والمثقفين التونسيين وليس لهذا المجلس أي حق في التقرير أو في مناقشة الموضوعات السياسية أو ما يرجع لنفقات المحافظة على الأمن والشئون الاستعمارية من مصاريف الميزانية العامة.

وإذا وقع خلاف بين القسم التونسي والقسم الفرنسي في الشئون المالية فإن الحكم هو اللجنة العليا للميزانية التي يرأسها المقيم العام وتنظر في الموضوع على أن يكون رأي المقيم فاصلا.

وقد نوم المجلس الكبير منذ تاسع ديسمبر ١٩٥١ على أثر مشاجرات وقعت بين الأعضاء التونسيين والفرنسيين. ومنذ بدأ الصراع بين الشعب التونسي وبين الحكومة الفرنسية على مبدأ تمثيل الفرنسيين في المجالس النيابية الوطنية.

أما فى مراكش فقد قامت حركة عظيمة فى البلاد للمطالبة باعلان الدستور قبل الحماية وتأسست جماعة (لسان المغرب) ووضعت مشروعا عرضته على السلطان عبد الحفيظ الذى وعدها بالمصادقة عليه كما أن السلطان عبد العزيز سبق أن أسس مجلس الأعيان الذى كان يجمع مؤتمراً من العلماء والوجهاء ورجال الدولة للبت فى كل المسائل العارضة [1] . وقد اتخذ عرفا يعطيه حق التقرير والاقتراع حتى أنه قرر عدم المصادقة على عقد الجزيرة الخضراء ، ولما أجبر عبد العزيز على توقيعها تحت ضغط الدول الأجنبية ثارت الأمة عليه تأييداً لمجلس أعيانها وسجلت فى عقد بيعة السلطان عبد الحفيظ شرطا مهما هو ألا يعقد الملك أية معاهدة مع الدول الأجنبية إلا بعد مشورة الأمة وبرضاها . وكانت هناك مجالس بلدية فى بعض المدن كفاس وجماعات منتخبة فى كل القبائل الجبلية مع نوع من اللامركزية المالية التى تسمح باشراك الممثلين الشعبيين فى تدبير مصالح جهتهم . وبمجردما احتلت فرنسا مراكش ألغت كل هذه المنظمات الحرة المغربية ولم تبق إلا على المجلس البلدى الفاسى الذى له حق الانتخاب من درجتين أولا ولكنه أصبح معيناً تقريباً نظراً للمؤامرات التى تفسد بها الادارة شكل الانتخابات على الطريقة المتبعة بالجزائر .

وفى سنة ١٩١٦ عقد ليوطى بالدار البيضاء مؤتمراً اقتصاديا برئاسته ضم أعضاء الغرف التجارية والفلاحية والصناعية الفرنسية للمغرب وانتهى بأن أخذ المقيم العام بعد يومين قراراً بتأسيس مجلس حكومة يضم رؤساء الغرف التجارية والمختلطة بالدار البيضاء والرباط ومراكش والجديدة ونائب رئيس اللجنة الاقتصادية بآسفى ومكناس وقيدوم الجالية الفرنسية بفاس

---

(١) أنظر كتابى (الحركات الاستقلالية فى المغرب العربى) ص١١١ .
ويستحسن الرجوع لرسالتى عن (الحياة النيابية فى المغرب الأقصى قبل الحماية وبعدها ، وعلى التقرير المرفوع بالفرنسية للمؤتمر البرلمانى المنعقد فى برن سنة ١٩٥٢ . وقد طبعت بجنيف

وذلك (لضمان تعاون بين الادارة الفرنسية وبين المستعمرين) ولم يضم هذا المجلس غير الفرنسيين .

وفى سنة ١٩١٩ أعطيت الغرف المعينة الحق فى اختيار أعضاء بالانتخاب كما أبيح لها أن تحدث مؤسسات أو نقابات لخدمة الفلاحة والصناعة والدفاع عن مصالحها . وأحدثت فى هذه السنة أقسام مغربية داخل هذه الغرف يعين أعضاؤها بقرار وزيرى . وفى سنة ١٩٤٧ فقط أسست غرف مغربية صرف ينتخب أعضاؤها بدرجات جعلت قيمة الاقتراع معدومة .

وفى سنة ١٩٢٠ عززت الصفة التمثيلية لمجلس الحكومة وأضيف له قسم مغربى يحتوى على رؤساء الأقسام الفلاحية والتجارية المغربية وعلى رئيس ونائب رئيس القسم الأهلى للغرف المختلطة . ويجتمع القسم المغربى لقسم الحكومة منفصلا عن القسم الفرنسى .

وفى سنة ١٩٢٦ أدخل على القسم الفرنسى تعديل أصبح بموجبه جميع الفرنسيين المقيمين فى المغرب ممثلين أمام المقيم العام الفرنسى . وهذا التعديل هو المنصوص عليه فى القرار المقيمى المؤرخ فى ١٣ اكتوبر سنة ١٩٢٦ . والذى يضيف إلى ممثلى الغرف الفرنسية قسما ثالثاً لتمثيل الذين لا تضمهم الغرف المذكورة عن طريق الانتخاب المباشر . وفى سنة ١٩٤٦ الحق الفرنسيون المسلمون من أصل جزائرى المقيمون فى المغرب بهذا القسم الثالث .

وفى سنة ١٩٤٧ وقع تعديل على القسم المغربى فأضيف إليه عدد من نواب الطائفة الاسرائيلية . وأحدث قسم المصالح المختلفة الذى يعين ستة منهم أعضاء المجالس البلدية للمدن الكبيرة . وأما ممثلا المصالح المختلفة وممثلا العملة وممثلا قدماء المحاربين فيعينهم المقيم العام بقرار مقيمى . وينتخب اليهود اعضاء لجان الطائفة اليهودية .

ويلاحظ القارىء من العرض السابق أمرين . — ١ — أن كل التشريعات المتعلقة بمجلس الحكومة الذى هو استشارى محض صدرت من المقيم

العام . وذلك بسبب المعارضة الواضحة الدائمة التي قامت بها مختلف الحكومات المغربية وبسبب الرفض البات الذي أصر عليه كل من السلطان مولاي يوسف ومن السلطان سيدي محمد الخامس من بعده في شأن اعطاء الفرنسيين أي حق في أن يكون لهم ممثلون عن طريق الانتخاب أو عن طريق التعيين في منظمات سياسية حرة مغربية . الأمر الذي اضطر المقيمين العامين لأن يعطوا لهذه المجالس الصبغة الفنية المحض مستغلين الرغبة في إيجاد صلة بين المقيم العام وبين الجالية الفرنسية أولا ثم بينه وبين طبقة من الأهالي المغاربة .

٢ — إن الهيمنة الكبرى في هذه المنظمات هي للأقسام الفرنسية وأن المقيم العام هو الذي يختار الأعضاء المغاربة أو يتركهم ينتخبون من درجات تعطي الفرصة للادارة الفرنسية لتتحكم في قوائمهم كيف تشاء ومع ذلك فإن المجلس لم يعدم فئة من المخلصين اقلقت راحة الاقامة العامة وممثلي الجالية الفرنسية بملاحظاتها الدقيقة وانتقاداتها العادلة . وقد أحدث ممثلوا الاتحاد العام للغرف المغربية المنتخبون أزمة عظيمة في داخل مجلس الحكومة خصوصا بعدما وجه كل من الأستاذين أحمد اليزيدي ومحمد الأغزاوي انتقادات على شكل وضع الميزانية المبني على الاعتبارات السلالية وعلى مبدأ تسخير صالح الشعب المغربي لفائدة طبقة من المستعمرين الفرنسيين . وقد اغتاظ من ذلك الجنرال جوان وطرد الأغزاوي رئيس الغرفة التجارية بفاس من الاجتماع فخرج اليزيدي رئيس اتحاد الغرف وجل الأعضاء المنتخبين تضامنا معه . وانطلقت الصحف الاستعمارية تندد بحزب الاستقلال وتحمله مسئولية ماجرى .

بقي مجلس الحكومة منظمة مقيمية محضة لاصلة للحكومة المغربية ولا للشعب المغربي بها وقد أعطيت له منذ سنة ١٩٤٨ سكرتارية خاصة ترتبط بالسكرتارية العامة للحماية .

وحينما أبعد السلطان الشرعي محمد الخامس إلى المنفى ونصبت الاقامة العامة لصيق العرش ابن عرفة كان في جملة المراسيم التي أصدرها الظهير المؤرخ في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣ الذي يجعل من المجلس المقيمي مجلسا نيابية

شريفا. وقد جاء فى المادة الأولى لهذا المرسوم «أن مجلس الحكومة المؤسس بمقتضى قرار مقيمى فى ١٨ مارس ١٩١٩ يكون فيما يرجع للشئون المالية والاقتصادية والاجتماعية مجلس حكومتنا تمثل أمامه مختلف المصالح لسكان المغرب».

وهكذا أصبح هذا المجلس عن طريق الإرغام منظمة مغربية مزعومة تحتوى دائما على قسمين (فرنسى ومغربى) وعلى ثلاثة أقسام (١ — القسم الفلاحى. ٢ — القسم الصناعى التجارى. ٣ — قسم المهن المختلفة) وقد سوى المرسوم بين عدد الأعضاء كما أعطى للقسم الثالث المغربى حق الانتخاب وقرر اجتماع القسمين للمداولة فى مؤتمر واحد تتخذ قراراته بالأغلبية من الحاضرين.

ولم يمهل الاستعمار الجزائر إلى أن تحضر وهى مستقلة الاعلان العثمانى للدستور. ولذلك فإننا لن نجد للحياة النيابية أثرا يذكر فى أوائل القرن الماضى فى الجزائر إلا بعض مظاهر الشورى الاسلامية التى يفرضها القرآن على كل الحكام. أما بعد الاحتلال الفرنسى فقد ظل الجزائريون مبعدين عن كل اشتراك فى الحكم أو فى الاستشارة. وفى سنة ١٨٦٦ سمح لهم بانتخاب أعضاء فى المجالس البلدية وبعد عشرة أعوام أخرى أعطوا حق المشاركة فى انتخاب رؤساء المجالس بعد الاحتجاجات الشديدة والمعارضة القوية من مختلف الطبقات الفرنسية. وفى سنة ١٨٨٨ اعترف للمعمرين الجزائريين بحق الانتخاب فى مجالس فرنسا رمزا لتطبيق مبدأ الالحاق الذى طالما طالبوا به. ولم يعترف للمسلمين بهذا الحق بل تقرر الغاء الحق الذى سبق أن أعطى لهم بالمشاركة فى انتخابات البلدية بدعوى أن المستشارين ورؤساء البلديات هم متصرفون مباشرون وممثلون رسميون للحكومة وذلك مالا يجوز الاعتراف به للأهالى متجاهلين أن البلديات تمثل السيادة القومية التى يقضى الحق الطبعى بحفظها للجزائريين وحدهم دون الأجانب. وفى سنة ١٨٧٠ اعترف قرار كريميو لليهود الجزائريين بحقوق المواطن الفرنسى بينما بقى

المسلمون معاملين بمقتضى قوانين (الانديجينا) وفى المدة التى بين سنة ١٨٩٦ وبين سنة ١٩٠٢ بدأ العمل فى تأسيس المجالس الاستشارية فى الجزائر وولدت النيابات المالية التى تقترع على الميزانية قبل أن يبت فيها البرلمان الفرنسى. فاشتغلت هذه المجالس على ثمانية وأربعين عضوا فرنسيا وعلى عضوين اثنين جزائريين فقط.

وقد استمرت هذه الحالة إلى أن صدر قرار فى ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٤ وآخر فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٥ حيث أنشئت مجالس مالية للمصادقة على الميزانية وزيد فى عدد الممثلين الأهالى.

وفى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧ صدر النظام الجديد الجزائرى الذى قضى باحداث مجلس جزائرى يشتمل على قسمين الأول للفرنسيين المسلمين والثانى للفرنسيين ذوى النظام الوطنى كما يسمونهم.

ومع أن النظام الجديد اعترف بحق الانتخاب الحر المباشر لجميع الجزائريين على اعتبار أنهم مواطنون فرنسيون فإن الولايات العامة والمسئولين الفرنسيين فى الجزائر لم يفتأوا يتآمرون على الشعب الشقيق لحرمانه حتى من هذه الحقوق الضعيفة التى اعترف له بها. وذلك ابقاء للهيمنة الإدارية والاستعمارية على هـــذه المجالس التى ما خلقت إلا بضغط الحوادث وإرغامها.

— ٥ —

وتتجلى السيطرة القضائية فى القضاء التدريجى على المحاكم الاسلامية التى كانت هى المحاكم الوطنية الوحيدة فى المغرب العربى قبل الاحتلال الفرنسى وذلك بالتحديد المتوالى من اختصاصاتها وبإقطاع مناطق كاملة من نفوذها واحلال المحاكم الفرنسية محلها وتنميتها وبمضايقاتها بخلق محاكم عرفية كمرحلة انتقال توصل إلى القضاء الفرنسى.

وحينما احتلت فرنسا بلاد الجزائر وجدت المحاكم الشرعية فى غاية النظام والأحكام التى كانت تسمح به درجة التطور فى ذلك العصر ، وقد اعترفت السلطة الفرنسية لها أولا بالاختصاص بشئون المسلمين الجزائريين وبالاستقلال التام فى تصرفاتها ، ولكن هذه السلطة نفسها عادت فغصبت من القضاء الجزائرى حقوقه وأصدرت قرارا فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٥٩ يقضى بتبعية المحاكم الاسلامية للمحاكم الفرنسية . كما جعلت لرؤساء هذه المحاكم حق المراقبة على القضاء الاسلامى ، وجعلت استئناف الأحكام الشرعية فى يد المحاكم الفرنسية وأصبح للمحاكم الفرنسية غرف استشارية بها مستشارون مسلمون للقاضى الفرنسى . وفى سنة ١٨٧٥ جرد القاضى الشرعى من اختصاصه فى القضايا العقارية ماعدا مسائل الميراث والوصايا . وفى سنة ١٨٨٦ أصبح قاضى الصلح الفرنسى مختصاً فى الحكم بين المسلمين فى :

أولا — فى كل حالة لا يوجد فيها نص صريح بتطبيق الفقة الاسلامى .

ثانياً — فى كل حالة ينص فيها القانون على تطبيق الفقة الاسلامى ولكن لا ينص على اختصاص القاضى الشرعى .

وفى سنة ١٩٤٤ أقرت الاختصاصات السابقة على ماهى عليه ولكن استثنيت منها حالة توافق الطرفين . أى أن المسلمين متى اتفقا على التحاكم لدى المحاكم الفرنسية فى أى نقطة ولو كانت من اختصاص القاضى الشرعى يصبح أمرهما من اختصاص المحاكم الفرنسية .

وتستثنى من هذه الإجراءات مناطق تيزى أوزو وأقاليم الجنوب ووادى ميزاب التى لا يزال القضاء الشرعى فيها محترماً نوعا ما .

وتذرعت فرنسا لتحقيق أغراضها ضد المحاكم الشرعية فى الجزائر بعد أن جردت بعض العشائر البربرية من المحاكم الشرعية بدعوى أنها إنما فعلت ذلك طبقاً لرغبات البربر ولصالح اعرافهم الخاصة ، ولكن ثورة سيدى

المقرانى التى اندلعت سنة ١٨٧١ فضحت هذه السياسة إذ بمجرد الانتصار الفرنسى على الثائرين حلت الولاية العامة الجماعات العرفية التى كانت أسستها لتحل محل المحاكم الشرعية ثم ألحقت القبائل بالمحاكم الفرنسية رأساً طبقاً لقرار اصدرته فى ٢٩ أغسطس سنة ١٨٩٤ [1] .

وبمجرد ما تم للفرنسيين احتلال تونس أنشأوا المحاكم الفرنسية التى أصبحت تتولى القضاء فى جميع الشئون التى تقوم بين الفرنسيين وبين الأجانب أو بين هؤلاء وبين التونسيين وفى كل القضايا الراجعة للعقار المسجل . وفى سنة ١٩٢٦ أعطيت المحاكم الفرنسية فى تونس الاختصاص فى النظر فى القضايا السياسية .

وكان القضاء الشرعى على مقتضى المذهب المالكى هو السائد فى سائر انحاء المملكة الشريفة قبل الحماية فكان القاضى الشرعى مختصا فى جميع المسائل المدنية والجنائية والعقارية ، ولكن السلطان كان يصدر من حين لآخر أمره بتأسيس مجالس خاصة من عدة قضاة ومستشارين للنظر فى القضايا الجنائية الكبرى ثم يرد النظر إليه ليصدر الحكم بنفسه فيها وفقاً لما جرى به العمل من مذهب الامام مالك . وكانت وزارة العدل تقوم مقام الاستئناف لسائر القضايا المحكوم فيها كما أنها تستمع للشكايات المرفوعة إليها فى جميع التصرفات القضائية أو غيرها . أى أنها إلى جانب عملها الراجع لادارة العدل وللاستئناف كانت تقوم بدور المحكمة الإدارية . وحينما توالت الدسائس القنصلية التى أنشأت امتيازات قضائية فى البلاد متذرعة بأن القضاء فى مراكش دينى لا يمكن أن يخضع اليه غير المسلمين بدأت السلطة المغربية تعطى القواد والباشاوات حق النظر فى بعض المسائل التى يأذن السلطان فى النظر فيها إذا كان لها اتصال بالأجانب وكانت تتعلق بقضايا الجنايات والجنح .

---

(١) علال الفاسى — السياسة البربرية فى مراكش — ص ٣ .

وكان المحتسب مختصاً فى الحكم فى قضايا الغش والمكاييل وخصومات الأسواق ومنظمات المهن ولكن قراراته لا تصبح أحكاما إلا بعد مصادقة القاضى . بل إنه فى واقع الأمر كان يقوم بمهمة وكيل الدولة . أما اليهود فإنهم كانوا يخضعون للمحاكم الشرعية فيما عدا الأحوال الشخصية فإنهم يرجعون فيها لمحاكم ربيين فيما يخص كل قضية ليس فيها أجنبى عن الطائفة ولم يتفق المتداعيان على رفعها للمحاكم الشرعية .

ويساعد القاضى الشرعى عدول المجلس وبعض المستشارين الذين يرى الضرورة فى الرجوع إليهم وكبار المفتشين الذين يكتبون المذكرات القضائية طبقاً لطلب القاضى أو لطلب أحد المتداعيين . ويقوم بالادعاء والدفاع المتقاضون أو الوكلاء الشرعيون الذين يكونون مهنة ذات نظام عرفى معهود.

وقد اتبعت فرنسا فى مراكش ضروب السياسة التى اتبعتها فى كل من تونس والجزائر فأنشأت المحاكم الفرنسية المغربية لتحل مؤقتاً محل المحاكم القنصلية ولكنها أعطتها تدريجياً من الاختصاصات ما جعلها تحكم فى قضايا الفرنسيين والأجانب كلها وفى كل قضية فيها فرنسى وأجنبى . كما جعلتها الفاصلة فى كل نزاع فى الاختصاص بينها وبين المحاكم المغربية على اختلاف أنواعها . وقد أصبح من حقها وحدها النظر فى قضايا العقار المسجل وفى قضايا الجنود المغاربة .

وقد جردت المحكمة الشرعية من قضايا الجنح والجنايات وعديد من المسائل المدنية لفائدة المحاكم المخزنية التى لم تضع الحماية لها نظاماً يذكر ولا قانوناً يتبع .

واخترعت الحماية المحاكم العرفية فى القبائل البربرية بعد ما ألغت فيها كل المحاكم الشرعية الإسلامية تمهيداً لإلحاق هذه المناطق بالمحاكم الفرنسية على الطريقة التى اتبعت فى الجزائر .

وزيادة على السيطرة القضائية فإن الإدارة الفرنسية تعمل جهدها لتوجيه

البلاد كلها نحو تطبيق القوانين الفرنسية دون اعتبار للشريعة ولا للعرف المحلى ولمجرد الرغبة فى الادماج عن طريق وحدة القوانين وفى هـذا المعنى يقول مسيو لوسيان سان المقيم العام السابق فى كل من تونس ومراكش وبطل الظهير البربرى سنة ١٩٣٠ :

« إننا نحن الفرنسيين لا نجبر الشعوب التى فتحناها على الاذعان لنا والادماج فينا دفعة واحدة وبالقوة وإنما نأمل أن نرى هذه الشعوب تندمج من تلقاء نفسها فى العائلة الفرنسية وأن الاندماج عن طريق القانون مفيد جداً فى نظرى فكلما اقتربت القوانين المحلية من قوانينا أخذنا نتجه نحو اندماج الأجناس الذى هو وحده وسيلتنا للمحافظة على الأمن وأساس طمأنينتنا وخلودنا وليس علينا إلا الشروع فى العمل بعزيمة وثبات . »

— ٦ —

إن الاستغلال الاقتصادى هو الأصل الأصيل فى الاستعمار فلاغرابة إذن أن نرى سياسة الفرنسيين فى الشمال الافريقى تقوم من أول يوم على أساس إيجاد طائفتين متمايزتين احداهما للاستغلال والانتفاع والثانية لتكون موضوع استعباد واستفزاز لغيرها . وتتسم السياسة الاقتصادية المتبعة فى المغرب العربى زيادة على ذلك بطابع الحجز الاقتصادى إذ لايزال الميثاق الاستعمارى هو الأساس للعلائق التى بين فرنسا وبين افريقيا الشمالية فهذه البلاد مصدر الثروة فى نظر المستعمر الفرنسى ومايرسله إليها من رءوس الأموال بسخاء لا يقصد منه أكثر من إدرار الأرباح عاجلة أما الحكومة فهى لاتراعى فيه أكثر من أن يكون متمما للاقتصاد الفرنسى .

وهناك نزعة أخرى وهى ابعاد المغرب عن الأسواق العالمية إلا إذا كان ذلك عن طريق السمسرة الفرنسية أو يؤدى إلى تبادل يعود بالربح على الانتاج الفرنسى .

وما دامت روح السياسة الاقتصادية هى ما ذكرنا فطبعى ألا يتيسر

القيام بتطور صناعى مهم فى البلاد أولا لأن الميثاق الاستعمارى يأبى وثانياً لأن التجهيز لا يتيسر إلا بتبادل حر أو باستقلال العملات المغربية عن الفرنك الفرنسي ومادام الاثنان غير متيسرين لأن فرنسا ترفضهما فلن يتسنى للبلاد الحصول على ما تنشده من آلات ضرورية للتصنيع .

على أن فرنسا — رغماً عن كل الدعايات التى تتبجح بها — لم تستطع أن تقوم بسياسة مائية ذات نتائج فى الشمال الإفريقى كله ، وأعظم دليل على ذلك أن هذه البلاد تتعرض بين الآونة والأخرى لقحط شديد أو فيضان كبير كما هو الواقع فى كل من تونس ومراكش فى ساعة كتابة هذه السطور تونس تشكو الجفاف وأختها تشكو الفيضان . كما أن الاستغلال المعدنى لا يتجاوز الحاجة التى تجدها صناعة فرنسا أو مبادلاتها فمعادن الحديد والفوسفات والزنك والخفيف والفضة والزئبق والزيوت والأثمدة والبترول لا يستغل سوى قسط منها ما عدا الفوسفات الذى يستخرج بكثرة . أما الكولبات الذى يوجد منه فى مراكش أكبر معدن فى العالم والمنجنيز وغيرهما فلا يكادان يستغلان بالمرة .

وتساوى العملة بين فرنسا وبين المغرب هو الذى يسهل هجرة رءوس الأموال الفرنسية ولكن عدم توجيه رأس المال يعود على البلاد وأهلها بتضخم النقد وغلاء المعيشة عوضاً عن أن يعطيها لرفاهية والأمن .

أما الصناعة الأهلية فقد كسف طالعها منذ هجوم الآلة الحديثة من جهة وذلك ما هو طبعى ، ومنذ أن نزلت قوة المستهلك على الشراء نتيجة الاستعمار الفلاحى من جهة أخرى زيادة على فقدان وسائل التشجيع والتنظيم التعاونى الذى هو ضرورى لدوام الحياة ومقدرتها على التطور المنشود .

يبلغ عدد الأراضى القابلة للزراعة على أعظم تقدير فى الشمال الإفريقى ٧٢٣٦٠٠٠٠ هكتارا يملك الفرنسيون منها ٢٨ ٪[1] وقد انتزع معظمها بطرق القوة أو بوسائل الاحتيال تتنافى مع مختلف الشرائع الانسانية نذكر

(١) أوجيش جرنير (أرض البربر برنسا والاسلام) ج ٢ — ص ١٠٢ .

منها على جهة المثال القانون العقارى المطبق فى الأقطار الثلاثه والذى يشبه نظام طورنيس المطبق منذ سنة ١٨٥٥ باستراليا وهو القاضى بتنظيم ملكية الأراضى وتسجيلها بعد أن تنظر فيها محكمة فرنسية ويكون الحكم الذى تصدره نهائياً لا يقبل أى تعقيب مع إلغاء مبدأ الاستحقاق المتبع فى الشريعة الإسلامية . وهكذا استولى المستعمرون على قسم كبير من أراضى القبائل والأفراد دون أن يمكن أصحابها من إثبات استحقاقهم لها فى الوقت المناسب هذا علاوة على نزع الملكية لصالح الاستعمار بدعوى أن ذلك مما يدخل فى المصالح العمومية .

وكانت أراضى الدولة وأملاك الأوقاف فى مقدمة ما تعرض لنهب الاستعمار الرسمى بتعويض رمزى أو بطريق (الهبة الاجبارية) .

أما الفلاح فقد ترك عرضة للضياع والتشرد بعد ما حل محله فى أرضه بضعة آلاف من شذاذ الفرنسيين والمتفرنسين .

وفى ميدان التجارة عمدت فرنسا إلى تكوين وحدة جمركية بينها وبين الجزائر منذ تشريع سنة ١٨٥١ — ١٨٨٤ وبذلك أدمجت الجزائر فى فرنسا بقصد احتكار خيراتها واستغلال أسواقها ، وقد نتج عن ذلك أولا أن التجارة الخارجية والتجارة الداخليه الكبرى كلها فى يد الفرنسيين . ثانياً : أن التجار الصغار الذين هم جزائريون هم تحت رحمة كبار الفرنسيين الذين يستخدمونهم . ثالثاً : إن الصادرات محتكرة للانتاج الاستعمارى . رابعاً : إن أغلب الواردات هى من حاجات الاستهلاك الأهلى .

وكانت لتونس معاهدات اقتصادية وتجارية مع مختلف الدول التزمت فرنسا باحترامها فى معاهدة باردو ولكن مصلحتها الاستعمارية جعلتها تضرب عرض الحائط بذلك الالتزام فاستعملت الوسائل الدبلوماسية إلى أن تنازلت لها الدول الأخرى عن مبدأ المساواة معها فى الباب المفتوح فاستصدرت من الباى تشريعاً مؤرخا فى ٢ مايو ١٨٩٨ يعترف لها بامتيازات جمركية فأصبحت تصدر لتونس بضائع من غير أداءات — ثم زادت

فأنشأت شبه اتحاد جمركى مع تونس يسمح لكثير من البضائع الفرنسية بالدخول للايالة التونسية من غير دفع الأداء. بينما لا يسمح للبضائع التونسية بالدخول لفرنسا إلا بعد دفع المقررات الجمركية المعتادة. ويجب على تونس أن تفرض على البضائع الأجنبية غير الفرنسية نفس الأداءات التى تفرض عليها عند الدخول لفرنسا. وقد وضع الأمر الصادر بتاريخ ٥ يوليو سنة ١٩٤٣ تجارة تونس الخارجية تحت سيطرة فرنسا المباشرة فيما يخص الصادرات والواردات والنقود.

وظلت فرنسا تحارب مقتضيات عهد الجزيرة الذى ينص على الحرية التجارية للجميع رغم مقاومة الدول لها فى ذلك طيلة الأمد الذى بين الحربين، حتى استطاعت أن تقصى بعض الدول التى حاربتها عن الاستفادة من النظام الجمركى المغربى بينما احتالت بأشكال متعددة على الدول الأخرى خاصة الولايات المتحدة لتقلل من مزاحمتها لها فى السوق المغربية، وقد بقيت فرنسا أول بائع للمغرب بالنسبة لأغلب المواد التى يوردها، إذ بلغت وارداتها للمغرب سنة ١٩٥٣ (١٧١) مليارا من الفرنك وتعتبر مناطق الفرنك من البائعين فى الدرجة الثالثة فى المغرب، أما فى الاصدار فإن فرنسا كذلك هى أولى المشترين إذ يصل مشتراها منا مبلغ (٤٤) مليارا من الفرنك، وقد أدت هذه السياسة الاستعمارية إلى فقدان التوازن التجارى بين الصادرات والواردات فى كل أقطار المغرب العربى.

ويمكن تلخيص السياسة المالية الفرنسية فى اعتبار الأهلى ينبوعا للدخل الحكومى عن طريق الضرائب المباشرة ولا سيما غير المباشرة التى تفرض على أهم المواد الحيوية له كالسكر، واعتبار المستعمر المقصود الأهم فى كل فصول الانفاق الحكومى. وتوجه الميزانية المغربية بصفة خاصة لتشجيع الاستعمار الاستيطانى عن طريق التعويضات الضخمة للموظفين والامتيازات والمساعدات للمعمرين وذوى الأعمال الحرة.

وتتجلى السيطرة العددية فى نقطتين أساسيتين أولا الهجرة الأجنبية

وتجنيس الجماعات المختلفة بجنسية الدولة المحتلة ، وقد ابتدأت هذه السياسة نفسها فى الجزائر منذ نزول جيش الاحتلال إذ اتخذت الوسائل لإقرار العائلات الفرنسية التى أقطعت الأراضى المخصبة ولخلق مصالح عديدة لها ، وقد انتهزت فرنسا حرب السبعين فأرسلت إلى الجزائر آلافا من الإلزاسيين الذين هاجروا من الاحتلال الألمانى . ثم استمر تنشيط الهجرة بكل الوسائل الممكنة ، ولكن ذلك لم يجد نفعاً إزاء حيوية الشعب الجزائرى واطراد نموه فعمدت السلطة إلى سياسة التجنيس وألحقت بمقتضى قرار كريميو المذكور من قبل اليهود الجزائريين جميعاً ، ثم عمدت إلى الإيطاليين والإسبانيين والمالطيين فأدخلتهم جماعات فى الجنسية الفرنسية وهكذا استطاعت أن تخلق من اليهود ومن العناصر اللاتينية أقلية استعمارية تتناقض مصالحها مع مصالح المواطنين المسلمين ، ومع ذلك فإن سكان الجزائر اليوم يبلغون العشرة ملايين لا تكون هذه الأقلية منهم إلا زهاء ٦٠٠ ألف أو يزيدون قليلا .

واتبعت نفس السياسة فى تونس حيث فتحت أبواب الجنسية لليهود وللمالطيين والايطاليين والأجانب بشروط خفيفة لا تتجاوز أحياناً الاعراب عن الرغبة فى الدخول فى الجنسية الفرنسية ، وكان للاستعمار الفلاحى الرسمى نصيبه فى تنشيط هجرة الفرنسيين والمتفرنسين لتونس ، وقد خلقت آلاف الوظائف الحكومية لتسهيل هجرة آلاف العائلات الفرنسية للقطر الشقيق أملا فى أن يبقى بعضها بعد نهاية أمد الشغل ، وقد كاد يبلغ اليوم عدد غير التونسيين المقيمين فى تونس مائتين وخمسين ألفاً معظمهم من الفرنسيين .

أما فى مراكش فإن التجنيس لم يتح له الفرصة لتسميم وسط اليهود أو الأجانب فى البلاد لأن الإسرائيلين المراكشيين أعلنوا غير ما مرة تمسكهم بقوميتهم على الرغم من جميع الإغراءات الفرنسية ودعايات اليهود الفرنسيين والجزائريين ، ولكن الهجرة والوظيفة هما السبيلان لتكثير عدد الأجانب فى البلاد . وقد دخل مراكش فى زمن الحرب الأخيرة وما بعدها

بقليل (٦٨٠٠٠) ثمانية وستون ألف أجنبي ٥٦ ألفاً منهم فرنسيون . وفى المدة التى بين ١٩٤٩و١٩٥٢ دخل المغرب (٤٢) ألف أجنبي منهم ٣٥ ألفا فرنسيون . ولكن هذه المدة سجلت خروج عدد من المهاجرين يبلغ (١٠٨٠٠) أجنبي (٧٥٠٠) منهم فرنسيون[1]. وقد توقفت الهجرة فى السنتين الأخيرتين بسبب عنف المقاومة الواقع الآن وجو الإرهاب الفرنسى والمقاطعة الاقتصادية . ولكن مع ذلك يمكننا أن نقول أن الهجرة كانت تقع فيما قبل هاتين السنتين بنسبة ألف أجنبي فى كل شهر ، هذا عن الدخول إلى المغرب بالطرق الشرعية ولكن الصيادين البرتغاليين مثلا يتسربون آلافا بصفة سرية فتدعهم إدارة الحماية يقيمون بعد أن تأخذهم بغرامة طفيفة على الرغم من أن قوانين البلاد تقضى بسجن المتسرب وإبعاده بعد ذلك فوراً .

أما الوظائف فقد أوضحنا سيطرة الفرنسيين على معظم الوظائف العامة فى المغرب مع العلم بأن الشخص يخلق الوظيفة عندنا لا العكس ، وكذلك الإغراق فى استخدام الجيوش الأجنبية بدعوى الدفاع وإقرار الأمن والحقيقة أن عدد الجنود الأجانب المقيمين فى الشمال الافريقى لا يبرره شىء إلا استعمال الأساليب المصطنعة لخلق عدد من الأجانب ولو مؤقتاً رجاء أن يدوم بعضه .

وإلى جانب هذا وذاك فإن الفرنسيين يستعملون أساليب ملتوية وغير مباشرة لتكثير سوادهم وذلك باضعاف سواد الأهالى ، فزيادة عن النفى والتشريد الذى يرمى به قسم كبير من المواطنين والذى لا نتحدث عنه الآن فإن تشجيع هجرة اليهود المغربيين فى الأقطار الثلاثة لإسرائيل مستمرة . وإذا كانت لهذا العمل عدة بواعث أجنبية وصهيونية فإن فى مقدمة العوامل فى النفس الفرنسية إجلاء عشرات الآلاف من المغاربة عن بلادهم قرباناً للصهيونية ومضايقة للعرب وفسحا لمجال عدد مماثل من الفرنسيين والأوربيين يحلون محلهم فى الإقامة وفى النشاط . وقد اتفقت حكومة مسيو منديس

---

(١) عدد المغرب الممتاز ـــ من مجلة (معلمة ما وراء البحار الشهرية) ـــ ص ٧٢ وهى تصدر بفرنسا .

فرانس الأخيرة مع الجمعية اليهودية للولايات المتحدة على السماح بهجرة عشرين ألف يهودى من مراكش وحدها حسب ما نشر ذلك فى مختلف الصحف على أثر زيارة وفد هذه الجمعية للمغرب العربى ، ومن المعلوم أن العنصر الإسرائيلى معروف بمقدرته على المزاحمة التجارية الأمر الذى لا يسر المستعمرين الذين لا مبرر لوجودهم إلا الاحتكار فى الاتجار .

أما عن الولادة فإن طيب العيش والضمان الاجتماعى وغير ذلك من المشجعات الخاصة بالفرنسيين جعلت الحالة عند الجالية الفرنسية فى المغرب العربى أحسن بكثير من الأهالى الذين يتعرضون لكل ضروب البؤس والمرض اللذين لا يجدى فيهما الاسعاف الصحى وحده على ضعفه وقلة ما هو موجود منه ، وقد أكد مسيو روبير مونتانى فى بحثه عن البروليتارية المغربية أن عائلات العمال فى المدن التى يتجاوز أبناؤها الاثنين أصبحت قليلة جداً[1] . وقد أيد ذلك جان لويس مييج بما استنتجه من إحصاء قام به فى حى كارلوطى بالدار البيضاء[2] . أما الوفيات فتتجاوز فى المتوسط ١٢٪[3] وإذا رجعنا إلى جداول الإحصاءات التونسية نجد أن الولادة فى الوسط الأهلى التونسى فى تناقص مستمر بينما نسبة الوفيات فى تزايد[4] .

تتبجح الدعاية الفرنسية دائماً بزيادة عدد السكان الأهالى بكيفية خارقة بعد الاحتلال الفرنسى ، ويذهبون فى ذلك مذهباً غريباً فى تكييف إحصاءاتهم بالطريقة التى تتفق وغاية دعايتهم ، والحقيقة أن تناقص عدد الأولاد والبؤس والحروب الفتاكة التى تعرض لها أبناء المغرب بسبب التجنيد الإجبارى الفرنسى كل ذلك لا يدع مجالا للازدهار الذى كان ممكناً وقوعه

---

(١) روبير مونتانى — نشوء البروليتاريا المغربية — ص ٢٤١ .

(٢) جان لويس مييج — (مدينة الدار البيضاء الجديدة) — (درب كارلوطى) مجلة كاى دى سود مجلد ٦ — سنة ٦ .

(٣) نفس العدد الخاص عن المغرب من مجلة (مجلة وراء البحار الشهرية) .

(٤) أنظر رسالة (أضواء على القضية التونسية) — نشر دار الفكر الاسلامى بدمشق — ص ٤٠ وما بعدها .

للجنس المغربي لو عاش حراً مطمئناً ، وأن أكبر تقدير إحصائي يدل على أن عدد سكان مراكش اليوم يكاد يبلغ العشرة ملايين، وإن كان الإحصاء الرسمي الفرنسي لا يدعي للمنطقة الفرنسية أكثر من ثمانية ملايين ، فلنسأل الحكومة الفرنسية أين المليونان اللذان يقيمان في أقصى جنوب المغرب من وادي نون إلى وادي السنغال ، أليس أولئك السكان مغاربة الدم واللحم فما الذي جعلهم شعباً مستقلا عنا يسمى بموريطانيا أحياناً أو بالصحراء الفرنسية أخرى ويعد جزءاً من أفريقيا الغربية تارة وجزءاً مستقلا تارة أخرى ؟ أليس أصل هـذا العدد من المواطنين وما يضمهم من أرض هو أكبر قسم من الوطن وفصل ذلك عنا أضعافاً فعلياً لعدد المراكشيين ونقصا من بلادهم ؟

ومن جهة أخرى فإن مؤلف كتاب « النخبة الأزهرية » سجل أن عدد المراكشيين وبالطبع قبل الحماية هو ١٤ مليون نسمة فأين هو هـذا العدد ؟ الحقيقة أننا نستطيع العثور عليه في الأقاليم المقتطعة من بلادنا وفي مقابر موتى المجاعات التي وقعت سنة ١٩٣٥ وسنة ١٩٣٦ في درا وما إليها .

أما الإحصاءات التي سجلت في وقت الحرب الكبرى الأولى فلم تكن تشمل غير الشواطىء التي استولت فرنسا عليها إذ ذاك ، أما مناطق الثورة وقد كانت أزيد من ٨٠٪ من أرض الوطن وسكانها فإنها لم تدخل في الحساب . ومن المعلوم أن سكان المدن جميعاً لا يتجاوزون عندنا ربع السكان على أكثر تقدير . والشواطىء لا تتعدى العشرة من مجموع المدن المراكشية ، أما الإحصاءات التي تعاقبت بعد ذلك فهي مجرد فرضيات يعتمد فيها على ازدياد نسبة عدد كمية السكر المستهلك وهذه كانت تزداد بقدر ما يقع احتلاله من القبائل ، وأننا لنجزم « وليس من رأى كمن سمع » أن الفرنسيين لم يقوموا بأي إحصاء في المغرب تصدق عليه الطرق الحديثة التي يتبعها العلماء الاجتماعيون ولو مرة واحدة منذ احتلالهم لبلادنا إلى اليوم . وإنما هي فروض تقريبية يعتمدون فيها على أوراق التموين أو الضرائب أو ما أشبه

ذلك مما لا يثبت حقيقة ولا ينفى شبهة . والذى لا شك فيه أن عدد السكان فى المغرب العربى قبل الاحتلال الفرنسى لم يكن أقل مما هو عليه اليوم إذا لم يكن أكثر ، وأن الاستعمار الفرنسى حال دون النمو الطبعى للمواطنين وإذا كان بعض الازدهار المادى قد وقع فى البلاد نتيجة خط الطرقات وتحسين المواصلات الخ فإن الخير الذى يستفيده المغاربة من ذلك لا يتغلب على الأضرار التى أصابتهم من نزع الأراضى وإفقار الشعب والسيطرة المادية على مرافق الحياة وانتشار الأوبئة والأخلاق الفاسدة وغير ذلك من مساوىء الاستعمار الفرنسى .

— ٧ —

أما السيطرة الثقافية فتتجلى فى ثلاثة مظاهر :

١ — محاربة التعليم القومى واللغة العربية والعلوم الإسلامية ، وقد أثبت التاريخ أن الأقطار المغربية كلها كانت عامرة بأنواع المدارس والمعاهد وليست جامعة القرويين فى فاس وجامعة الزيتونة فى مدينة تونس إلا مثالين لهذه الثقافة الحية التى كانت تسع اللغة العربية وتزدهى بها ، فقد كان عدد المدارس وعدد التلاميذ فى الجزائر قبل سنة ١٨٣٠ أكثر جداً من عددهم اليوم شهد بذلك أوجين كومبس فى مجلس الشيوخ الفرنسى إذ قال (لقد كان التعليم فى الجزائر سنة ١٩٣٠ أقل تقهقراً مما جعلته السلطة العامة الفرنسية ، لقد كان هناك أزيد من ألفى مدرسة ابتدائية وثانوية وعليا وكان الأساتذة المختصون يعلمون التلامذة الذين كانوا يقبلون بغاية الاجتهاد على دروسهم) . وكانت الدروس العامة تنظم فى جميع المساجد للكبار)[1] . ولكن هذا كله قد أصبح فى خبر كان منذ بدأ الاستعمار الفرنسى فى تحطيمه ، حتى استطاع بولار أن يقول « إن وصول الفرنسيين للجزائر أحدث بلبلة عميقة فى عالم

(١) الحقيقة الجزائرية نشرة حركة انتصار الحريات الديمقراطية ص ٧٠

المفكرين والأدباء ، لقد ترك أغلب العلماء كراسي تدريسهم وتفرق التلامذة وعوضا عن الدروس العامة والتي تؤخذ في الاجتماعات أخذ أولئك يبحثون عن فك معميات العلوم في دروس منعزلة وبمدارس من الدرجة الثانية أو في الزوايا البعيدة ، وقد وضعت إدارة المساجد ـ المدارس في يد طماعين يحولون مصارف الأوقاف لجيوبهم ومنذ ذلك الوقت أهملت كل المدارس تقريباً .

واتجهت سياسة التعليم في تونس إلى محاربة اللغة العربية والاستعاضة عنها باللغة الفرنسية بينما كانت تونس بدأت تصبح مركزاً لثقافة عربية نشيطة تتطور نحو المناهج الحديثة خصوصاً بعد أن تأسست المدرسة الصادقية إلى جانب جامع الزيتونة العتيق .

وكذلك كانت مراكش مهداً للمعرفة بما احتوت عليه من معاهد دينية في سائر القرى والمدن وقد قال مسيو كوليز سنة ١٩٣٠ « عند إمضاء عقد الحماية وجدنا أنفسنا أمام حالة واقعة إذ وجدنا أمامنا بفاس جامعة القرويين التي زودت دول الإسلام الافريقية طول عشرة قرون بقادة الفكر كما وجدنا أيضاً في الحواضر والبوادي عدداً كبيراً من الكتاتيب القرآنية يمدها السلطان أو الأوقاف أو مطلق الناس بما تحتاج إليه ، نعم وجدنا أنفسنا أمام مجموعة زاهرة بديعة من المدارس كبرى وصغرى تعمل تحت ظل الأحياء الحضرية أو تحت خيام المداشر [1] » .

لقد سلطت الحماية حربها على هذه المنظمات الثقافية المغربية فأقفلت عددا كبيرا من المدارس التي بقيت من آثار هذا التعليم القديم كما نصبت عداءها المستمر على جامعة القرويين وفروعها في مراكش ومكناس والرباط وطنجة ووجدة وعلى كل المؤدبين القُرآنيين الذين كانت حربهم طابع السياسة البربرية الأول ، ونجد في كتاب (المغرب) الذي طبعه حزب

---

(١) كوليز — حمايتنا — ص ٢٥٨ ـ ٢٦٨ .

الاستقلال جداول ونماذج لضروب العداء التي أظهرتها الحماية بكل ماهو تعليم عربي وإسلامي [1] .

٢ — عقم التعليم الرسمي المخصص للمغاربة وضعف نسبته — فهو أولا يتسم بطابع التفرقة فيقسم المدارس إلى أنواع متعددة لا موجب لها إلا العمل على عدم مواصلة التلامذة دروسهم .

وإذا راعينا عدد السكان فإن نسبة الأطفال الملحقين بالمدارس هي كما يلي :

في تونس	٢,٦٦٪
في الجزائر	٢,٠٪
في مراكش	٣,٣٠٪

ومعنى هذا أن عدد التلامذة الذين يدرسون في المدارس الرسمية لا يتجاوزون إلا قليلا عشر الأولاد المغاربة الذين في السن المدرسي وهم ماينيف على الخمسة ملايين في كل من تونس والجزائر ومراكش . بينما نجد كل أبناء الفرنسيين يكادون يجدون المحل في المدارس المهيئة لهم في المغرب . وإليك نسبتهم في المدارس المغربية باعتبار عدد الأولاد الفرنسيين

في تونس	٨٥٪
في الجزائر	١٠٠٪
في مراكش	١٠٠٪

أما مايرجع للنظمات الثقافية والفنية العامة فتكاد تكون كلها مقصورة على الأجانب ولغتهم إلا فيما تدعو إليه حاجة الدعاية (كالاذاعة العربية) فإنها عند المحتلين ضرورة تقدر بقدرها .

٣ — ومن ضروب السيطرة الثقافية الدعايات التبشيرية والمحاولات التي

---

(١) كتاب المغرب — ص ١٤٢ وما بعدها .

تعمل لنشر المسيحية فى الأوساط المغربية لا عن طريق الإقناع ولكن عن طرق ملتوية أسسها دوفوكو بتربية اللقطاء والبؤساء وبضغط الحكام ونشرهم لضروب الخيانة والالحاد والاخلاق الساقطة فى أوساط المثقفين كسبيل لاستدراجهم إلى المسيحية . ولكن هذا كله لا يذكر إزاء الاضطهاد الدينى الذى اصاب المسلمين فى المساجد والمعابد والأوقاف الإسلامية .

لقد استولت الإدارة الفرنسية فى الجزائر على الأوقاف الإسلامية وادخلتها فى أملاك الدولة بينما جعلت المساجد والمعابد تحت نظر الوالى العام نفسه ومسئوليته وقد أصبحت عشرات المساجد الكبرى كنائس معروفة دون أن يقع التحويل حتى فى شكل بنائها الداخلى وأصبح التعليم المسجدى خاضعاً لمراقبة استعمارية تجعله عديم المنفعة واحيانا عديم الوجود بالمرة .

وزعم مسيو هانوتو أن فرنسا فصلت الدين عن الدولة برضى من التونسيين ولكن الواقع أنها ألغت الدين من نظر الدولة بالمرة . وألحقته بالمراقبة الفرنسية التى تسمح لنفسها بالتدخل فى المنظمات الإسلامية والأوقاف واضعاف ثروتها عن طريق انتزاع أراضيها وتسليمها إلى المستعمرين .

وأما فى المغرب الأقصى فإن السياسة البربرية لم تقم إلا على أساس اقفال المحاكم الشرعية جملة، فى مناطق العرف البربرى المزعوم ، وعلى مقاومة الكتاتيب القرآنية والمعاهد الاسلامية ومراقبتها حتى القضاء عليها . ونحن لا نريد أن نقرر فى هذا المكان ما كتبناه فى العديد من كتبنا ونشراتنا التى ننصح بالرجوع إليها لمن أراد التوسع فى هذا الموضوع .

— ٨ —

وأما السيطرة الاجتماعية فتتجلى فى احتكار ضروب الحريات العامة وحرمان المغاربة منها فالأحزاب والجمعيات والصحافة الحرة خاصة بالفرنسيين

وكذلك التمتع بكل الحقوق الانسانية الضرورية ، وقدكان كل من الدستور وحزب الشعب وحزب الاستقلال موضوعا للمنع مرارا عديدة ولا يزال حزبا الشعب والاستقلال ممنوعين حتى الآن وقد سمح للدستور الجديد أخيراً فقط باستئناف نشاطه نظرا لظروف المفاوضات الجارية بين الحكومة التونسية والحكومة الفرنسية فى شأن الحكم الذاتى المزعوم . أما رؤساء هذه الأحزاب وأنصارها فهم معرضون دائما لأشد ضروب التعذيب والاعتقال وقد قاسى أعضاء اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال والمسئولون فى الاتحاد النقابى المغربى من ذلك الشدائد طيلة السنتين السابقتين . وحكم بالإعدام أخيرا بالمحكمة العسكرية بوجدة على رئيس فرع الاستقلال فى هذه المدينة فى ضمن أربعة عشر عاملا استقلاليا لمجرد اتهامهم بالدعوة إلى القيام بمظاهرة تضامنية على أثر إبعاد سلطان البلاد الشرعى محمد الخامس . وتمتلىء سجون الشمال الافريقى ومنافيه اليوم بما يزيد على المائتى الف من المعتقلين من مختلف اقطار هذه البلاد وأما الابادة فقد تجلت فى أحداث مايو سنة ١٩٤٥ بالجزائر واحداث ديسمبر ١٩٥٢ فى الدار البيضاء وفى أنواع الإكتساح والتفتيش الجماعيين القائمين الآن فى كل بلدان الشمال الافريقى .

وقد اعترف للتونسيين بحق تكوين مركز نقابى وطنى ولكن ذلك ممنوع على الجزائريين الذين يجب عليهم أن ينخرطوا إذا شاءوا فى إحدى المنظمات النقابية المعترف بها فى فرنسا نفسها . وأما فى المغرب الأقصى فلم يسمح للمواطنين بتأسيس نقابة مغربية بل منعوا حتى من الانخراط فى النقابات الفرنسية الموجودة فى المغرب ، ولا يزالون موضع الارهاق والاضطهاد كلما حاولوا التكتل أو القيام بنشاطهم النقابى . وعلى الرغم من ذلك فإن للعمال المراكشيين النقابات المنظمة فى دائرة الاتحاد العام للنقابات المغربية المؤتلفة ولكنهم يلاقون فى سبيل نشاطهم كل ضروب الإيذاء والتنكيل .

ولا يأمن أحد من المغاربة على نفسه أو أهله أو ملكه فالتوقيف

الإدارى والتفتيش المنزلى والجسمى أصبح شيئاً منتظراً فى كل وقت وبدون معرفة الأسباب واما حرية التملك فهى معدومة تماما وقد رأينا كيف طغى الاستعمار على جميع الأراضى الزارعية الخصبة وانتزعها من يد ملاكها الشرعيين .

— ٩ —

هذه هى ضروب السيطرة التى كانت محور السياسة الفرنسية فى الشمال الإفريقى منذ عهد الاحتلال إلى اليوم والتى أخذت فى المدةالتى بين الحرب الكبرى الأولى والثانية صبغة النشاط المستمر والعمل القوى لتحقيق الأهداف الاستعمارية فى أمن من كل المنازعات الأجنبية والتدخل الدولى . وإذا كانت فرنسا قد اتفقت مع بريطانيافىعقودها السرية على تنفيذالسياسة الخاصة المبنية على تقسيم سلطنة الرجل العليل وعلى تنسيق سياستيهما مدة الحرب فيما يرجع للبلاد العربية فإنالانجليز بمجرد ما احسوا بروح التضامن الإسلامى الذى تجلى فى الاحتجاجات التى وجهها المسلمون لانجلترا حين ضربت القسطنطينية وحينما أحسوا ببدأ السخط العربى من توزيع مناطق النفوذ فى الشرق الأوسط وخصوصا بعد ما رأوا الوفود العراقية تتوالى لتطلب من مصطفى كمال العون وترجوه أن يرسل معها السيد السنوسى لمبايعته رئيساً على الثورة ضد الاحتلال الانجليزى . وحينما شعروا كذلك ببدء الثورة المصرية والسورية وبمواصلة الكفاح فى المغربالأقصى . أقول حينما أحسّ الانجليز بكل ذلك اقتنعوا بضرورة اتخاذسياسة ألين معالعرب والمسلمين وأحسنعن العنف الذىاتجهت فرنسا إليه فىبلاد الشام ومراكش. ولذلك صمموا على النزول عند إرادة الشعب العراقى بمبايعة الملك فيصل ملكا على العراق بعد ما خرج ضحية الطغيان الفرنسى من سوريا . ولوحوا له بأنهم لا محالة سيعترفون يوما ما باستقلال العراق بل أعلنت الحكومة البريطانية فى مجلس العموم بأن الغرض منسياستهافى العراق هو (تأسيس حكومة اسلامية عاصمتها بغداد القديمة تسترجع سالف مجد العرب وتالد

عزهم) . ثم عجلوا بالغاء الحماية فى مصر وقلب الخديوية المصرية إلى مملكة منفصلة عن الأتراك، وليس معنى هذا أن الانجليز أنصفوا العرب أو اعترفوا لهم بحقوقهم المشروعة التى كانوا يعدونهم بها ولكنهم آثروا اتباع سياسة بسط النفوذ عن طريق الرؤساء والزعماء بعد ارضائهم من جهة الشكل على الأقل ، وقد انتهت هذه السياسة بالاستقلال التدريجى للأقطار العربية غير فلسطين وخلق اقليميات لم يكن لها وجود من قبل ولا يعلم أحد متى تنتهى. وعلى كل حال فقد أغضبت هذه السياسة فرنسا غضباً شديداً ورأت فيها مساساً بالاتفاقات التى وقعت بينها وبين بريطانيا ومساساً بالسياسة الرشيدة التى يجب فى نظرها أن تستعمل مع العرب ومع المسلمين وهى القوة ، ولندع أقوال الرسميين من الفرنسيين فى هذا الموضوع ولنستمع إلى رجل فرنسى طالما اعتبره المسلمون حر الفكر صادق الضمير لا يكتم الحق حين يعترف بالحضارة للعرب وحين يشهد بقوة الصمود لدينهم . لنستمع إلى جوستاف لوبون ينعى على الانجليز غلطتهم فى معاملة العرب بذلك اللين فى كتابه (اختلال التوازن العالمى[1]) إذ يقول « إن الإنجليز الذين خيل إليهم أنهم سيتمكنون من ابقاء الأستانة فى حوزتهم فأرسلوا إليها مفوضاً سامياً له صفة الحاكم بكل ما لهذه الكلمة من معنى عادوا لرشدهم فانجلت لهم الحقيقة وتبين لهم عظم الخيال فى مرامبهم وخصوصاً عندما رفض الأتراك الذين كانوا مغلوبين وعزلا من كل سلاح تقريباً قبول شروط الصلح التى جرب المنتصرون أن يجبروهم على قبولها وعندما طردوا اليونانيين من أزمير — عندما حدث كل ذلك فهم الانجليز حقيقة الحال كما ينبغى وأن العالم الاسلامى قد عاد اليوم فأصبح من القوة بحيث يستطيع اضطرار أوربا لإناخة عنقها أمام مشيئته . ثم يقول : إن القوانين المدنية المنفصلة تمام الانفصال عن القوانين الدينية فى الغرب ليست منفصلة عند المسلمين التابعين لأحكام

---

(١) جوستاف لوبون ـ اختلال التوازن العالمى ـ تعريب توما البستانى ـ ص ٥١ وما بعدها .

القرآن (الكريم) وفى اعتقاد المسلمين أن كل قوة مصدرها الله وأن هذه القوة يجب الخضوع لها واحترامها كيفما كانت نتائجها لأنها تمثل إرادة الله . وبما أن الله (تعالى) قد أذن للأتراك أن يطردوا الكفرة من أزمير فقد كان من الجلى أنه عاد إلى حماية المؤمنين به ، كما أن هذه الحماية قد بدت بشكل أوضح عندما عقد مؤتمر لوزان أيضاً مادام المندوبون الأوربيون لم يستطيعوا المقاومة أمام المندوبين المسلمين .

« وفى الواقع لقد قبل الحلفاء بمطالب الأتراك فى جميع النقط الهامة فلو كانوا أكثر فهما للروح الاسلامية ودراية بها لعلموا بأنها لا تنحنى إلا أمام القوة ولظهر لهم إذ ذاك جلياً وجوب التضامن لكى تتمكن أوربا من إملاء رغباتها العمومية المشتركة فى جميع الشئون الأساسية والحمل على تقبلها . ولأصبح الصلح فى الشرق الذى بات مهددا اليوم للغاية موطد الأركان لمدة طويلة . »

ويقول « فى نفس الكتاب ، أن الهلال والصليب لم يكونا موضع بحث أحد ما فى هذه المؤتمرات (لوزان) ومع ذلك فإن روح المفاوضات الخفية كانت عبارة عن نضال بين هذين التمثالين .

« لقد ألمعنا فيما سبق إلى أن الامبراطورية البريطانية أضاعت العجم وبلاد النهرين ومصر وأصبح مركزها فى الهند مهددا بسبب عدم معرفتها بحقيقة العالم الإسلامى . »

حرب الصليب للهلال والتضامن الاستعمارى واملاء الإدارة على العرب والمسلمين واتخاذ القوة سبيل ذلك كله على اعتبار أنها هى المظهر الوحيد لقوة الله فى نظر المسلمين هى العقيدة التى هيمنت على الفرنسيين جميعاً فى سياستهم الاسلامية استوى فى ذلك حكامهم ومفكروهم وقادتهم ورجال الرأى الحر فيهم ولذلك لا غرابة إذا رأينا فرنسا تغضب من أسلوب الإنجليز المتقلب و تعتبر كل مظهر تحريرى يتبعه الغرب مع العرب علامة ضعف يجب أن تستبعد ، ولا غرابة إذا رأينا ليوطى ومن بعده يتخذون السياسة البربرية وسيلة للفرنسية

وسمعنا بيدو وزير الخارجية الفرنسية يعلن فى صراحة للذين لاموه على أسلوب الحكومة الفرنسية مع السلطان الشرعى لمراكش (أى الحرب بين الصليب والهلال وأنه لا يمكننى أن أدع الهلال ينتصر على الصليب) . أى لا بد من استعمال القوة فى إرغام المسلمين المغاربة على الخضوع .

وطبعى أن تكون لكل هذه المظالم والاهانات ردود فعل قوية فى نفوس المغاربة تبعثهم إلى الدفاع عن النفس لاقناع فرنسا بأن قوة الله التى يؤمن بها المسلمون هى قوة الحق التى تدفع المظلوم لمقاومة الظالم وارغامه على الانصاف ورد الحق لأصحابه لاقوة الظالم التى هى فى واقع الأمر هباء ما به من كفاء وذلك موضوع الفصل التالى .

بعد الحرب الكبرى

كفاح المغرب العربى

— ١ —

إذا أردنا من كلمة « قومية » المعنى الذى يكونه فى النفس الدفاع الذاتى والثورة ضد الهجوم الأجنبي ، ورد الفعل ضد كل عمل من شأنه أن يمس بالكيان ، والانتفاضة التى يقوم بها الناس حباً فى البقاء ، فإن الشعب المغربى أعطى فى جميع عهوده التاريخية أمثلة حية لقوميته الناهضة وروحه المتوثبة وإيمانه المتحفز ضد كل اعتداء . وإنك لتجد آثار ذلك فى تاريخه القديم فى علاقاته مع الرومانيين والونداليين والاسبانيين وحتى مع بعض الخلفاء العرب ، وحينما هجمت فرنسا على الجزائر اندوعت الأمة لبذل كل ما فى استطاعتها دفاعا عن نفسها وحماية لبيضتها ، وانتفضت معها مراكش تبذل لها العون وتواصل معها الجهد حتى عرضت نفسها للخطر فى سبيل تخليص أختها وجارتها ، علماً منها بأن المستعمر متى وضع قدمه فى الشمال الافريقى فإنه لن يقتنع بجزء منه دون جزء ولا إقليم دون آخر ، وإذا كانت الجزائر أول بلاد المغرب نكبة بالاستعمار الفرنسى فإنها أيضاً أول جزء تجلت فيه حيوية المغرب وقوته على الكفاح واستعداده للاستبسال فى سبيل الحرية .

وإذا كان القتال الرسمى والمنظم بين دولة معتدية ودولة مستميتة فى سبيل حقها انتهى بانتصار القوة على الحق بعد احتلال القبائل سنة ١٨٥٧ فإن كفاح الشعب الجزائرى لم ينته أبداً ، بل يمكن أن يقال إنه دخل لأول مرة فى روح التمرد الشعبي الذى لا يقبل الواقع ولا يعترف بالأمر المقضى فقد انبثقت المقاومة فى جبال الأوراس بعد عام آخر فقط واستمرت سنتين تعبر بلسان النار عن روح الاستقلال ، والصمود فى سبيله . ثم اندلعت من شرق المغرب الأقصى ثورة عظيمة اكتسحت عمالة وهران أعقبتها

حركة قوية فى بسيط البيض « جريفيل » التى لم تكن هى الأخرى غير تأكيد لمعنى القومية التى لا تقبل الاستسلام .

وعلى الرغم من القساوة الشديدة التى قابل بها الفرنسيون كل هذه الحركات فإنه لم تنته حرب السبعين حتى قامت ثورة الحاج محمد المقرانى الكبرى .

إن سنة ١٨٧٠ هى السنة التى أعلن فيها الوزير اليهودى الفرنسى كريميو إعطاء اليهود الجزائريين الجنسية الفرنسية مع إبقاء المسلمين فى حالة الرعايا ، وقد اعتبر معظم رؤساء الجزائر أن فى ذلك إهانة كبرى لهم تضاعف إهانة الاحتلال التى لم يتقبلوها أبداً ولا تزال غصتها فى نفوسهم .

كانت الأحوال مطمئنة نوعاً ما حينما رجعت أوائل الجيوش الفرنسية للجزائر يوم ١٤ يوليو سنة ١٨٧٠ وقد أرسل المقرانى بهذه المناسبة برقية ودية للامبراطور ، لكن لم يحل يوم ٤ سبتمبر حتى قام الجمهوريون باعتقال الرؤساء الأهالى والموظفين الفرنسيين فاضطربت الأحوال ، ولكن لجان الثورة ملكت زمام الموقف فى الولايات والعمالات . ومع ذلك كله أو بسبب ذلك كله تقدم جامبيتا فأعلن إلى جانب قانون كريميو عدة قوانين استثنائية أبعد فيها المسلمين عن دائرة الحق العام وجعلهم تحت رحمة الوالى العام . وأعطى لإدارته الحق فى اعتقال كل جزائرى يشك فى ولائه وفى تجريده من صفاته وأملاكه . ومنع المجلس الفرنسى أو الحكومة الفرنسية من التدخل بصفة ما فى كل تصرف يجريه الوالى العام فى هذا الباب . فالثورة الفرنسية إذن لم تكن لإلغاء الحكم المطلق ولا لمقاومة العبث الذى كانت الامبراطورية تتهم به ولكنها كانت — بالنسبة للجزائر على الأقل — امتداداً لعهد الاستبداد وفاتحة لعصر من الزجر والقمع لم يتقدم لهما مثيل حتى فى تاريخ الاستعمار الفرنسى قبل ذلك الوقت . لم يرض كل هذا الرؤساء العرب واعتبروا أنهم فى حل من وعد التعاون الذى كانوا أعطوه لرجال فرنسا . وقد عبر عن ذلك المقرانى بقوله : « لقد أعطيت كلمتى لجندى أما أن أتعاون مع يهودى أو تاجر فلا » .

واليهودى الذى يعنى المقرانى هو كريميو . أما التاجر فهو جامبيتا ، فالمسألة إذن نتيجة احتقار كلى للسلطة الفرنسية التى قامت فى فرنسا نفسها دفعت بالشعب للتمرد على الحكم الفرنسى . ذلك التمرد الذى لم تمت روحه قط فى أعماق الجزائريين ، إن الروح التى اغضبت العربى فثار وهو يقول : لو ذات سوار لطمتنى والتى اكفرت الآخر بمعبود الجاهليين فأسلم وهو ينشد :

أرب يبول الثعلبان برأســـه لقد ذل من بالت عليه الثعالب

هى نفس الروح التى نفخت الثورة فى أعماق المقرانى واخوانه من الجزائريين ، فهى انتفاضة قومية كبتها الجيش زمناً ، حتى إذا عيل صبرها انطلقت تأخذ طريقها وتعرب عن نفسها . إنها حركة لمقاومة الحكم الفرنسى كله وليست ضد لون من ألوان هذا الحكم كما حبب إلى بعض الفرنسيين أن يتأولوا ، وإذا كان الباعث المباشر هو ما ذكرناه فإن ذلك لا يغير من حقيقة الأمر شيئا ، فالثورات كثيراً ما تبدأ بسبب بسيط أحياناً ولكنها لا تقف عند إزالة ذلك السبب . لقد قامت الثورة فى أمريكا للاحتجاج على فرض ضرائب من غير استشارة أى لسبب سياسى ولكنها لم تقبل إلا الحل الوطنى الذى هو إعلان الاستقلال . فالشعب الجزائرى الذى اتخذ من أوامر (جامبيتا) سبباً للثورة لم يكن يرضيه مجرد التنازل عن هذه الأوامر لو وقع ، وإنما يرضيه التحرر الكلى والعود إلى ما كان يتمتع به من حكم ذاتى وكيان مرموق .

ثار الخيالة الجزائريون « بعين القطار » وهاجموا « سوق أهراس » و « الملية » وحاصروا مدينة تبسة واحتلوا ورغلة ، وتقدم المقرانى (باشا أغا) المجانة لقيادة الثورة فى ١٥ مارس ١٨٧١ يسنده الشيخ محمد الحداد شيخ أعظم طريقة فى الجزائر وهى الطريقة الدرقاوية الرحمانية .

امتدت الثورة إلى منطقة كبيرة تشتمل على أزيد من ستمائة كيلو متر ، حيث استولى الثوار على « باليسترو » و « دلس » حتى ورغلة وبلغ عدد

الثوار ثمانمائة ألف مواطن جردت لهم فرنسا جيشاً مجهزاً بأعظم الأسلحة قوامه مائتا ألف جندى ، وقامت بين الفريقين أزيد من ثلاثمائة معركة استشهد فيها زهاء الستين ألف جزائرى ، وقتل فيها من الفرنسيين أزيد من عشرين ألف جندى باعترافهم . وبعد ما تغلبت القوات الفرنسية على الثوار عاملتهم بكل مايتصوره العقل البشرى من ضروب الوحشية فأخذتهم مؤاخذة المجرمين ولم تأل بهم تعذيباً وتنكيلا وأطلقت للجيش الحرية فى هتك الحرمات والفتك بالأعراض وإزهاق الأرواح وجردت العائلات من أملاكها وأموالها وحكمت على ستة آلاف من المجاهدين بالإعدام . وأبعدت خمسمائة من الرؤساء لقضاء حياتهم مشردين معذبين فى «كاليدونيا» ومن بينهم الشيخ الحداد وولداه محمد وعزيز والبطل أبو مزراق وقد بقوا هناك حتى ماتوا . وانتزعت من القبائل أربعمائة ألف هكتار وألغت سائر الجماعات البلدية التى كانت شاهدة بأثر النظام الديمقراطى الإسلامى فى القبائل .

لقد تغلب الفرنسيون على هذه الثورة الجبارة ولكن آثارها فى نفوس الجزائريين لم ينته ، وقد أعقبتها حركات كانت تندلع فى الغالب من الحدود المراكشية فيعجل الفرنسيون بقمعها كما وقع لحركة أولاد سيدى الشيخ وثورة أبى عمامة وغيرهما . ثم كانت الثورة الصحراوية العظيمة التى أشرنا إليها فى وقت الحرب الكبرى الأولى .

وإذا كانت الثورة المسلحة قد توقفت بنهاية الحرب الكبرى الأولى فإن حركة سياسية واسعة النطاق متشعبة الجوانب ولدت فى الجزائر لتدخل فى تجارب متعددة تنشد منها طريق التحرر من سيطرة الفرنسيين ثم تنتهى إلى هذه الثورة الجامحة القائمة اليوم فى جبال « الأوراس » لتواصل جهاد عبد القادر والمقرانى وأبى عمامة .

أعلن ولسن مبادئه التحريرية فى العالم فاعتقد فيها الكثيرون من زعماء العرب وهبوا يطالبون بتحقيقها ، وما إن انتهت الحرب حتى تشكل وفد من الضباط الجزائريين برئاسة الأمير خالد . وسافر لفرنسا ليطالب مؤتمر الصلح

المنعقد فى فرساى بتطبيق المبادىء الجديدة على الشعب الجزائرى ولكن دعاة الحرية فى وقت الحرب كانوا قد نفضوا التراب على قبرها مع شهدائها الأحرار من كل الشعوب ، ومع ذلك فإن هذه المحاولة كانت سابقة تبعتها حركة كفاح قوية ونافعة .

أحيل الأمير خالد الذى كان ضابطاً بالجيش الفرنسى إلى التقاعد . وكان تشريع ١٩١٩ قد وسع دائرة التمثيل الأهلى فى المجالس البلدية والمالية فتأسس برئاسته كتلة المنتخبين المسلمين الجزائريين التى جعلت برنامجها :

١ — الحصول للجزائريين على كامل الحقوق .

٢ — إصلاح أحوال الجزائريين الاجتماعية .

٣ — إيقاف الهجرة الأجنبية .

وأسست الكتلة جريدة « الاقدام » لتكون لسانها المدافع عن هذه المبادىء .

وإذا كانت هـذه النقط جزئية فى حد ذاتها فإنها على كل حال تنم عن الروح التى أملتها وتترجم عن مقدار الآلام التى عاناها الجزائريون من غصب حقوقهم السياسية ومن انحطاط أحوالهم الاجتماعية بسبب توالى الهجرة الاستعمارية التى تضايقهم فى عقر دارهم وتنغص عليهم حياتهم . ولعل فى الغموض المقصود الذى فى كلمة كامل الحقوق ماينم عن الجو السياسى الذى كان مهيمنا على الوسط الجزائرى ، فالشعوب عادة لاترضى بغير الاستقلال ولكن الفرنسيين عملوا دائما فى الشمال الافريقى على توجيه الغضب الشعبى صوب الجزئيات التى لاتضرهم المطالبة بها وإن لم يستعدوا لإرضائها . لأن ذلك يبقى المطالبين فى دائرة من الارتباط بالدولة المستعمرة نجحوا أم أخفقوا ، وهى سياسة أشبه ماتكون باستراتيجية المهاجم الذى يحصر الحرب فى عقر دار عدوه إن انتصر عليه احتل بلاده وإن انهزم لم يكن خسر أكثر من أرض غير أرضه وذلك ليس بالخسران الكبير ، ولكن ماهى الحقوق الكاملة فى نظر الأمير وصحبه ، لا شك أنها فيما يقال للفرنسيين هى حقوق

المواطن الفرنسي التي جادت بها الجمهورية على اليهود وحرمت المسلمين منها . وهي فيما يتحدث به الأمير مع خاصته تلك التي أعلنها بمجرد ما أتيحت له فرصة الاعراب عن آرائه الحقيقية في البرقية التي وجهها من فرنسا لتأييد المجاهد الكبير عبد الكريم الخطابي بطل الريف في ثورته على الأسبان.

لقد صاحب هذ االغموض أسلوب الكثيرين من رجال العمل الوطني في الجزائر ، وقد اعتبروه من ضروب السياسة التي تتيح لهم قوة في صورة ضعف ، وإذا كان ذلك معقولا في بعض المراحل الأولى من تكوين الحركة فإنني لا أرى له مبرراً بعد أن تقدمت فئة أخرى تعلن في جرأة مبادئها التحريرية دون خوف ولا مبالاة .

استمر الأمير خالد في الجزائر يواصل كفاحه في جو من ضغط الفرنسيين ومقاومة الخونة ، ثم سافر لفرنسا سنة ١٩٢٤ حيث أسس هو والحاج علي عبد القادر من الجزائر وعلي الحمامي من المغرب الأقصى وهما عضوان باللجنة الادارية للحزب الشيوعي الفرنسي لجنة للدفاع عن شمال افريقيا سرعان ما تطورت سنة ١٩٢٦ فأصبحت نجم الشمال الافريقي ، وغايتها (الدفاع عن المصالح المادية والأدبية والاجتماعية للسلمين المغاربة) ثم (تربية أعضاء الجماعة) وقد انضم إليها أزيد من خمسة آلاف عضو سنة ١٩٢٩ فقامت بعدة مجهودات في تربية المغاربة الموجودين في فرنسا من الأقطار الثلاثة والدفاع عن حقوقهم وأمكنها أن تعقد مؤتمراً مهماً برئاسة مصالي الحاج قررت فيه مطالب مستعجلة ترجع لتحسين حالة الجزائريين وجعل التعليم إجبارياً باللغة العربية في الجزائر .

وقد اعتبرت السلطات الفرنسية ذلك منها ثورة على السيطرة الفرنسية فأصدرت قراراً بحلها ، ولكنها واصلت عملها في السر تحت ستار حركة (النجمة المجيدة) .

وفي سنة ١٩٣٠ أسس رئيسها السيد مصالي الحاج جريدة (الأمة) في فرنسا وبوساطتها أمكنه أن ينقل دعايته إلى وطنه . وكان المستعمرون يستعدون

إذ ذاك لاحياء الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر فانتهزت النجمة المجيدة وجريدتها تلك الفرصة للقيام بحملة واسعة النطاق لاطلاع الرأى العام على حقيقة المهمة التمدينية التى تزعم فرنسا أنها قامت بها فى الجزائر . ورفعت الحركة مذكرة لجمعية الأمم تشرح فيها فظائع الاستعمار الفرنسى .

وفى سنة ١٩٣٣ عقدت مؤتمراً آخر أعلنت فيه مطالبة الشعب الجزائرى :

١ — باستقلال الجزائر .

٢ — جلاء الجيوش الأجنبية عن الوطن .

٣ — تأسيس جيش جزائرى قومى .

وقد ثارت السلطة مرة أخرى لذلك واعتقلت زعماء (النجمة المجيدة) السادة مصالى الحاج وإيماش عمار وبلقاسم ، بدعوى تنظيمهم جمعية ممنوعة وقيامهم بدعوة الجنود الجزائريين للثورة ونشاطهم فى دعاية من شأنها أن تؤدى إلى الفوضى . ولكن هذا الاعتقال لم يؤثر على سير الحركة إذ واصلت عملها باسم (الاتحاد الوطنى لمسلمى الشمال الافريقى) .

نجحت الحركة فى إبطال قرار الحل المنصب على نجم الشمال الافريقى واطلاق سراح الزعماء المعتقلين فعادوا فى نفس العام لمواصلة كفاحهم داخل فرنسا وخارجها متحررين من الجو اليسارى الذى عاشوا فيه ومتجهين نحو الجو الوطنى الإسلامى العربى . وقد أدى ذلك أيضاً إلى اعتقال كل من بلقاسم وإيماش سنة ١٩٣٥ بينما نجح مصالى فى الفرار إلى جنيف حيث أقام بضعة أشهر فى ضيافة الأمير شكيب أرسلان حيث كان يصدر توجيهاته لأنصاره ورجال حركته .

وفى سنة ١٩٣٦ تأسست فى فرنسا (الجبهة الشعبية الفرنسية) التى هى عبارة عن اتحاد الأحزاب الديمقراطية الفرنسية ، فرجع مصالى لفرنسا وانخرطت جمعيته فى هذه الجبهة حيث كان يشارك هو وأنصاره باسمها فى مظاهرات الجبهة الانتخابية داعياً لقضية المغرب وقضايا سوريا وفلسطين ومصر .

واقتداء بكتلة العمل الوطنى فى مراكش وضع مصالى وأصحابه دفتر مطالب الشعب الجزائرى ، وقدموها للحكومة الفرنسية وللجبهة الجديدة ثم انتقل إلى وطنه فقام بدعاية عظيمة الأهمية فوق أرضه وفى وسط جماهير شعبه .

كان الجو فى الجزائر نفسها مضطربا لأن قيام الجبهة الشعبية فى فرنسا بعث أملا فى نفوس المغاربة عموما . وبينما كان الشعب يكافح من أجل الجزئيات كان المسيطرون على توجيه فئة من المنتخبين فى المجالس المالية والعمالية لا يهمهم أكثر من الحصول على الحقوق التى ينتفع بها المواطنون الفرنسيون ، وقد حسبوا أن المسألة كلها ترجع لأمر الشخص وما يمكن أن يحظى به من مساواة مع الرجل الفرنسى ناسين أن الحقوق الشخصية مهما عظمت فليست شيئا يذكر إزاء الحقوق القومية العليا التى هى أساس كل حرية وضمان كل حق فردى ولم تكن الدعوة الجديدة التى ينادى بها مصالى تصادف أكثر من الاستعداد النفسى فى الأمة ، أما النخبة فهى أبعد ما يكون عن إدراك هذه الروح الثورية التى تريد تحرير الجزائريين قبل كل شىء من عقدة النقص التى صاحبتهم زمنا طويلا ، وتفهيمهم أنه من الممكن لهم المطالبة بحقهم كأمة لا كأفراد ، وأن الجزائر ليست إلا أمة عربية مسلمة لا بد من أن تقرن مصيرها بمصير المجاهدين فى مصر والشام والمغرب . وأما أحزاب اليسار الفرنسية التى ساعدتها أول يوم فقد اندهشت من قوتها فى المطالبة والانتشار ، فقلبت لها ظهر المجن إذ أيقنت أنها حركة لا ترمى لأكثر من تحرير الجزائر والمحافظة لها على إسلامها وعروبتها ، وأنه لخيبة للشيوعيين أن يكتشفوا أن أعضاء من مجلسهم الإدارى هم الذين أسسوا هذه الجماعة لتصبح خصمهم العنيد فى العقيدة والكفاح فى الجزائر . وخيبة كذلك للنخبة الجزائرية التى حسبت أنها فعلت كل شىء حينما نجحت فى عقد المؤتمر الاسلامى لتطالب بإصلاحات جزئية بسيطة أهم ما فيها هو اعتبار اللغه العربية لغة قومية فى الجزائر .

وقف مصالى فى وسط الجماهير المحتشدة لتحية زعماء المؤتمر الإسلامى الذين يتحدثون لهم عن مشروع فيوليت لتجنيس فئة من الشعب الجزائرى وليحمدوا الله على أن جهودهم ستؤدى لتحقيق ذلك لامحالة ، وقف مصالى ليواجه الجمهور والقادة بأن المطلب الحقيقى للأمة الجزائرية هو شىء أعلى من كل هذا ، وأنه استقلال الأمة الجزائرية واستقلال المغرب العربى كله ، وأنه يعارض بكل حرية وصراحة فى ميثاق المؤتمر وخصوصاً ما يرجع منه لارتباط الجزائر بفرنسا وفى مشروع بلوم فيوليت ، لا لأنه يفرق بين أبناء البلد الواحد إذ يعطى حق الانتخاب لفئة من الجزائريين دون أخرى ولكن لأنه يوجه الجزائريين إلى المواطنة الفرنسية وهو مايضعف القلوب الوطنية الجزائرية .

فأما الجمهور فقد نسى جو المؤتمر الذى كان فيه واستمع لصوت الحق الذى صدع به هذا الجندى العامل الجزائرى وإذا به صوت الشعب حقيقة ، الصوت الذى يخفق به قلب كل جزائرى وجزائرية وانطلق يدوى كالرعد مصفقاً هاتفاً بالاستقلال مطالباً بالحرية .

لقد انتصرت الوطنية الحقيقية منذ اليوم وبفضل مصالى الحاج . ولكن الدكتور بن جلون رئيس المؤتمر الإسلامى ورفقاءه ، لم يكونوا راضين لأن أجواد المفكرين لا يرضون دائماً عن هذه المواقف المفاجئة التى تقلب برامجهم وتفسد عليهم حسابهم ، أعلن بن جلون رغبة الجزائريين فى التطور ضمن العائلة الفرنسية واعلن مصالى أن الشعب الجزائرى يطالب بالاستقلال عن فرنسا فى غير لبس ولا غموض ، وأين الثرى من الثريا ؟

ولكن الحزب الشيوعى الفرنسى غضب أيضاً لأن تسامحه السابق فى بعض النقط المتعلقة بالدين والقومية مقابل كسب العمال الجزائريين فى صف الماركسية لم يكسبه النتائج التى كان يريدها فالكفاح الذى يعلنه مصالى باسم العمال ليس راجعا لمصالح الإنسان المستعجلة ولكنه راجع لقضية الخلود الابدى للإسلام والعروبة كصفة ثابتة للامة الجزائرية المستقلة .

ومنذ الساعة اختل التوازن وانقلبت الأوضاع أصبحت الثورة فى صف الوطنية الجزائرية بينما أصبحت الرجعية الاستعمارية وعقدة النقص الأهلية فى صف الحزب الشيوعى . وقطعت آخر صلة بين الوطنيين الجزائريين وبين الشيوعية وأعلنت حكومة الجبهة الشعبية تنفيذاً لطلب الوالى العام فى ٢٦ يناير سنة ١٩٣٦ حل نجم الشمال الافريقى الذى (ظهر عمله جليا ضد فرنسا) ولم يكن المصدر لهذا القرار إلا مسيو بلوم رئيس الحزب الاشتراكى ورئيس الحكومة اليسارية فى فرنسا . وكان ذلك بدء مرحلة جديدة فى الكفاح الوطنى فى الجزائر .

* * *

وقبل أن نواصل الحديث عن المرحلة الجديدة يجب أن نتحدث قليلا عن الجماعات التى تكون منها المؤتمر الاسلامى الجزائرى المنعقد يوم ٧ يونيو سنة ١٩٣٦ والذى كان يضم إلى جنب نجم الشمال الافريقى الذى رأينا موقفه ممثلى كل الهيئات والأوساط فى الجزائر ، فما هى هذه الهيئات ؟

١ — المنتخبون والمتطورن كما كانو يسمون أنفسهم وهم عبارة عن النخبة المسلمية التى تخرجت من مدارس الفرنسيين وكلياتهم وتفرنست إلى حد كبير فى تفكيرها وعاداتها ولغتها إلى درجة أنها تجهل اللغة العربية أحيانا والتى لم يبق لها من الصفات القومية إلا عواطفها الإسلامية التى يجب أن ننوه بصلابتها وقوتها ، ومع أنها لم تكن تربط بينها نزعة واحدة فإن كل ما كان يشغلها هو مركزها من هؤلاء الفرنسيين الذين يعيشون معها جنبا لجنب ويتكلمون بلغة سياسية واحدة ولكنهم يتفوقون عليها فى الحقوق التى يتمتعون بها فوق أرض الجزائر ولذلك فهى تطالب باعطائها (هى على الأقل قبل اعطاء الشعب) الحق فى التمثيل والانتخاب فى البرلمان الفرنسى وتسويتها بالفرنسيين فى المحاكم بالغاء كل استثناءات مع الاحتفاظ لها بحالتها المدنية التى تمس الوجدان الدينى عند المسلم . وإلى جانب ذلك فهى تطالب باصلاحات تعود على الشعب الإسلامى بالنفع كالغاء المحاكم الاستثنائية

و تنظيم المحاكم الإسلامية وتعيين محلفين مسلمين وتكوين مجلس عائلى لحماية اليتامى والمحجورين والغاء الغرامات الجماعية التى تفرضها فرنسا من حين لآخر على القبائل والمدن عقابا لها على ما يرتكبه بعض أفرادها فى ترابها وتحسين حالة العمال واصلاح التعليم الإسلامى وكل ما من شأنه أن يصلح الحال فى الجزائر ويخفف من سيطرة المستعمرين ، وكانت تعمل لتحقيق هذه الأغراض على تأييد مشروع فيوليت الذى هو عبارة عن تشريع يقضى بتجنيس فئة من الجزائريين معظمها من هذه النخبة المثقفة ومن بعض الرؤساء وقدماء المحاربين ، مع عدم المساس بالأحوال الشخصية أى بكل ما يرجع للزواج والطلاق والميراث . وقد انشقت عن هذه الطائفة أقلية تجمعت حول جريدة صوت الأهالى التى كان يصدرها الدكتور الزنانى لتطالب بالتجنيس الكلى الاجبارى من غير تحفظ .

لعب (المنتخبون) أدواراً سياسية مهمة فى الأوساط الجزائرية يصح أن يقال عنها أنها (طحن للخوا) وقد أسسوا (اتحاد المنتخبين) وكان أعظم فروعه اتحاد عمالة قسنطينه إذ كان يرأسه الدكتور بن جلون ويشتمل على الدكاترة الأخضرى وجلها وسعدان وفرحات عباس وكان رئيس هذا الاتحاد هو الذى يتزعم حركة (المنتخبين) وهو الذى ترأس المؤتمر الاسلامى وقد وقعت مشادات عديدة بين الاتحاد وبين الادارة الفرنسية بالجزائر على قضايا جزئية لا تربط بينها رابطة اعتقادية ، ثم تبلورت الحركة فى مناقشة مشروع فيوليت التى وعد ألبير سارو مدير شمال أفريقيا برياسة الوزارة الفرنسية بطرحه على بساط البحث .

وفى يوليو سنة ١٩٣٨ تأسس (التجمع الفرنسى الاسلامى) الذى يرمى إلى العمل على تحقيق مطالب الجزائر فى تمام الصلة مع (التجمع الشعبى) وقد انخرطت فيه جمعية العلماء والنقابيون وقدماء المحاربين وفرع واحد من حزب الشعب وممثلون أوربيون للنقابات والحزب الاشتراكى الفرنسى والحزب الشيوعى الفرنسى . ورفض الانضمام إليه السيد عباس فرحات

الذى أسس (الاتحاد الشعبي الجزائرى للفوز بحقوق الانسان والمواطن) والحق أن عباساً كان قد أصبح يرى ضرورة العمل الشعبي للحصول على الحقوق ويفرق بين مبدأ (التعلق) بفرنسا وبين الامتزاج فيها وهو تطور مهم بالنسبة لمؤلف كتاب (الشبيبة الجزائرية) سيتبلور فى حركة (حزب البيان) الذى يتزعمه عباس وسيأتى دور الحديث عنه .

٢ — تزعم فرنسا أنها بمجرد احتلال الجزائر حلت محل الدولة العثمانية فى السلطتين الدينية والزمنية ، وإنها بمقتضى ذلك لم تسر فى الجزائر على مبدأ فصل السلطتين بالنسبة للمسلمين بل أبقت فى يدها إلى جانب الحكم السيطرة المطلقة على جميع شئون الاسلام الدينية البحت ، فالوالى العام هو الرئيس الفعلى لجميع الأئمة والقضاء والمفتين والمؤذنين والمدرسين الدينيين وغير ذلك من الاختصاصات التى تكون عاده فى يد أمراء المؤمنين أو مشايخ الاسلام . وقد نقلنا فيما سبق شهادة موظف فرنسى كبير يعترف فيها بغضب العلماء وفرارهم من كراسى التدريس التى تدخل تحت السيطرة الفرنسية الادارية ورقابتها الاستعمارية . ورأينا كذلك كيف أن أهم طريقة فى الجزائر التى هى الطريقة الرحمانية شاركت فى ثورة المقرانى ، وقد كان الأمير عبد القادر الجزائرى نفسه من أفراد الطريقة الدرقاوية .

فرد الفعل القومى فى الجزائر كان بلا شك مؤيداً برد فعل دينى ضد التصريحات العدائيـة للاسلام التى أعلنها امبراطور فرنسا فى جوابه عن احتجاج بريطانيا ، وضد التصرفات الجائرة التى اتبعها الجمهوريون لتقويض دعائم المنظمات الاسلامية الجزائرية .

وحاولت فرنسا بعد أن استقر لها الأمر أن تستغل لنفوذها مجموعة من الطرق الصوفية التى كانت موجودة فى الجزائر والتى كان عـــدد مريديها فى القرن الماضى يبلغ ١٦٨ ٨٧٤ (حسب جداول الاحصاء الموجوده فى آخر كتاب «المرابطون والاخوان» الذى كتبه لويس ران وطبع سنة ١٨٨٤) وظهرت خيانة قسم كبير من شيوخهم كالتيجانيين والوزانيين ثم ظهرت

السياسة التي اتبعها ملوك المغرب الأقصى والتي كانت تسير في وقت واحد مع الثوره الوهابية وحركة الاصلاح في المشرق. كل ذلك بعث في نفس الشعب وفي حملة الثقافة العربية بالخصوص نوعا من المحاسبة يبعث على البحث عن أسباب انحطاط المسلمين وتأخرهم وفشلهم في انجاح كفاحهم الذين لم يقصروا فيما يستوجبه من تضحية وبذل، وطبيعي أن يكون أول ما يخطر ببال الكل هو تحرير الشئون الدينية من سيطرة غير المسلمين وتكوين رعاة للطائفة الاسلامية تحافظ للأمه على استقلالها في تطبيق شعائر الدين الراجعة للفرد في عمل اليوم والليلة على الأقل.

وتجاوب هذا الشعور مع أصداء الدعوة السلفية التي صدع بها جمال الدين وتلميذه محمد عبده في المشرق، وسافر الأستاذ الامام إلى الجزائر حيث ألقى بمسجد بحي بلكورت دروساً حضرها جمع غير قليل، وقد تركت في قسنطينة بالذات أثراً لدعوة عبده، كانت ترددها نخبة من الشباب المتنور.

ولكن هذا لم يحدث تغيراً كبيراً في الاتجاه العام في الجزائر حتى جعلت ثلة من الشباب الذين درسوا في المشرق أو في تونس تحمل الدعوة الجديدة وتعمل لها في حماس ونشاط.

كان في طليعة هذه الثلة المؤمنة الشيخ عبد الحميد بن باديس المولود في قسنطينة من الأسرة الباديسية الصنهاجية التي كان لها دور في افريقيا في القرن العاشر، وقد أتم دروسه في جامعة الزيتونة في تونس حيث أمكنه أن يتصل في غير أوقات الدراسة الرسمية بالدعوة السلفية عن طريق الكتب والمجلات المصرية التي كانت تصل لتونس أكثر من غيرها من بلاد الشمال الأفريقي. فقرر اعداد نفسه لنشر الفكرة والعمل على تجديد الاسلام خلقاً وديناً في الوسط الجزائري. وما أن عاد للجزائر حتى بدأ يعمل لنشر دعوته وأسس لها جريدة (الشهاب) التي كانت أول الأمر أسبوعية ثم أصبحت شهرية، فتجمعت من حوله نخبة من الكتاب والدعاة أمكن لابن باديس معهم أن يؤسس (جمعية العلماء المسلمين) سنة ١٩٢٨.

لقد قدمت الجمعية للاسلام فى الجزائر خدمات عظيمة لا بما كانت تنشره فى الوسط الجزائرى من نور وهداية فحسب ، بل بما أخذت تفتحه من مدارس لتربية النشء الجزائرى على تعاليم الاسلام وثقافة العرب ولغتهم . فقد استطاعت أن تؤسس فى عشرة أعوام عشرات المدارس المنبثة فى مختلف أنحاء القطر الشقيق . وأن تشجع على إرسال بعثات كبيرة لفاس وتونس ومصر والشام والعراق .

تتلخص تعاليم جمعية العلماء فى هذه الأبيات التى يرددها تلاميذها فى المدارس :

شعب الجزائر مسلم   وإلى العروبة ينتمى

* * *

وقد أعلن مؤتمرها التاسع عن مطالب الجمعية العامة وهى :

١ — الاعتراف باللغة العربية كلغة قومية .

٢ — حرية الدين والعبادة .

٣ — رجوع الأوقاف والمنظمات الاسلامية ليد المسلمين .

٤ — تنظيم المحاكم الشرعية وإعطاء الشعب الاسلامى حق انتخاب قضاته ومفتيه بالوسائل التى يراها .

وقد شرحت جمعية العلماء فى السنين الأخيرة هذه المطالب فى رسالة عن ضرورة تكوين مجلس اسلامى يشرف على شؤون الدين وتكون له السلطة التامة فيما يرجع لذلك بحيث يعترف له انه المهيمن على السلطة الدينية الاسلامية ، وبذلك ينفصل الدين الاسلامى عن الدولة الفرنسية فى الجزائر اسوة ببقية الديانات الأجنبية هناك .

فجمعية العلماء إذن حركة إصلاحية سلفية من جهة ، ولكنها من جهة أخرى دعوة قومية تعارض كل سياسة تنادى بادماج الجزائر فى فرنسا وتطالب بالمحافظة لهذا البلد على صبغته الاسلامية العربية الجزائرية . وقد أكد لى الشيخ البشير الابراهيمى بأن الجمعية لم تدخل المؤتمر الاسلامى إلا لتتمكن

من الدفاع عن الاسلام والعروبة فى الجزائر، وأنها لم تكن موافقة على المطالب السياسية الأخرى خاصة فيما يرجع للتجنيس. والحقيقة أن الأستاذ بن باديس كان فى الجزائر كالشيخ عبده فى مصر كلاهما حاول الاصلاح فى نوع من المسالمة السياسية اعتقاداً بأن التربية والتنوير هما أساس كل عمل يؤدى للنجاح.

على أن الشيخ عبد الحميد بن باديس أعلن معارضته من بعد للمبادىء التى أعلنها عباس فرحات فى كتابه (الشبيبة الجزائرية [1]) مؤكداً أن الشخصية الجزائرية موجودة. وكان عباس قد قال «إننى حاولت عبثا البحث عن الشخصية الجزائرية فى التاريخ وفى الحاضر فلم أجدها». وقال «فرنسا هى أنا» فقال ابن باديس «اننا بحثنا عن الشخصية الجزائرية فى الماضى وفى الحاضر فوجدناها أمة إسلامية جزائرية تكونت ووجدت كما تكونت ووجدت جميع أمم الأرض [2]». وقد أكد الشيخ بن باديس أن الاستقلال حق طبعى للشعوب، وأن الجزائر يجب أن تنال هذا الحق متى أتمت نضجها.

تعزز نشاط الشيخ بن باديس برجوع الأستاذ الكبير الشيخ البشير الابراهيمى والاستاذ الشيخ الطيب العقبى من المشرق، اللذين أقاما فيه زمنا طويلا ومع الفرق بين درجة هذين الشخصين الثقافية والاعتقادية فانهما قد بذلا لدعوة بن باديس خدمات لا يمكن للجمعية نسيانها ولكن المعارضة التى قام بها (المدرسون الرسميون للجمعية) على أثر حركة (المؤتمر الاسلامى) أدت إلى قتل المفتى كحول، فاتهم المستعمرون به (الطيب العقبى) ولكن

---

(١) نظرية عباس فى هذا المعنى مسجلة فى كتاب (الشبيبة الجزائرية) الصادر سنة ١٩٣١. وفى الرسالة التى أصدرها هو وعداد عن النظام الاستعمارى) وتتلخص فى القضاء على الاستعمار عن طريق الالحاق (من المستعمرة إلى المقاطعة) كان الالحاق فى نظر هؤلاء ليس هو عين الاستعمار إن لم يكن أقبح أنواعه.

(٢) الشهاب — ابريل سنة ١٩٣٦.

القضاء أطلق سراحه مع ابقاء القضية مسلطة على رأسه كسيف ديموكليس فكان لذلك أثره فى نفسه وأخذ يتقرب للسلطات الفرنسية. وفى سنة ١٩٣٨ قدم استعفاءه للجمعية لأنها رفضت تجديد ولائها لفرنسا.

أما الشيخ البشير الابراهيمى فهو من أقوى علماء الجزائر ثقافة واطلاعا وأدبا ووعيا وحسن سمت وطيب سلوك وبلاغة فى القول ومن أكثرهم نشاطا وعملا وأعظمهم تشبعاً بالروح السلفية الصحيحة ومنذ توفى الاستاذ بن باديس سنة ١٩٤٠ وهو يرأس جمعية العلماء ويواصل مع زملائه الأفاضل خاصة الشيخ التبسى الكفاح لتحقيق أغراض الجمعية ومبادئها. وقد استطاع بمساعدة الأستاذ الفضيل الورتلانى أن يفتح آفاقاً واسعة فى المشرق العربى للبعثات العلمية التى توفدها الجمعية للكرع من ينابيع الجامعات القديمة والحديثة والعودة إلى الوطن لتلقيح الوسط العلمى العربى وانمائه.

ويوجد اتصال مستمر وتعاون بين الشيخ البشير وبين مندوبى الحركات السياسية الجزائرية التى تعمل ضمن لجنة تحرير المغرب العربى فى مصر.

٣ — يرى الفرنسيون أن الجزائر جزء من فرنسا ولذلك فإن الأحزاب السياسية الموجودة فى الجزائر تتبع هنالك خطة غير التى تسير عليها فى تونس والمغرب الأقصى، إذ أنها تفتح أبواب الانخراط للأهالى وتنشر الدعوة من بينهم لتقوية مركزها وتوزيع كلمة الجزائريين والاستفادة من أصواتهم فى الانتخابات العامة. ومن أشد هذه الأحزاب دعاية فى الأوساط الأهلية الأحزاب اليسارية، وإذا كان الحزب الاشتراكى فى الجزائر نفسها يمثل نزعة لا تقل عن نزعات الاحزاب الاستعمارية الأخرى فإن الحزب الشيوعى متقلب فى سياسته بحسب ما تدعو إليه حاجة السياسة التى يستلهمها من أجواء الشيوعية والاستعمارية معاً؛ وقد قرر هذا الحزب بإجماع فروعه سنة ١٩٢١ معارضته التامة لكل شكل من أشكال القومية الأهلية، وشرح ممثلو الحزب فى المؤتمر الثانى الدولى الروح العامة التى تعمر نفس قادة الشيوعية فى الجزائر ضد الوطنية الأهلية التى يرونها معارضة كل المعارضة

للمبدأ الدولى . وقد أدى ذلك إلى رفض الشيوعيين الفرنسيين استجابة النداء الذى وجهته الدولية الثالثة لتحرير الجزائر وتونس . ووصفه فرع سيدى بلغباس للحزب الشيوعى بأنها حماقة خطيرة[1] .

ولكن سياسة الشيوعيين فى فرنسا نفسها كانت تختلف عن سياسة فروعهم فى الجزائر ، الأمر الذى يبين بجلاء أن الاستعمار يتجاهل كل المبادىء إزاء الفائدة المستعجلة التى يعمل للمحافظة عليها المستعمرون بعين المكان .

لكن انخراط قسم من الأهالى فى الحزب الشيوعى وقيام نجم الشمال الافريقى أدى إلى تغيير فى سياسة الحزب سرعان ما تبدل أيضا بمجرد ما ظهرت مبادىء الشباب الجزائرى الوطنية المتمسكة بالعروبة والإسلام ولكنه على كل حال قبل أن يتعاون مع مختلف الأحزاب الجزائرية ضمن التجمع الفرنسى الإسلامى الذى أسسه ابن جلون لتحقيق مشروع بلوم فيوليت .

وكان دريو أسس حزب الشعب الفرنسى على مبادىء الوطنية الاشتراكية فجر إليه بعض أفراد المنتخبين ، خصوصاً الدكتور سعدان ، الذين رأوا فى مقاومته للشيوعية وللنظام الديمقراطى فى فرنسا وفى عدائه لليهود نوعاً من الانتقام من الحكام الذين لم يخلصوا لمبادئهم ولا أنصفوا الأهالى لاسيما بعد ما رفض البرلمان المصادقة على مشروع بلوم فيوليت فقد فتح ذلك الرفض عيون الكثيرين كما قوى جبهة الاتجاه الوطنى الصحيح .

إزاء هذه الأصداء المتناقضة كان لزاما على مصالى ورفقائه أن يعملوا على جمع الطاقات الشعبية وعدم تركها تصرف فى حركات لا تعرف لنفسها قصداً ولا وجهة . فأسس حزب الشعب الجزائرى الذى أصبح مركزه بالجزائر نفسها وبدأ مصالى جهاده بجولة دعائية فى الوطن ضد الاستعمار

---

(١) أندريه جوليان — الجزائر تسير — ص ١٣٣ .

وضد حركة الإصلاح التى تقبل مبدأ (الامتزاج) وقد لاقت الدعوة استجابة متحمسة فى جميع العمالات والجهات التى وصل إليها رئيس حزب الشعب وفى ١٤ يوليو ١٩٣٧ نظم الحزب استعراضا عاما فى مدينة الجزائر حيث مر شباب الحزب يحملون العلم الجزائرى الذى لم ينشر منذ احتلال الفرنسيين للبلاد ويرفعون لافتات كتب عليها (الأرض للفلاح) (البرلمان الجزائرى) (احترموا الاسلام) . (اللغة العربية لغتنا الرسمية) .

وقد كان رد الفعل فى نفس السلطات الفرنسية شديداً فاعتقلت مصالى والحسين الأحول ومجموعة من مسيرى الحزب وأنصاره بدعوى تأسيسهم لمنظمة منحلة . ولكن الحزب واصل نشاطه مع ذلك وأمكنه أن يعقد بعد سنة من تأسيسه مؤتمراً عاما بباريس . وقد انتخب مصالى فى الجزائر على الرغم من وجوده فى السجن فى الانتخابات التى جرت فى أكتوبر من نفس السنة ولكن الادارة ألغت ذلك الانتخاب بدعوى أن المنتخب مسجون .

وما أعلنت الحرب حتى أصدر رئيس الجمهورية الفرنسية قراراً بحل حزب الشعب الجزائرى ومنع صحيفتيه (الأمة) و (البرلمان الجزائرى) من الصدور فدخل الحزب للخفاء وبدأت آثاره تظهر فى انتخابات بعض أعضائه فى المجالس الجزائرية . وكثيراً ما كانت السلطة تتدخل لالغاء نتائج الانتخابات التى فى صالح الوطنيين . وفى سنة ١٩٤١ حكمت محكمة (فيشى) على مصالى بستة عشر عاما من السجن وعشرين عاما أخرى من النفى وبتجريده من أملاكه وكذلك فعلت مع غيره من المجاهدين الأحرار .

وحينما نزل الحلفاء فى الجزائر فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٢ أطلق سراح المعتقلين السياسيين الفرنسيين وأبقى على الوطنيين الجزائريين فى السجون والمنافى رغماً عن كل الدعايات التى سبقتها بالنزول والتى تنادى بحرية الشعوب المسجلة فى وثيقة الأطلسى . ولكن حزب الشعب واصل نشاطه بهمة بعض المسيرين له من الشباب أمثال الدكتور الأمين وكان الجو صالحا لأن يتطور غيرهم من المعتدلين أو المتعاونين القدماء نحوهم وهكذا تكونت

جبهة جزائرية باسم (أصدقاء البيان الجزائرى) الذى تبنى معظم مطالب حزب الشعب خصوصاً ما يرجع للاعتراف بدولة جزائرية لها حكومتها وبرلمانها وعلمها وقد قدم البيان لممثلى الحلفاء فى فبراير سنة ١٩٤٣ ولكن الحلفاء تركوا وفق عادتهم الجنرالية الفرنسية الممزقة تعمل عملها ضد الشعب الجزائرى فما عين الجنرال كاترو حاكما على الجزائر حتى أبعد عباس فرحات والسايح عبد القادر للجنوب الجزائرى بينما كان المصالى قد أبعد إلى بوخارى وقد اندفعت مظاهرات الشعب ضد هذه التصرفات فأبعد مصالى لعين الصفراء فى الصحراء ثم إلى الكونغو فى افريقيا الاستوائية .

وفى سنة ١٩٤٦ أعيد المصالى إلى مركز إقامة إجبارية فى بوزريعة بينما أطلق زعماء أصدقاء البيان .

ويظهر أن (الجو) الذى انتصر بعد الحرب أعاد الخلاف بين حزب الشعب وحزب البيان . لأن الأول أصبح يرى عدم كفاية التطور الذى حصل لعباس فرحات فى الاتجاه الوطنى .

لم يمكن لحزب الشعب أن يعاود نشاطه بهذا الاسم ولكنه أسس هيئة تعبر عنه باسم (حزب انتصار الحريات الديمقراطية) وهو اسم انتخابى يتناقض تماماً مع المبدأ الاستقلالى الذى يعمل له رجال حزب الشعب .

يتلخص برنامج انتصار الحريات فى هذه المواد التى نصت عليها مقدمة نظامه الأساسى المطبوع فى أول أبريل سنة ١٩٥٣ والتى تقول . المادة الأولى الحزب تجمع للمكافحين الجزائرين يعمل على توحيد الشعب فى منظمة واحدة تقود نضال الأمة الجزائرية فى سبيل :

١ — إلغاء النظام الاستعمارى .

٢ — انتخاب مجلس تأسيسى ذى سيادة بالانتخاب العام وفى قسم واحد من غير إعتبار لفوارق الدين أو الجنس .

٣ — تأسيس دولة جمهورية مستقلة ديمقراطية واشتراكية .

وهكذا يتضح أن الحزب استقلالى من الناحية القومية العامة ، ولكن مطالبته بمبدأ (الانتخاب فى قسم واحد من غير اعتبار لفوارق الجنس والدين) يدل على أنه لم يتحرر من آثار التعاون مع الحركات غير الاستقلالية التى لا تطلب أكثر من المساواة مع الأجانب المقيمين فى الجزائر . وإن كان ذلك هذه المرة فى دائرة القومية الجزائرية ، وأنا أشك فى أن هذا الرأى الذى يشرك الأجانب فى المنظمات السياسية الحرة الجزائرية يعبر عن رغبة الشعب الجزائرى حقيقة ، كما أننى لا أستطيع أن أؤكد أن ذلك هو رأى أقطاب حزب الشعب اليوم . وفى ٦ أبريل سنة ١٩٥٣ عقد الحزب مؤتمره الثانى فى الجزائر حيث قام بتحليل واسع لأعماله السالفة واتجاهاته الداخلية والخارجية وأكد ضرورة اصطباغه بالصبغة القومية فى حرز من الحزبية الضيقة التى كانت الدعاية تجبره عليها وألح فى بيان كونه حزباً ثورياً فى الفكر وفى الأسلوب ولكن الممعن فى ذلك التحليل لا يجد أى خروج على الخطة التى سار عليها الحزب من أول يوم بما فى ذلك موقفه من الجالية الفرنسية .

أما الثورة فى الأسلوب فقد ظلت وقتاً طويلا فيما يرى الناس على الأقل مجرد نظرية لم توضع موضع التطبيق خصوصا بعد أن ظلت الجزائر صامتة طيلة المدة التى اندلعت فيها الثورة بتونس ومراكش ، ومع أن الحزب لم يكن فى الواقع غافلا عما يعمل فان تريثه فى ذلك العمل جلب له نقد الكثيرين من أصدقائه وأعدائه على السواء ، وتكونت فى داخل الحزب نفسه فئتان واحدة تريد مواصلة العمل السلبى ولو فى المرحلة التى تجتازها الحركة بدعوى ضرورة التنظيم المحكم ، وفئة أخذت كلمة الثورة بمعناها الجدى فأرادت أن تبدأ فى العمل المباشر . وقد اشتد الصراع بين الفئتين وأدى ذلك إلى تصادم بين رئيس الحزب وبين الهيئات المركزية . وكان الرئيس يتهم اللجنة بعرقلتها لتنفيذ الفكرة الثورية بينما كانت اللجنة تعتبر ذلك مجرد تضليل فى الدعاية .

وكان الوفد الجزائرى فى مصر الذى يرأسه الأستاذ محمد خيضر قد بذل جهوداً قومية قوية استطاع بها أن يطرح القضية الجزائرية فى البساط العربى بصفة جدية لأول مرة مقدمة لنقلها إلى المحافل الدولية فخشى أن تؤدى هذه الخصومة بين الرئيس وبين الهيئة إلى إفساد الجو وعرقلة الغاية المرجوة ، خصوصاً وقد قرر الرئيس دعوة مؤتمر خارق للعادة لمجابهته بالموقف ، فقرر الوفد أن يرسل بعض أفراده لإصلاح ذات البين بين الفريقين وحملته رسالة للصديق مصالى الحاج أنصحه فيها بعدم عقد ذلك المؤتمر .

ولكن الظروف أبت إلا أن تعاكس هذا المسعى الحميد وفعلا انعقد مؤتمر أونيه فى بلجيكا يوم ١٤ و ١٥ يوليو ١٩٥٤ وقرر إعطاء السلطة المطلقة للرئيس ليتخذ ما يراه من قرار فى شأن الهيئة المركزية فاستعمل الرئيس السلطة التى أعطيت له وقرر فى أغسطس حل اللجنة المركزية وطرد الكاتب العام الحسين الأحول وثلة من أصدقائه من الحزب ثم شكل لجنة تتكون من نواب للرئيس وأمين عام هو السيد مربح مولاى .

وقد عقدت الهيئة المركزية مؤتمراً فى الجزائر قررت فيه إلغاء منصب السكرتير وعينت لجنة إدارية أمينها العام هو السيد الحسين الأحول .

وقد أدى تناقض المؤتمرين إلى مراشقات صحفية كادت توسع شقة الخلاف وتضر بالحركة لولا أن عنصراً ثالثاً رد الأشياء إلى نصابها الطبعى فبدأ بالعمل المباشر يوم فاتح نوفمبر تحت شعار (جبهة التحرير الوطنى الجزائرى) وبذلك عادت وحدة حزب الشعب كما كانت ولكنها هذه المرة فى شكل حركة قومية ثورية فى الأسلوب حقاً .

— ٣ —

وهذه الروح التى سايرت الكفاح فى الجزائر هى التى سايرته أيضاً فى القطر التونسى الشقيق ، فمنذ هاجمته الجيوش الفرنسية وهو يناضل بالسلاح أولا وبالوسائل السياسية ثانياً ليدفع الغاصب ويحظى بالاستقلال .

وقد رأينا الدور الذى لعبه (الشباب التونسى) برئاسة على باش حامبة فى الخارج إبان الحرب الكبرى وكيف ساعد على تكوين ثورة فى الجنوب أقلقت أمن المستعمر وأرغمته على جلب فرق خاصة من الجيش الأوربى لمقاومتها وكانت حركة الشباب التونسى تستمد مثالها من الشباب التركى ومن الحزب الوطنى المصرى وكان على باش حامبة يرى فى مصطفى كامل المثل الحى الذى يجب أن يقتدى به المواطنون العثمانيون فى كل أقاليم الخلافة التى احتلها المستعمر ، ولذلك كان اتجاهه شبيهاً باتجاه الحزب الوطنى فى كونه يطالب بالاستقلال عن فرنسا مستنداً إلى أن تونس جزء لا يتجزأ من الخلافة العثمانية . وقد أسس على باش حامبة وبشير الصفر سنة ١٩٠٧ جريدة (التونسى) لسان حال الدفاع عن المصالح الأهلية باللغة الفرنسية — وانضم إليهما سنة ١٩٠٩ الشيخ عبد العزيز الثعالبى الذى أخذ يصدر طبعة عربية لهذه الجريدة . وقد بدأت الصحيفة تعلن عن رأى الحركة الحقيقى فى شىء من الغموض والتدريج حتى وجدت فى هجوم الإيطاليين على طرابلس ودفاع أهاليها عن وطنهم ومناصرة العثمانيين لهم مجالا للتعبير عن وجهة نظرها فى الاستعمار ومقاصده فى افريقيا الشمالية .

وقد أحدثت هذه الدعاية حماسة فى نفس الشعب التونسى تجلى فى غضبه على الحماية وانتقاده لتصرفاتها وفى الانتفاضة التى قام بها على أثر محاولة بلدية تونس تسجيل مقبرة الجلاز التى يحترمها التونسيون مثلما يحترم الفاسيون القباب والمصريون القرافة . حيث قام بمظاهرات عظيمة أدت إلى الاصطدام مع الجيوش الفرنسية وقتل فيها ثمانية من الجنود وعدد غير معروف من الأهالى ، وقد أعلنت الحماية حالة الطوارىء وحكمت بالاعدام على سبعة من الوطنيين وبأحكام مختلفة على عشرات آخرين .

كانت هذه الانتفاضة شبيهة بالتى وقعت بفاس بعد فى قضية القرار الذى اتخذته إدارة الأشغال العامة فى شأن وادى الجواهر كلاهما علم مبدأ انبعاث الوجدان الوطنى فى الشعب وتقدمه للمعارضة التى ظلت منحصرة من قبل

فى نخبة من الشباب أو فى بعض كبار الموظفين . ومنذ الساعة بدأ الشعب التونسى يعرب عن رأيه إزاء كل الأحداث التى تقع فى وطنه ، وقام بمقاطعة شركة الترامواى احتجاجا على الفوارق السلالية التى تتبعها فى تأدية أجور العمال . وقد اعتبرت السلطات الفرنسية هذه المقاطعة أو الاضراب تحديا لها فأصدرت الأوامر بإبعاد على باش حامبة والشيخ الثعالبى وحسن جلانى ومحمد ابن حمودة نعمان وبذلك دخلت حركة الشباب فى مرحلة العمل الخفى .

تخرج الشيخ الثعالبى من جامع الزيتونة واقتنع بمبادىء الحركة السلفية التى تلقاها من داعيتها فى تونس الشيخ المكى بن عزوز . وقد تتلمذ عليه الثعالبى وسار على غراره يقاوم الطرقيين ويناضل عن مبادىء الإصلاح ويتهم رجال الزوايا بالتواطؤ مع الفرنسيين لعرقلة الاصلاحات التى طالما عمل على نشرها ملوك تونس والمصلحون من وزرائها . ووجدت هذه الدعوة صدى كبيراً فى الأوساط الزيتونية وأوساط الشباب المتعلم فى فرنسا إذ ذاك . ولكن لا يظهر أنها أحدثت أثراً كبيراً فى تونس لأن الطرقية لا تزال منتشرة فى مختلف طبقات الشعب ولها نفوذ حتى فى داخل القصر الملكى . ويذكر أندريه جوليان أن فى تونس إلى الآن تسعة عشر طريقة مهمة تملك خمسمائة زاوية ولديها من الاخوان زهاء الثلاثمائة ألف زيادة على المائة والثمانية والسبعين رباطا التى يستغلها نحو الأربعين ألفا من سلالة أصحابها أو خدامهم إلى ستمائة واثنين وعشرين من مراقد الصالحين تحيط بهم ثلة من المرتزقة والمعتقدين . ومن جهة أخرى فإن عدداً كبيراً من الطرق التى أفل نجمها أو ضعف فى المغرب الأقصى ما تزال فروعها قوية بكل عاداتها وتقاليدها فى تونس . كالعيسوية والوزانية . ولهذه الطريقة الأخيرة مريدون من أفراد الأسرة المالكة نفسها .

ماانتهت الحرب الكبرى حتى غير الشباب التونسى اسم حركته فأطلق عليه اسم (الحزب التونسى) وإن كانت لا تزال سرية وكانت إيطاليا قد أعطت لطرابلس نظاما يضمن كثيراً من الحريات فى أول الأمر (عادت بعد

فاغتصبتها) فأثر ذلك فى توجيه التونسيين كما أثرت فيهم الوعود التى كالهـا الرئيس ولسن وحلفاؤه بإقرار مبادىء الحرية وحماية الشعوب من الاستعمار. فقدم الزعيم الثعالبى الذى كان مقيما بباريس عريضة إلى الرئيس الأميركى وإلى أعضاء مؤتمر الصلح فى أوائل سنة ١٩١٩ يطالب فيها باستقلال تونس ولم يكن لهذه العريضة أثر يذكر فى نفوس الحلفاء كما لم يكن أى أثر لعريضة اللجنة المغربية التى قدمتها للمطالبة بحقوق أقطار المغرب العربى .

اتصل الثعالبى فى مدة إقامته بفرنسا بالأحرار اليساريين واتصل أصدقاؤه الذين بقوا بتونس بالأوساط الحرة بها أيضا . وفى الوقت الذى كان الثعالبى يقدم عريضة الاستقلال كان أصدقاؤه يقدمون فى تونس عريضة يطالبون فيها الباى محمد الناصر بإعلان الدستور . وقد أصدر الثعالبى سنة ١٩٢٠ كتابه « تونس الشهيدة » باللغة الفرنسية عدد فيها فظائع الاستعمار الفلاحى الرسمى فى بلاده .

كانت هذه الفترة عظيمة الأهمية بالنسبة لتوجيه الحركة التونسية والذى لاشك فيه أن زعماء تونس كانوا يتأرجحون بين رغباتهم الحقيقية فى المطالبة بالاستقلال وبين الجو الذى أحدثته خيبة الأحرار من تصرف الحلفاء وانهزام العثمانيين وحاجة البلاد إلى حركة منظمة تلم الشمل وتوحد الشعب ولاشك كذلك فى أن أحرار الفرنسيين وبعض المسئولين فى الحماية أطمعوا الوطنين فى أن تحقق فرنسا رغباتهم إذا كانت ستنحصر فى دائرة الاصلاح ولا تنصب العداء للحماية نفسها . فاقتنع التونسيون عن حسن نية بضرورة المطالبة بالاصلاح أولا كمرحلة للمطالبة بالاستقلال ثانيا ، وهكذا انقلب الحزب التونسى إلى الحزب الدستورى الذى صار ينشر دعوته ويؤلب الجماهير الشعبية لتأييد عريضة المطالبة بالدستور ، وانضم محمد الناصر باى لهذه الحركة وأعلن عطفه عليها وتأييده لها .

كان رد الفعل لعريضة الثعالبى فى فرنسا أن ألقت عليه الحكومة القبض وأرسلته إلى تونس بعد أن اتهمته بالتآمر عليها إذ تجرأ على أن يوجه

خطابا إلى رئيس الجمهورية الأميركية يطلب فيه استقلال تونس وقد سجن الثعالبي فى تونس لكن الشعب واصل ضغطه على السلطة الفرنسية حتى أطلقت صراحه.

وازاء روح التفاهم والليونة التى أظهرها الدستوريون قررت فرنسا أن تعين السفير لوسيان سان مقيما عاما لها فى تونس لما عرف عنه من دهاء ومكر، وقد أعلن المقيم الجديد رفع الأحكام العرفية فى شهر أبريل سنة ١٩٢٢ وأسس المجلس الكبير كما أسس وزارة العدل وقرر الفصل بين السلطات العامة.

استفادت الحركة الوطنية من رفع حركة الطوارىء فأسست عدة جرائد وأخذت تواصل العمل معلنة عدم رضاها عن الاصلاحات وتحمس البـاى محمد الناصر فهدد بالتنازل عن العرش إذا لم تنفذ مطالب شعبه الدستورية ولما عجز المقيم عن صده وجه الجيش لمحاصرة القصر الملكى، وكان رئيس الجمهورية ميلران قد قرر زيارته لتونس فوعد لوسيان سان البـاى بترضيته ولكن بعد انتهاء الرحلة الرئيسية، و بجرد ماتمت الزيارة أصدر المقيم العام أوامر استثنائية اغتصب فيها كل الحريات العامة التى سبق أن أعلنها، فأوقفت الصحف ومنعت الاجتماعات واعتقل الأحرار، وازاء السجن الذى كان يهدد الثعالبي قرر السفر إلى إيطاليا ثم وصل إلى مصر سنة ١٩٢٣ وبقى يتنقل بين مختلف الأقطار العربية والإسلامية باذلا جهداً مذكوراً لخدمة قضية بلاده والدعاية لها ومواصلا الاتصال بأصدقائه واعطائهم التوجيهات العامة، ولم يسمح له بالعودة إلى تونس إلا عام ١٩٣٧.

تابع أصحاب الثعالبي المحاميان احمد الصافى والصالح فرحات والأستاذ محى الدين القليبي العمل فى دائرة السياسة التى سار عليها زعيمهم منذ تأسيس الحزب الدستورى وقد وقعت مظاهرات بقيادة الحزب فى نفس العام احتجاجا على القانون الصادر فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥ والذى يسمح للتونسيين الذين تتوفر فيهم بعض الشروط بالدخول للجنسية الفرنسية فاعتبر الحزب هذا

التشريع مضعفاً للجنسية التونسية من جهة ومغريا بالخروج عن الطائفة الإسلامية التي لا يسمح الإسلام بخرق وحدتها .

في نوفمبر سنة ١٩٢٤ وجه الحزب وفداً لباريس تحت رياسة الأستاذ الصّلفي أملا في أن يجد قبولا من الحكومة اليسارية التي كان الرئيس هريو قد شكلها في فرنسا ، ولكن الحكومة رفضت مقابلته فاكتفى بتوجيه مذكرة للرئيس الفرنسي ينتقد فيها اصلاح سنة ١٩٢٢ نظراً إلى أن أعضاء مجلس القيادة يعينهم شيوخ القبائل ولأن العملة وصغار الصناع حرموا من حق الانتخاب ولأن الأعضاء في المجالس الاقليمية الذين تعينهم الادارة الفرنسية أكثر عدداً من الأعضاء المنتخبين ، زيادة على عدم المساواة في العدد بين الأعضاء الفرنسيين والتونسيين الذي يدل على روح سلالية غير مقبولة ، وكذلك الاختصاص الذي أعطى لهذا المجلس غير كاف لأنه استشاري فقط ، واجتماع كل من القسم التونسي والفرنسي على حدة يعرقل كل دراسة جديدة للمسائل أو تبادل الرأي فيها ، مع أن المصلحة تقضي بتعاون الفرنسيين والتونسيين وتعارفهم حتى يتم التآخي بينهم .

وهكذا نجد الحركة التي طالبت باستقلال تونس أولا أصبحت تجتزئ بالدستور ثم انزلقت إلى أن أخذت تطالب بمجرد المساواة مع الفرنسيين في هذه المجالس المختلفة .

لقد كان هذا الشكل في المطالبة الذي اعتبره اخواننا براعة في السياسة مضراً لا بقضية تونس فقط ولكن بقضايا المغرب العربي كله ، لأن هذا الأسلوب في الطلب يتضمن الاعتراف الفعلي بحق الفرنسيين في أن يمثلوا في المنظمات التونسية الحرة بكيفية أو بأخرى .

والحق أن هذه المجالس أضرت كثيراً بقضية تونس ، لأن قسما من أعيان البلد صرفوا جهودهم وأموالهم في التنافس والحصول على كراسيها . وقد وقفوا في بعض الأحيان مواقف نافعة ولكنهم على كل حال لم يتجاوزوا الدفاع عن القضايا الجزئية بل خرجوا عن الحد أحيانا أخرى ، لاسيما حينما

رفعوا فى ٢٢ يوليو سنة ١٩٢٥ للمقيم العام برنامجاً يرمى فى نظرهم لتنقيح ما يشتمل عليه قرار سنة ١٩٢٢ ومما جاء فى هذا البرنامج :

١ — المساواة فى عدد النواب الفرنسيين والتونسيين .

٢ — اعطاء المجلس الكبير الحق فى الاقتراع على الميزانية ومراقبة مصروفاتها .

٣ — الانتخاب العام بالاقتراع السورى لمجالس القيادة .

٤ — الفصل بين السلطتين الادارية والقضائية .

٥ — اشراك التونسيين فى الوظائف العامة مع المساوات فى الرواتب بين الأهالى وبين الفرنسيين .

٦ — حرية الصحافة والاجتماعات العامة .

ولا يمكننا أن نرى فى هـذه المطالب التى تطالب ضمنا بنصف المجالس وبنصف الوظائف العامة وبحق الرقابة على الميزانية للفرنسيين إلا خدمة لأغراض الادارة أو سذاجة تنخدع لتوجيهات (الأحرار من الفرنسيين) ولعل هذا الأخير هو الصحيح كما يدل على ذلك أن هذه المطالب رفعها القسم التونسى من الحزب الاشتراكى (سيفيو) فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٤ ، أى قبل أن يقدمها أعضاء المجلس بنحو العام .

واجابة لهذه المطالبة وجه الرئيس هريو لجنة البحث فى تونس ولم تقرر هذه اللجنة بعد عودتها أى اصلاح مهم فبعث ذلك خيبة فى نفس الدستوريين الذين كانوا انغمروا مع الاشتراكيين الفرنسيين ومع الأعضاء الأهالى فى المجلس الكبير فى هـذه المطالب . فاسترجع الحزب استقلاله فى العمل واستطاع أن يعلن اضرابا عاما شمل موظفى الدولة ورجال الأعمال الحرة احتجاجا على ما حاولته السلطات الفرنسية سنة ١٩٢٦ من تعيين قضاة فرنسيين لدى المحاكم التونسية كما قاد مظاهرات قوية ضد المؤتمر الإفخارستى

المنعقد فى قرطاجة سنة ١٩٣٠ وضداحياء الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر التى قام بها الفرنسيون فى نفس الوقت .

نبغ فى أوساط الحزب الدستورى جيل جديد من الشباب تلقى دروسه فى فرنسا وأخذ يندفع شيئاً فشيئا للامام فى شكل جناح يسارى داخل الدستور ،وقد أصبح الأستاذ الشاذلى خير الله زعيما لهذه المجموعة الناشئة فعين سكرتيراً عاما ثانيا للجنة التنفيذية ، وكان للشباب نصيب فى المظاهرات التى قام بها الحزب ضد المؤتمر الإفخارستى ، وفى معارضة مشروع الاحتفال الذى كانت تستعد الحماية لإقامته بمرور خمسين عاما على احتلال تونس . وقد عقد الشبان الدستوريون مؤتمرا فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠ برياسة الدكتور الشاذلى وقرروا مضاعفة النشاط لمقاومة الاستعمار وانتخبوا هيئة لإدارة جريدة (صوت التونسى) وكان من الأعضاء المنتخبين فيها الأستاذ الحبيب بورقيبة .

وفى سنة ١٩٣٢ أسس الأستاذ بورقيبة وبعض أصدقائه جريدة تحت عنوان (العمل التونسى) وفى المؤتمر الذى عقده الحزب الدستورى فى هذه الأثناء قوبلت هيئة (العمل التونسى) فى اللجنة التنفيذية للحزب . وكان هذا الالحاق بمثابة علاج لاختلاف النزعات التى كانت قد بدأت تظهر فى وسط الحزب بين الجيل الجديد والجيل السابق ، ولكن ذلك لم يحل دون الخلاف فقرر الحزب فصل أعضاء العمل التونسى سنة ١٩٣٤ فانتخب المفصولون ديوانا سياسيا يتزعمه أمينه العام السيد الحبيب بورقيبة ، وقد اعتبر الديوان السياسى أنه هو الحزب الدستورى واطلق عليه اسم (الحزب الدستورى الجديد) .

لم تختلف المنظمة الجديدة عن سابقتها فى المبادىء ولا فى الغايات التى ظلت هى تحقيق الاصلاحات الدستورية التونسية ، ولكن قوة الكفاح ودهاء الحركة اللذين اظهرهما الجيل الجديد أعطاهم من التفوق فى وسط الشعب ماجعلهم يرفعون من شأن الحزب ويمنحونه القيمة التنظيمية التى كان ينشدها الشعب التونسى .

نشر أخيراً فرع الحزب الدستورى الجديد بفرنسا مجموعة بعنوان (تونس وفرنسا يشتمل فى أوله على كثير من المقالات والمذكرات والخطب التى كان يتحدث فيها الأستاذ بورقيبة فى جريدة (العمل التونسى) عن آرائه ويجادل بها قدماء الدستوريين ، ويمكن من مطالعاتها أن يعرف الإنسان التطور الذى حصل فى آراء إخواننا ولكنه سيقتنع تماما بأن الحزب الجديد لم يخرج فى مبادئه عما كان يدعو اليه الدستوريون من المطالبة بحكومة تونسية ودستور قومى . كما أنه لم يخرج عن دائرة الاصلاحات الجزئية التى ظل يعمل لها أمدا طويلا . وإذن فالخلاف لم يكن غير اختلاف عصور كما يعبر الفقهاء ، أو اختلاف أمزجة كما يعبر علماء النفس ، ولا يزال الدستور القديم يواصل نشاطه وإن كانت القوة الشعبية فى جانب الدستور الجديد .

كان للنشاط الذى أظهره الدستوريون رد فعل فى السلطة الفرنسية فألقى المقيم العام بيروتون فى ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٤ القبض على القادة ونفوا إلى برج القصيرة فى الجنوب التونسى فاندلعت المظاهرات وتوالت الاضطرابات ورأت الحكومة الفرنسية إعفاء المقيم العام وتعيين مسيو جيون خلفاً عنه .

اطلق المقيم الجديد سراح المعتقلين ومن بينهم الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف ، فاستعاد الحزب نشاطه وأعاد تنظيم صفوفه .

وفى سنة ١٩٣٦ تكونت فى فرنسا حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية فبعثت فى التونسيين أملا وقدم الحزب مطالب مستعجلة وأعلن السيد الحبيب بورقيبة تأييده لمشروع بيرجورى الفيد يرالى فى الشمال الافريقى [1] .

وفى سنة ١٩٣٧ عاد الثعالبى لتونس فاستقبله الشعب بحفاوة وكان السيد صالح بن يوسف فى استقباله فى مارسيليا باسم الحزب الجديد ، وقد أحدث رجوعه جدلا جديداً فى الاتجاه الذى يجب أن تسلكه الحركة الوطنية فى تونس . وفى هذه الأثناء وقع حل الحزب الوطنى فى مراكش واعتقال زعمائه وابعاد رئيسه لأفريقيا الاستوائية الفرنسية كما وقع اعتقال أعضاء حزب الشعب الجزائرى فكان لذلك أثره فى اندلاع ردفعل قوى فى تونس واصطدمت القوات الفرنسية مع التونسيين الذين والوا عقد الاجتماعات والمظاهرات الشعبية .

---

(١) أنظر كتاب (تونس وفرنسا) للأستاذ الحبيب بورقيبة .

وبعد أن واصلت السلطة اعتقال الزعماء والقادة وهم يقودون المظاهرات ألقت القبض على زعيم الحزب السيد بورقيبة ومن بقى معه من أصحابه وأعلنت الأحكام العرفية وامتلأت المنافى بالأحرار واستمر الجو على هذه الحال طيلة خمسة أعوام .

أحدثت المطالب التى أعلنتها ايطاليا فى شأن تونس بعد هذه الوقائع رد فعل فى نفس الفرنسيين دفعهم إلى أن يخففوا قليلا من الضغط فألغوا الأحكام العرفية وظهر نشاط نخبة من الشبيبة التونسية بقيادة الدكتور الحبيب ثامر ، وكانت جريدتنا (تونس الفتاة) و (تونس) تعبران عن وجهتى النظر التى سادت فى وسط الدستوريين ، كما كان الشيخ الثعالبي وبقية الدستوريين القدماء يعملون على نشر الفكرة التى يتزعمونها .

ظهرت شخصية الدكتور ثامر قوية قادرة على التنظيم والتوحيد ، وإليها يرجع الفضل فى استفحال المقاومة الشعبية فى القطر التونسى طيلة أمد الحرب الأخيرة ، وما وقعت الهدنة بين الألمان وبين فرنسا حتى تقدم الدكتور على رأس وفد تونسى بعريضة للباى يطالب بإعلان ملك البلاد إلغاء الحماية فاعتقلت السلطات أعضاء الوفد قبل أن يتمكنوا من مقابلة الباى وتقديم الوثيقة الشعبية له . أما الزعماء الذين سجنوا على أثر حوادث ابريل سنة ١٩٣٨ ومن بينهم بورقيبة فقد كانوا لا يزالون فى سجن (سان نيقولا) بمارسيليا ، وقد واصل الشعب المطالبة بإطلاق سراحهم فاكتفى الفرنسيون بتحسين حالتهم المادية وبنقل فئة منهم إلى معتقل إجبارى بفرنسا أما الدكتور ثامر فقد أطلق سراحه ثم اعتقل فى مايو سنة ١٩٤١ كما اعتقل جماعة من أصحابه .

ظهر فى الميدان الوطنى عامل جديد هو اعتلاء جلالة محمد المنصف على عرش تونس فى ١٩ يونيو سنة ١٩٤٢ وقد أظهر الباى الجديد شخصية إدارية اعترف بقيمتها الذين تعاونوا معه من الفرنسيين وكان إلى جانب ذلك ذا نزعة دستورية منذ أن توسط بين وفد الحزب الدستورى القديم بعد الحرب الأولى وبين جلالة والده محمد النـاصر . وقد أراد قبـل كل شيء

أن يثبت سلطته كملك ، فأخذ يدعو القواد ويؤكدلهم أنهم ليسوا إلا ممثليه ولذلك لا ينبغى لهم أن يسمحوا للمراقبين الفرنسيين بمجاوزة حدود وظائفهم والسيطرة على اختصاص الإدارة التونسية ، وفى سنة ١٩٤٢ تجرأ على اختيار وزرائه التونسيين دون رجوع للمقيم العام ، فعين السيد شنيق والدكتور الماطرى والصالح فرحات (سكرتير عام الدستور القديم) وشيخ المدينة عزيز جلولى ، وكانت هذه الوزارة فى حقيقة الأمر مختلطة تشتمل على الأعضاء التونسيين المذكورين وعلى مديرى المصالح الفرنسية ، وهل كان الباى يرى فى تعيين بعض المعتدلين من الوطنيين سابقة لتكوين حكومة تونسية خالصة أم أن السذاجة حملته على أن يعتد باختيار وزرائه فى وزارة مختلطة ؟ ، أياً ما كان فمأساة تونس دائما فى أغاليط الإصلاحات التى يقدمها الفرنسيون ويسمونها بغير اسمها .

نزلت الجيوش الألمانية فى تونس باتفاق مع حكومة المارشال بيتان فى شهر نوفمبر سنة ١٩٤٢ فأطلق الأميرال ستيفان سراح المسجونين ، وفى يناير سنة ١٩٤٣ رجع بورقيبة وأصدقاؤه لتونس واستأنفت الحركة الدستورية نشاطها فى جو من الحرية لم يسبق له مثيل .

ولكن ذلك لم يدم طويلا ، إذ نزلت جيوش الحلفاء فى تونس فى ٨ مايو من نفس العام ، وتقدم يوم ١٦ منه الجنرال جوان إلى جلالة المنصف فى قصر المرسى وطلب منه أن يعلن التنازل عن العرش ، وإزاء رفض الملك اتخذ الجنرال جيرو الحاكم المدنى والعسكرى لافريقيا الفرنسية قراراً جاء فى مقدمته ما يلى :

« اعتباراً للظروف القائمة فإن استمرار صاحب السمو باى تونس على عرشه من شأنه أن يحدث صعوبة فى تثبيت دعائم الأمن الداخلى والخارجى للأياله التونسية التى التزمت فرنسا بتأمينها ، لذلك قررنا ما يأتى :

المادة الأولى — أن صاحب السمو سيدى المنصف باشا باى صاحب مملكة تونس قد خلع عن عرشه الخ . . . » .

وهكذا نقل الباى إلى الأغواط فى الجنوب الجزائرى واستمرت السلطة الفرنسية فى عمليات القمع الجماعى فى تونس ، حيث أعدمت مئات من المواطنين رمياً بالرصاص وبدون محاكمة ، فكان لذلك رد فعل عنيف فى وسط الشعب أدى به إلى القيام بعدة ثورات مسلحة خصوصاً فى ناحية (دوز) و (رأس الجبل) .

عاد الحزب الدستورى للعمل فى الخفاء منظماً لصفوفه وفى سنة ١٩٤٥ عقد مؤتمراً من رجال النخبة التونسية اتفقوا فيه على رفع عريضة للحكومة الفرنسية يطالبون فيها بالحكم الذاتى لتونس . وأرسل الأستاذ بورقيبة للدعاية للقضية التونسية فى مصر بعد أن تم تذييل ميثاق الاسكندرية المؤسس للجامعة العربية .

واستمر الصراع عنيفاً بين الفرنسيين وبين الوطنيين بقيادة الأستاذ صالح بن يوسف الذى عرف كيف يوحد الجبهة بين اللجنة التنفيذية وبين الديوان السياسى ، وأعلنت الإقامة العامة عزمها على إدخال إصلاحات جديدة وهى إعطاء الوزراء والمديرين اسم مجلس الحكومة التونسية الذى أصبح يضم خمسة من المواطنين وسبعة من الفرنسيين وبذلك أتمت فرنسا التعاون المباشر فى شكل حكومة أغلبية أعضائها من الفرنسيين . كما أن المجلس الكبير أصبح ذا قسمين نصفهما تونسى والآخر فرنسى ، وأعطى الفرنسيون الانتخاب من درجة واحدة بينما جعل انتخاب التونسيين من درجتين . فلم يرض هذا الاصلاح الجبهة التونسية فاتفقت على عقد مؤتمر فى ٢٣ أغسطس ١٩٤٦ وقد حضر هذا المؤتمر ممثلو الحزبين والاتحاد النقابى وعلماء الزيتونة وجمع من المستقلين ومن ممثلى الجمعيات والغرف ، فاتفق المؤتمرون على بطلان الحماية وعزم الشعب على استرجاع استقلاله والانضمام إلى الجامعة العربية والأمم المتحدة .

جاء هذا الميثاق بعد سنة من إعلان حزب الاستقلال المراكشى وفى الوقت الذى أكدت فيه الجبهة الجزائرية مطالبتها باستقلال الجزائر ،

فكون وحدة فى العقيدة الاستقلالية يجب أن يستمر فى السير عليها المكافحون فى الشمال الافريقى خصوصاً وأن إعلان هذه الوثائق تم باتفاق سائر الهيئات والشخصيات المحترمة فى المغرب كله، ونحن نؤمن بأنه مهما اختلف سلوك الأحزاب أو الهيئات الوطنية لاعتبارات وظروف خاصة ومهما اختلف حكمنا على هذه الاعتبارات فإن المواثيق الاستقلالية المعلنة ستظل المرجع الذى تئول إليه حركات التحرير فى المغرب العربى، إلى أن يتم استقلاله ووحدته.

ومن جهة أخرى فقد أحدث ابعاد المنصف عن العرش استياء عميقاً فى نفوس الشعب وتكونت حركة خاصة للمطالبة برجوعه، وكانت السياسة الفرنسية تلوح بهذا الرجوع كلما اشتدت الأزمة السياسية فى داخل الايالة.

وبقى الحال كذلك إلى أن قضى العاهل نحبه فى مبعده فى فاتح سبتمبر سنة ١٩٤٨ أبى النفس عالى الهمة رافضاً لكل ضروب الخيانة التى عرضت عليه.

وقد استطاع الصالح بن يوسف على أثر وفاة سيدى المنصف أن يجدد العلاقات الدستورية مع القصر ويحظى للحزب برضاء سيدى محمد الأمين باشا باى وتأييده. وفى سنة ١٩٤٩ شكل الأستاذ بن يوسف نخبة لوضع مشروع دستورى للمملكة، كان فى جملة بنوده اعتبار البلاد مملكة دستورية ديمقراطية رمزها الأعلى هو جلالة الباى واعتبار كل الأهالى مواطنين تونسيين ورعايا للباى.

رجع الأستاذ بورقيبة فى سبتمبر سنة ١٩٤٩ إلى تونس وقام بجولة استعلام ودعاية فى سائر أنحاء المملكة، ثم سافر لفرنسا فى سنة ١٩٥٠ حيث أعلن على الرأى العام الفرنسى مطالبه الآتية:

١ ــ ارجاع السيادة التونسية.

٢ ــ تشكيل حكومة تونسية من التونسيين فقط يرأسها وزير أول تونسى يعينه الباى.

٣ — إلغاء منصب الكاتب العام للحكومة التونسية .

٤ — إلغاء مناصب المراقبين المدنيين الفرنسيين .

٥ — إلغاء الدرك الوطني الفرنسي .

٦ — تشكيل هيئات بلدية تمثل فيها المصالح الفرنسية .

٧ — تشكيل مجلس وطني ينتخب انتخاباً عاماً لوضع دستور يحدد العلاقات التي ينبغي أن تكون في المستقبل بين تونس وبين فرنسا والتي يجب أن تقوم على احترام متبادل للمصالح المشروعة للبلدين .

صادفت هذه النقط السبع هوى في نفوس الفرنسيين إذ زيادة على كونها لا تتناول إلا جزئيات القضية التونسية فانها تعترف بل تطالب سلفا باشراك الفرنسيين في المنظمات البلدية ، ثم هي تتحدث عن النص في الدستور على الأسس التي يجب أن تقام عليها العلاقات الفرنسية التونسية . كأن وضع فرنسا في تونس لم يعد ذا صبغة دبلوماسية تنظم طبقاً للاتفاقات والمعاهدات ، بل وضعا قوميا يحدد في صلب الدستور .

ومهما يكن فقد أدت رحلة الاستاذ بورقيبة إلى تعيين مسيو بيرييه مقيما عاما في تونس وإلى تشكيل وزارة السيد شنيق في ١٧ أغسطس سنة ١٩٥٠ وقد شارك فيها الحزب الدستوري الجديد في شخص الاستاذ صالح بن يوسف الذي اختير وزيرا للعدل ، كما اختير الاستاذ محمد بدرة رئيس اتحاد الغرف التجارية ومن كبار الوطنيين المستقلين وزيرا للشئون الاجتماعية ، وقد جاء في البلاغ الرسمي أن مهمة هذه الوزارة هي التفاوض باسم جلالة الملك في التعديلات الأساسية التي من شأنها أن تقود البلاد في مراحل متتابعة نحو حكمها الذاتي الداخلي . وقد وصلت الإقامة العامة إلى الاتفاق مع الوزارة على الاصلاحات التي وقع الباي مراسيمها في ٨ فبراير سنة ١٩٥١ . وخلاصتها أن الوزير الأول التونسي أصبح رئيس مجلس الوزراء بعد أن كان المقيم العام هو الذي يقوم بالرئاسة . وقد بقي مجلس الوزراء مختلطا نصفه من التونسيين ونصفه من الفرنسيين .

ولعل من السذاجة أن نعتبر نقل اختصاص الرقابة من يد السكرتارية العامة التي هي إدارة تونسية إلى الإقامة العامة التي هي إدارة فرنسية محض تقدما في سبيل الحكم الذاتي التونسي .

وعلى الرغم من كل هذا فإن الجو لم يلبث أن اكفهر وأصبحت الإقامة العامة تطالب بإبعاد صالح بن يوسف من الوزارة وانتقلت المفاوضات إلى فرنسا وتبين فيها للوزراء التونسيين أن فرنسا مصممة على اشراك الفرنسين في سائر المنظمات التونسية الحرة ، قبل أن تعترف بالحكم الذاتي التونسي الداخلي . وكان ذلك نهاية التجربة التونسية الأولى وبداية الازمة بين تونس وفرنسا من جديد .

أراد الحزب الحر الدستوري الجديد أن يعقد مؤتمراً في يناير سنة ١٩٥٢ لدراسة الوضع على حقيقته واتخاذ ما يقتضيه الموقف من قرارات ، وتدبير الوسائل لعرض قضية تونس على الأمم المتحدة أسوة بالقضية المغربية ، وقد منع المقيم العام انعقاد المؤتمر ، ولكنه انعقد في الخفاء واتخذ القرارات المطلوبة . كما اتخذت حكومة الرئيس شنيق قرارات مماثلة ، وقد أوفدت إلى فرنسا الوزيرين صالح بن يوسف ومحمد بدرة يحملان النص الرسمي للشكوى التي أعدتها حكومة تونس لتقديمها لمجلس الأمن عن الخلاف الفرنسي التونسي . وفي يوم ١٥ من الشهر طلب المقيم العام لفرنسا من سمو الباي إعفاء وزارة السيد شنيق ، وقد تكهرب الجو وبدأت الاضطرابات في شمال تونس حيث وقع اعتقال ١٥ سيدة تونسية من أجل عقدهن اجتماعاً دون رخصة . وفي يوم ١٨ وقع اعتقال الأستاذ الحبيب بورقيبة وبعض أصدقائه وأبعدوا إلى طبرقة فازداد حماس الجمهور وأعلن الاضراب العام في المملكة ووقع الرئيس شنيق وثلة من زملائه . أما ابن يوسف وبدرة فقد استطاعا الالتحاق بمصر لتمثيل الحكومة التونسية وحركة المقاومة في الميادين العربية والدولية وفي لجنة تحرير المغرب العربي . ودخلت تونس في عهد المقاومة الإيجابية .

— ٥ —

يمتاز المغرب الأقصى عن بقية الشمال الافريقى بخصوصياته التى جعلته يحتفظ باستقلاله وحريته طيلة عصوره التاريخية ، فالدول التى تعاقبت على الشمال الافريقى لم تستطع أن تتجاوز بعض أطراف مراكش وموانئها . وحينما دخل المغرب الأقصى فى الاسلام وارتضى العربية لغة له ، كون مملكة عربية إسلامية تتسع وتضيق حدودها بحسب العوامل السياسية والعسكرية ، ولكنها احتفظت دائماً باستقلالها عن كل سلطة خارجية ولو كانت سلطة الخلافة العربية أو العثمانية . وهكذا فإن الأتراك الذين احتلوا تونس والجزائر لم يستطيعوا بسط سلطانهم على المغرب الأقصى .

استطاعت مراكش فى مختلف عصورها أن تجمع وحدة الشعب فى عقيدة إسلامية واحدة هى العقيدة الأشعرية التى تغلبت فيها على كل المذاهب الاعتقادية التى عرفتها فى أول عهدها بالإسلام . وفى مذهب فقهى واحد هو مذهب الامام مالك بن أنس الذى تغلب على غيره من المذاهب التى دخلت المغرب من قبل .

وكانت الشاذلية قد انتشرت فى ربوع المغرب منذ عهد الموحدين فازدهرت عهود الصلاح والتصوف فى أنحائه حتى أصبح لها تأثير كبير فى حياته الاجتماعية والسياسية . وزاد ضعف السلطة المركزية فى العهود الأخيرة ذلك قوة ، حتى أصبح شيوخ التصوف أداة للدعاية السياسية وإقراراً من الحكومات .

وقد أصبح الوضع بمقتضى ذلك خطرا ، فانتبه ملوك المغرب منذ القرن الحادى عشر الهجرى ، إلى مافى ذلك من تهديد للدولة نفسها ، فأخذ السلطان محمد بن عبد الله ومولاى سليمان من بعده فى مقاومة الطرق ونشر الدعوة السلفية التى تعمل على تطهير العقيدة وتحرير الفكر من الخرافات ، ووافق هذا الاتجاه الذى ظهر فى المغرب عهود الثورة الوهابية فى الحجاز فازدادت

الدولة الشريفة شجاعة فى هذا الميدان ، وارتبطت أواصر الصداقة بين مصلحى نجد ومصلحى فاس . ثم أدت الانهزامات التى وقعت للمغرب ازاء الجيوش الفرنسية إلى شعور النخبة المغربية بضرورة العمل على تجديد وسائل الدولة الإدارية والعسكرية . فأخذت تتصل بالخارج وتتطلع إلى الاستفادة من تجارب الأمم الغربية المجاورة .

وكانت الحركة السلفية قد بدأت نشاطها العظيم فى مصر بفضل مجددى الجيل جمال الدين ومحمد عبده فتأثر بدعوتها قسم من العلماء الذين كانوا يزورون المشرق ، ورجع الشيخ عبد الله السنوسى فأثار حمية الدعوة السلفية فى البلاد . ثم رجع بعد الاحتلال أستاذنا الشيخ أبو شعيب الدكالى فى الوقت الذى كان قد برز فى السلفية عالم مغربى كبير آخر هو أستاذنا الشيخ محمد ابن العربى العلوى ، ونشاط هذين الأستاذين العظيمين ومن كسباه لصفهما من العلماء هو الذى نصر السلفية فى الجامعة القروية وفى أوساط المدارس الرسمية فى المغرب وجعلها تتسرب إلى القصر الملكى لتجد فى جلالة سيدى محمد بن يوسف راعيا أميناً .

كانت هذه الروح التحررية تعمل عملها فى أوساط الشعب وفى عقول النخبة المثقفة بصفة خاصة ، ولا سيما بين سكان المدن التى احتلتها فرنسا أو اسبانيا والتى تكون ربع سكان المغرب الأقصى ، فى الوقت الذى كانت الأغلبية الساحقة من أبناء الوطن ملتجئة إلى الجبال و البادية تواصل كفاحها العظيم لمقاومة الأجنبى وعرقلة جهوده التى ترمى إلى السيطرة على سائر القطر . واستمر الكفاح المسلح طيلة الحرب الكبرى الأولى وطيلة المدة التى أعقبتها ولم يتم الفرنسيون والأسبانيون احتلال سائر المناطق المغربية إلا فى حدود سنة ١٩٣٤ .

كانت أهم ضروب المقاومة التى لاقاها الفرنسيون فى المغرب متجلية فى حرب زايان العظيمة بقيادة محمد وحمو الزايانى . والحرب الريفية التى ناضلت التكتل الفرنسى الاسبانى من سنة ١٩٢٢ إلى سنة ١٩٢٦ بقيادة البطل

العظيم المجاهد الكبير الأمير محمد عبدالكريم الخطابى ومعاضدة كل من أخيه البطل محمد وعمه رجل النضال الفذ عبد السلام ، والحروب التى أظهرت الروح القومية الحقيقية بقيادة الشيخ ماء العينين وولده الهبة فى جنوب المغرب .

ولو أردنا أن نتحدث عن تاريخ الكفاح المسلح الذى أظهر للعالم أجمع أن المغرب الأقصى لم يقبل أبداً الخضوع للذين يريدون استعباده واستغلاله لما كفانا هذا الفصل المحدود الذى نحن مضطرون لأن نتحدث فيه عن كل ما أعقب المقاومة المسلحة من أعمال سياسية واجتماعية ومن عودة للنضال الإيجابى مرة أخرى .

ولكن الذى يهمنا أن نشير إليه بالذات هو أن الحرب الريفية بالخصوص امتازت عن غيرها برغبة ملحة فى العمل على تحرير الوطن من جهة وعلى ادخال اصلاحات مهمة من جهة أخرى . وإن الصيغة الديمقراطية التى اعطيت لرئيسها والجهاز الحكومى الذى كان يساعده الطبيعة الشورية التى كانت تماشيه لتخرج بهذه الحركة عن مجرد رد فعل للهجوم الأجنبى إلى ثورة تعبر عن صميم الرغبة الشعبية فى الاستقلال وفى الحريات الإنسانية أيضاً . وقد ساعدنا الحظ بالاجتماع بالأمير الكبير وأخيه وعمه فرأينا منهم روحا متيقظة وفكراً متنوراً وعزماً على النضال لا يكل ، وإرادة للعمل لا تفل ، الأمر الذى يدل على أنهم من الأبطال الممتازين الذين يفتخر بامجادهم ، ويضعهم فخورا مكان القدوة للأجيال المقبلة من الشباب لتنسج على غرارهم .

ما أهم الشخصيات السلفيه للتى ذكرناها فهى شخصية أستاذنا العلامة المحدث المجاهد السيد محمد بن العربى العلوى فهو فى حدود السبعين من عمره درس فى القرويين وتخرج على شيوخها وكان فى أول شبابه من مريدى طريقة التيجانية ، وما بدأ الجهاد فى الغرب ضد الفرنسيين حتى اشترى بندقية وتوجه مع المجاهدين لمقاومة المهاجمين ملهباً حماس الجد ضارباً المثل

بشجاعته وصبره ، ثم عاد بعد ذلك للتدريس فى الجامعة والتقلب فى عدة مناصب شرعية كان آخرها وزارة العدل ، وكانت دروسه عامرة بالدعوة للاصلاح يقبل عليها مختلف طبقات الشباب قوى الحافظة عظم الحجة شديد الجدل فى الحق ، وكانت له مواقف فى المجلس الأعلى للقرويين فى الذب عن اصلاح الجامعة وادخال الأنظمة الحديثة لها وفى اصلاح الاجراءات القضائية فى محكمة الاستئناف الشرعى ثم فى وزارة العدل . ويمتاز بغيرة شديدة على المحاكم المغربية واستقلالها عن كل تدخل من جانب المحاكم الأخرى . وتجلت روحه الوطنية وحماسته فى الموقف الذى اتخذه لتأييد وثيقة الاستقلال حين عقد جلالة الملك المجلس الوزارى الموسع لاستشارته فيها فكان لابن العربى فضل جمع كلمة المجلس على تأييد الوثيقة ومطالبة الحكومة والسلطان رسمياً بالاستقلال سنة ١٩٤٥ . وحينما أخذت السلطة الفرنسية فى قمع رجال الحركة وأنصارها كان فى مقدمة الذين عزلوا من وظيفتهم ونقلوا لمنافى الصحراء . ولكن ذلك لم يؤثر فى عزمه فعاد بعد سنتين مواصلا دعوته إلى الاصلاح وإلى الوطنية الصحيحة . وحينما نفى السلطان الشرعى أخيرا رفض أن يبايع لصيق العرش ، وأفتى بضرورة تأييد الفدائيين لأنهم أظهروا القدرة على الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر بيدهم . وقد أدى ذلك به إلى أن أبعد ثانية لمدينة تزنيت حيث ظل عاما ثم أطلق صراحه أخيرا .

الكفاح العسكرى والحركة السلفية كلاهما أثر فى توجيه الشباب المغربى وفى بلورة الروح الوطنية وخلق الحركة الوطنية سنة ١٩٣٠ .

وكان السبب المباشر هو صدور الظهير البربرى فى شهر مايو من هذا العام وهو المرسوم الذى كشف عن نوايا الفرنسيين نحو مستقبل البلاد وكيانها الدينى والقومى .

كان الغرض من الظهير البربرى

١ — ادخال القبائل البربرية فى دائرة اختصاص المحاكم الفرنسية فى كل ما يرجع للقضايا الجنائية .

٢ — احلال الأعراف الجاهلية محل الشريعة الإسلامية فى مسائل التجارة والميراث والحالة المدنية .

وبمقتضى ذلك أصبح قسم من المغاربة خارجين عن التشريعات السلطانية، مع أن السلطان هو الحارس على السيادة المغربية . كما أن سلب جلالته من اختصاصاته قسم البلاد إلى فئتين عرب وبربر زيادة على ما فى هذه السياسة والمساس بالشريعة الإسلامية وبالثقافة الدينية و باللغة العربية . وعلى اخضاع القبائل البربرية إلى إدارة خاصة تختلف فى نظامها وفى أساليبها عما هو متبع فى بقية القطر .

قدر الشباب الوطنى الخطر الذى يهدد البلاد من تنفيذ أغراض هذه السياسة وتطبيق تشريعاتها فواجه الشعب بتوضيح الغاية التى ترمى إليها الحماية من عملها وسرعان ما انبعث الوعى القومى فى نفوس الناس وبدأت الاجتماعات والمظاهرات فى المساجد والمنازل الكبرى وانعقد فى المجلس البلدى بفاس مؤتمر قام بانتخاب وفد يمثل العلماء والأعيان وقادة الحركة ، وسافر الوفد للرباط يحمل لجلالة السلطان عريضة تحتوى على المطالب التى حررها المؤتمر وهى :

١ — إلغاء التشريعات المتعلقة بالظهير البربرى .

٢ — وحدة التشريع والإدارة فى جميع المغرب .

٣ — تركيز جميع الموظفين فى يد السلطان وحكومته .

وكان رد الفعل شديداً فى نفس السلطة الفرنسية التى لم تتأخر عن القبض على أغلبية أعضاء الوفد ومختلف اللجان التى تشكلت فى عموم البلاد لتنسيق هذه الحركة الفتية .

وقد ردد الشرق العربى والإسلامى صدى الاحتجاجات المغربية والقمع

الفرنسي . وقامت مظاهرات احتجاجية فى سائر الأنحاء وتأسست عدة لجان ومؤتمرات لتأييد قضية المغرب .

ولكن السلطة الفرنسية لم تتعظ بنتائج هذه الغلطة فاستمرت فى سياستها وأخذت تقاوم الروح الوطنية بصفة عامة فاتجة الشباب لجمع كلمة الشعب ومضاعفة نشاطه . وكان العمل هذه المرة فى صورة تنظيم شعبي وصحافة تدافع عن المصالح المغربية فى الداخل والخارج ، وهكذا أسست مجلة (المغرب) فى باريس وجريدة (عمل الشعب) فى فاس ، بالفرنسية . وجريدة (الحياة) ومجلة (السلام) بالعربية . فى تطوان .

ولإعطاء الحركة صبغة إيجابية تبعد عنها كل اتهام بالسلبية أو بمجرد الرغبة فى الانتقاد وضعت — بعد استشارة شعبية واسعة — دفتر المطالب المغربية وقدمته فى فاتح سبتمبر سنة ١٩٣٤ للحكومة الفرنسية ولجلالة السلطان . وتتلخص المطالب التى يحتوى عليها برنامج الإصلاحات المغربية فيما يأتى :

١ — تطبيق المعاهدات التى بين المغرب وبين فرنسا وإلغاء كل مظاهر الحكم المباشر .

٢ — الحاق المغاربة بجميع الإدارات ومراكز السلطة .

٣ — الوحدة القضائية والإدارية لجميع المغرب .

٤ — الفصل بين السلطات التى تدخل فى اختصاص الباشوات والقواد .

٥ — تأسيس مجالس بلدية وإقليمية ومجلس وطنى كل أعضائها من المغاربة (المسلمين واليهود) .

وقد قامت كتلة العمل الوطنى التى قدمت هـذا المشروع بنشاط عظيم للعمل على تحقيقه فصادفت استجابة شعبية عظيمة خصوصاً فى وسط الصناع والعملة والفلاحين . وبدأت تعمل زيادة على ذلك على تنفيذ بعض أجزاء البرنامج بنفسها معتمدة على جهود الشعب . وهكذا أسست فى أغلب

المدن والقرى المغربية مدارس قرآنية مجددة يرجع لها الفضل فى حماية الثقافة العربية وخلق الوعى القومى فى قسم كبير من الشباب .

وفى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٦ على أثر تشكيل حكومة الجبهة الشعبية فى فرنسا عقدت الكتلة مؤتمراً وطنياً فى الرباط قررت فيه مطالب مستعجلة طلبت من الإقامة العامة تنفيذها وقررت أن تقوم بعقد اجتماعات فى مختلف المدن المغربية واستكتاب عرائض التأييد لها من الشعب .

وعلى أثر اجتماع عظيم عقدته فى الدار البيضاء تدخلت السلطة واعتقلت ثلاثة من قادة الحركة فأعلن الاضراب العام وقامت المظاهرات فى كل جوانب المغرب ونشبت المعارك بين الجيش والشعب واضطر الجنرال نوجيس للتراجع وإطلاق سراح المسجونين . وسمح لأول مرة فى المنطقة الفرنسية بالمغرب بإصدار أربع جرائد باللغة العربية وواحدة باللغة الفرنسية .

انتهزت الكتلة فرصة النجاح التى حصلت عليه وقررت أن تنظم نفسها وتعقد مؤتمراً للمصادقة على لائحتها الداخلية ، وتنتخب مجلسها التنفيذى . وفعلا تم انتخاب علال الفاسى رئيساً للكتلة التى فتحت مركزها العام بفاس وأخذت تستكتب الأنصار من كل جهات المغرب . ولكن السلطة الفرنسية انتهزت فرصة انشقاق الأستاذ الوزانى عن الكتلة بمجرد إعلان نتيجة الانتخاب المذكور فاتهمت اللجنة التنفيذية برغبتها فى احداث انقلاب حكومى بالقوة وأقفلت مركزها العام . ولكن سرعان ما عاد الوطنيون لتأسيس الحزب الوطنى برياسة علال الفاسى بينما أسس الوزانى اللجنة القومية . أصبح الحزب الوطنى يمثل بنشاطه العظيم وانضواء النخبة العاملة تحت لوائه الأغلبية الساحقة فى البلاد ، وكان أساس عمله الاستقلال ولكن عن طريق تحقيق برنامج الاصلاحات المغربية وعلى أساس احترام الإسلام ووحدة البلاد والعرش العلوى والحريات الديمقراطية .

قاد الحزب عدة حركات موازية للدفاع عن الفلاح والصانع وتنظيم

العملة والشباب ومقاومة الاعتداءات التى تقوم بها الادارة الفرنسية على الاسلام والثقافة العربية . ولم تمر سنة واحدة على تأسيس الحزب الوطنى حتى كانت الادارة قد سجنت من أنصاره فى الحواضر والبوادى عشرات الآلاف . وحتى شهد المغرب عدة معارك دموية من أهمها معارك مكناس فى ١٨ مارس ١٩٣٧ ومعارك الخميسات فى ٢٢ أكتوبر من نفس السنة . وأوقفت السلطة الصحف العربية والفرنسية الوطنية التى كانت أباحت نشرها . كما منعت الدروس العامة اليومية التى كان يلقيها رئيس الحزب فى جامعة القرويين . فلم يسع الحزب إلا أن يعقد مؤتمراً خارقا للعادة فى الرباط حضره ممثلون لكل فروع الحزب وقرر توجيه الحركة نحو المعارضة المطلقة لسياسة الحماية إلى أن يعترف للشعب المغربى بحقوقه المغصوبة .

وما علم الجنرال نوجيس بقرار المؤتمر حتى أمر باعتقال اللجنة التنفيذية وإرسالها لمراكز مختلفة فى الصحراء بينما نفى رئيس الحزب إلى الجابون فى إفريقيا الاستوائية الفرنسية ، وقد اندلعت الثورة فى جميع أنحاء المغرب ووقعت اصطدامات دامية وعنيفة بين الجيش الفرنسى وبين الوطنيين فى فاس والرباط والقنيطرة والدار البيضاء وغيرها من المدن المغربية واحتل الجنرال بلان حاكم الناحية الفاسية هاته المدينة بعد صراع دام عدة أيام . ولا يزال مركز الحزب الوطنى العام محتلا بالجندى حتى اليوم .

دخل العمل الوطنى فى طور الخفاء حيث استمر طيلة الحرب يتقلب فى مختلف المظاهر الاجتماعية والسياسية التى سمحت بها الظروف بينما كان مبعوثو الحزب فى فرنسا وفى الشرق العربى يبذلون كل ما يستطيعونه من جهد لفضح الدسائس الفرنسية وتنوير الرأى العام بحقيقة ما يجرى فى البلاد .

وتجلت شخصية السلطان محمد الخامس عظيمة فى وقت الحرب حيث استطاعت أن تنتهز الفرصة القائمة فتثبت مركز العرش فى الشعب وفى صف

الحلفاء ، وتعمل على توسيع نشر التعليم بتدشين المدارس العربية وتقريب النخبة المثقفة لمراكز المهمة فى الحكومة . وقد رفض السلطان التضامن مع الجنرال نوجيس فى مقاومته لنزول الحلفاء ورفض الخروج من العاصمة وبذلك أكد تمسك المغرب بمبادىء الحرية وحقه فى أن ينال حظه من آثار الكفاح الذى قام به فى صف الحلفاء . وقد بذل الرئيس روزفلت وعده للسلطان حينما اجتمع به فى الدار البيضاء بتقدير موقف المملكة الشريفة ومساعدتها على نيل حقوقها بعد النصر . ولكن تلك الوعود لم تجد أى وفاء لا من أمريكا ولا من بقية الحلفاء .

وبينما كانت الجيوش الإنجليزية الأمريكية تسلم شمال افريقيا لفرنسا من جديد كان الشعب المغربى يعلن فى وثيقة الاستقلال التى رفعها للسلطان يوم ١١ يناير سنة ١٩٤٤ وفد يمثل الحزب الوطنى وكل الحركات والهيئات الموجودة بالمغرب والشخصيات المستقلة وكان ذلك ميلاد حزب الاستقلال .

يشتمل ميثاق حزب الاستقلال على :

١ — المطالبة بالاستقلال .

٢ — إقرار الملكية الدستورية كنظام للمملكة .

٣ — التعاون بين الملك والشعب على تحرير البلاد وتحقيق الإصلاح المنشود بصفته أمراً داخلياً لا حق للفرنسيين بالتدخل فى أمره .

وهكذا وضع الحزب حداً للتجربة التى قامت بها الحركة الوطنية من قبل وهى سياسة المطالبة بالإصلاح كوسيلة لتحرير البلاد . إذ اقتنع الجميع أن نظام الحماية لا يمكن أن يحقق أى إصلاح تنشده الأمة وأنه لابد من الاستقلال لتنفيذ ما يصبو إليه الجميع من برامج الإصلاح .

قابلت السلطة إعلان هذا الميثاق وتضامن الأمة معه بقمع لا مثيل له فاعتقلت الحاج أحمد بلافريج أمين عام الحزب ونخبة من رفقائه . ولما اندلعت المظاهرات التضامنية من صميم الشعب أطلقت جيوشها التى لم تترك وسيلة

من وسائل القوة إلا واستعملتها على مرأى ومسمع من جيوش الحلفاء المرابطة فى البلاد .

وقد قتل عشرات من المواطنين وجرح مئات كما اعتقل خمسة آلاف من الاستقلاليين من بينهم الوزراء والرؤساء والعلماء ومختلف طبقات الشعب وحكم على عدد من الشباب المغربى بالموت ونفذ إعدامهم فى فجر يوم عيد المولد النبوى .

وإزاء قوة الحركة الشعبية اضطرت الحكومة الفرنسية إلى تغيير المقيم العام السفير بيو وتعيين مسيو لابون خلفاً عنه فدشن المقيم الجديد عهده برد علال الفاسى زعيم حزب الاستقلال من منفى الجابون والحاج أحمد بلافريج أمين الحزب العام من منفاه بكورسيكا ، كما أذن لمحمد الوزانى أمين عام الحركة القومية بالدخول من مقر إقامته الإجبارية « بإيزّر » فى نواحى « فاس » .

استمر حزب الاستقلال يوالى نشاطه الاجتماعى العظيم ففتح عدة مدارس ومعاهد وأعاد تنظيم الشباب والجماهير المغربية ، وكان أهم عمل سياسى قام به هو معارضته الدائمة لسياسة الاستغلال الاستعمارى والاصلاحات الموجهة التى أصبحت فرنسا تحرص على تصديقها لتثبيت قدم نفوذها فى البلاد .

كان المسيو لابون يرغب فى أن يصبح كما عبر هو — ليوطى المغرب الاقتصادى — وكانت سياسته ترمى لتاميم كثير من الثراء الوطنى المغربى للحكومة الفرنسية كما أنه من الوجهة السياسية كان يرى — حسب ما تجد ذلك فى التقرير الذى قدمه للحكومة الفرنسية ١٩٤٦ — ضرورة تطبيق الاصلاحات التى سبق أن نجزت فى تونس . وعلى الصفة التى نجزت فيها . ولذلك قرر تكوين حكومة مغربية مختلطة ومجالس بلدية ومركزية مختلطة نصفها من المغاربة ونصفها من الفرنسيين . ولكن معارضة الحزب لسياسته ورفض السلطان لتذييل مشاريع الاصلاح التى عرضها عليه أدت إلى فشله فى تطبيق التجربة التونسية على المغرب .

كان من مظاهر السياسة التى اتبعها السلطان محمد الخامس وأيده الشعب فيها عمله على تثبيت وحدة البلاد وإقرار سيادته على عموم المناطق المغربية. وطبقاً لذلك قرر أن يقوم بزيارة للنطقتين الخليفية والطنجية وبعد صراع عنيف استطاع أن يحدد يوم ٩ أبريل سنة ١٩٤٧ لرحلته الوطنية التاريخية.

وقد أبت السلطات الاستعمارية إلا أن تخلق الوسائل التى من شأنها عرقلة هذه الرحلة أو تنغيصها وتولى بونيفاس جلاد الدار البيضاء ورئيس ناحيتها المعروف كبر الجريمة التى ارتكبها الجيش الفرنسى فى المدينة البيضاوية ذلك أن فرق السنغال وقسما من الجنود الفرنسيين نزلوا صحبة ضباطهم بمناسبة عطلة الربيع فأوقعوا فى المدينة مذبحة استمرت أربعاً وعشرين ساعة قتل فيها مئات من الضحايا وارتكب العسكر كل ما يمكن من ضروب الوحشية الفرنسية. وعلى الرغم من الاتصالات التى قام بها الأعيان مع بونيفاس فقد أبى الجلاد الفرنسى أن يتدخل لتوقيف المذبحة. كما أن البوليس الفرنسى لم يحرك ساكناً رغم رؤيته للضباط وصفوف الضباط الفرنسيين وهم يصدرون أوامر القتل. ولم يكن لهذه المقتلة من سبب ظاهر — وإن زعمت السلطة أن أصلها مجرد مناوشة بين بعض الجنود وبعض السيدات — ولكن خروج الجيش مسلحا وفى سيارات الجيب ومعه ضباطه دليل على أن الأمر بيت بليل لإفساد البرنامج الملكى. وتنغيص الرحلة.

ورغما عن كل المظاهرات والاحتجاجات التى قام بها الشعب ضد الفرنسيين فقد أبى الملك إلا أن ينجز رحلته فاستقبله شعب المنطقة الخليفية وصاحب السمو مولاى الحسن بن المهدى خليفة جلالته ورجال الحكومة فى شمال البلاد بمدينة أصيلا استقبالا حافلا أكد ولاء هذا الجزء من الوطن للعرش وتمسكه بوحدة البلاد. وقد تبودلت خطبتان بين صاحب الجلالة وبين سمو الخليفة، ثم واصل جلالته السير إلى طنجة فاستقبله الشعب بكل ما يتصور من الولاء والانبساط. وفى يوم ١٠ أبريل ألقى جلالة الملك خطابا عظيما فى ساحة قصر المندوبية الشريفة بحضر جماهير الشعب وممثلى

الدول الأجنبية وجواليها . وقد أكد العاهل فى هذا الخطاب التاريخى وحدة المغرب فى ظل العرش ورغبة الوطن المتحد فى الحصول على كامل حقوقه كما أكد أن المغرب جزء لا يتجزء من البلاد العربية .

وفى استقبالات السلطان لممثلى الدول الأجنبية أكد الاعراب عن مطالب البلاد وعن رغبة الدولة الشريفة فى المحافظة على علاقاتها التاريخية مع جميع الدول الأجنبية .

لم يذكر السلطان أية كلمة تنويه أو شكر لفرنسا فاعتبرت الحكومة الفرنسية ذلك تحدياً لها . كأن الواجب على سلطان المغرب هو الإعلان عن ولائه لفرنسا وفى منطقة الغربية ليست تحت حمايتها، وقد احتجت على موقف الملك وأثارت حملة طائشة فى صحفها وعلى أفواه الرسميين من رجالها ثم حملت مسئولية ذلك لمسيو لابون مقيم فرنسا العام فى المغرب فأعفته من منصبه وعينت مكانه الجنرال جوان ليثبت بدوره السلطة الفرنسية فيما زعموا .

أما حزب الاستقلال فكان قد أرسل لفرنسا وفداً متركباً من الأساتذة الحاج عمر عبد الجليل وأحمد الحيانى وعبد الكريم بن جلون . لشرح الوضع القائم فى البلاد منذ نهاية الحرب وكان الوفد موفقاً فى الأعمال التى قام بها لتنوير الرأى العام الفرنسى وربط صلات مع النخبة الفرنسية الجديدة وبعد رجوع الوفد كلف الحزب الأمين العام الحاج أحمد بلا فريج ليواصل نفس النشاط بمساعدة الأستاذ عبدالرحيم أبو عبيد مندوب الحزب فى فرنسا إذ ذاك ، وبعد أن قضى شهرين فى القيام بواجبه رجع الأمين العام لحضور حفلات طنجة .

وقرر الحزب بعد حوادث البيضاء وبعد الحملة الفرنسية على خطاب السلطان إرسال علال الفاسى زعيم حزب الاستقلال لباريس لبذل آخر جهد لاقناع فرنسا بحسن نية الوطنيين ، وقد قام هو الآخر باتصالات

ودعاية واسعة النطاق ولكنه شعر بالاتجاه الجديد الذى وضع فيه بيدو وزير خارجية فرنسا علاقة فرنسا بالمغرب . مذ عين عسكرياً عنيفاً وأعطاه ورقة بيضاء ليوجه سياسته ضد السلطان وضد الوطنيين ، وكان الخطاب السلطانى قد عبر عن الاتجاه المغربى الصحيح الذى هو العروبة الخالصة .

وصل علال الفاسى إلى القاهرة يوم ٢٥ مايو وقام هو وأصدقاؤه فى مكتب المغرب العربى باستقبال الأمير عبد الكريم الذى كان ماراً فى طريقه إلى فرنسا فأعرب عن رغبته هو وأسرته فى الالتجاء لمصر ، وقبلت الحكومة المصرية طلبه فكان لنزوله صدى عظيم فى الأوساط السياسية فى العالم كله ، وأفقد ذلك الجنرال جوان بداهته السياسية التى كان سيمضى عليها .

لقد كان الجو الذى خلقه نشاط القاهرة عظيما جداً إلى حد أنه عرقل خطة المسيو بيدو أمدا غير قصير

وصل جوان للرباط وأخذ يوالى خطبه فى عبارات عامية ليس فيها من الأدب ولا من الدبلوماسية شيء ، وكان كل همه أن يؤكد قوة فرنسا وعزمها على القيام باصلاحات تغير نظام الحماية غير الأبدى وتذهب بالمغرب إلى نظام المشاركة فى الاتحاد الفرنسى . أما برنامجه فهو صد المغاربة جميعا عن فكرة الاستقلال والاتجاه نحو الجامعة العربية ومحاولة نقل السلطة التشريعية من يد الملك إلى مجلس وزراء مختلطة وتطوير نظام البلديات إلى مجالس منتخبة نصفها من الفرنسيين والنصف الثانى من المغاربة ، وتأسيس المجالس الإقليمية والمجلس النيابى المركزى على هذا الأساس . ويعنى ذلك تطبيق البرنامج الذى وضعه مسيو لابون لتونسة المغرب الأقصى .

وقد كان نشاط الحزب فى هذه المرحلة فى الداخل والخارج منصباً على عرقلة محاولات الجنرال جوان ومقاومة إصلاحاته التى ترمى إلى تثبيت السيادة المزدوجة فى البلاد ، وكان جلالة السلطان يستجيب لرغبة شعبه التى تعبر عنه مذكرات الحزب وعرائض التأييد الشعبية فيمتنع عن المصادقة

على كل تلك المشروعات الفرنسية على الرغم مما يقوم به جوان من ضروب الاغراء والتهديد . واتبع جلالته أسلوب تشكيل اللجان المخزنية لدراسة المشروعات التى ترسلها له الاقامة العامة فكانت اللجان تدرس المشروع ثم تضع له المشروع المعاكس الذى يقوم على أساس السيادة المغربية الكاملة ومعارضة كل ما ينقص من اختصاصاتها أو مظاهرها . فتقر الحكومة المغربية مشروع اللجنة ويصادق عليه الملك فيصبح من بعد عقيدة قومية يعتبر الخارجون عليها فى نظر الشعب ممن خانوا الأمانة واصطفوا فى جانب المستعمر .

وإزاء تصلب القصر الملكى وتوالى الاصطدامات بين الملك وبين الجنرال جوان فكرت فرنسا فى دعوة العاهل لزيارة الديار الفرنسية عسى أن يخفف اجتماعه بالوزراء واحتفاء الجمهورية به من حدة معارضته . واشترط السلطان أن يترك له اختيار ديوان ملكى خاص لمصاحبته فى رحلته ، وأن تقبل الحكومة الفرنسية التفاوض معه حتى لا يكون سفره مجرد فسحة للمجاملة .

وما وصل جلالته لباريس يوم ١٠ من أكتوبر مصحوبا بوزرائه وببعض القواد والباشوات وبديوانه الخاص حتى قدم يوم ١١ من نفس الشهر لرئيس الجمهورية مذكرة ينتقد فيها أسلوب الحماية ويطالب بإلغاء معاهدة ١٩١٢ وقد درس مجلس الوزراء هذه المذكرة فى جلسته يوم ٣١ اكتوبر ووضع الجواب الذى يصرح برغبة فرنسا فى مواصلة مهمتها فى حماية المغرب ولكنها مستعدة لإدخال بعض الإصلاحات التى تدرسها لجنة فرنسية مغربية . فاجتمع مجلس الوزراء المغربى فى باريس واتفق مع جلالة السلطان على تقديم مذكرة ثانية تعرب عن أسف الملك وحكومته على وجود خلاف أساسى بين الدولتين . وتؤكد أن عهد المجادلة فى الاصلاحات الجزئية قد انتهى وتطالب من جديد باستقلال المملكة وعقد معاهدة تحالف معها .

رجع السلطان لبلاده مرفوع الرأس وإن لم يكن لعمله نتيجة أكثر من

القيام بواجب المطالبة بحقوق البلاد كاملة غير منقوصة فاستقبله الشعب استقبالا حافلا وجاء بعد ذلك موعــد حفلات عيد العرش فأقامها الشعب بكيفية لم يتقدم لها مثيل ، ولم يتأخر الخطباء والشعراء عن تأكيد تضامن الأمة مع ملكها فى مطالبه التى عبر بها فى الواقع عن إرادة الشعب .

وظهرت وحدة الأمة فى التفافها حول السلطان وحول المطالبة بالاستقلال فلم يسع فرنسا إلا أن تثوب لأسلوبها التقليدى الذى هو الاستعمال الدائم للقوة .

وانعقد مجلس شورى الإقامة العامة فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ وما بعدها وكان الممثلون المغاربة المنتخبون قد قرروا وضع حد لسياسة المطالبة الهادئة التى استمرت ثلاثة أعوام دون جدوى ، فألقوا عدة خطب وتقارير فى المجلس ترمى إلى توضيح فشل الحماية وفشل سياسة التعاون معها ، واستخلصوا أنه لا حل لقضية المغرب إلا بتغيير النظام القائم وإعلان الاستقلال ، ولم يستطع الجنرال جوان أن يتحمل هـذا الهجوم الذى يؤكد موقف الأمة من كل إصلاح جزئى . فطرد السيد محمد الأغزاوى من المجلس بعد أن منعه من إلقاء خطابه وتضامن الأستاذ أحمد اليزيدى والسيد محمد العراقى وأغلب الأعضاء المنتخبين معه فى الانسحاب ، ثم تقدموا للقصر الملكى فاستقبلهم جلالة السلطان بغاية الابتهاج .

وقررت الإقامة العامة الانتقام من الملك ومن الشعب فنظمت حملة صحفية واسعة النطاق للنيل من الملك ومن حزب الاستقلال ، وتقدم الجنرال إلى صاحب الجلالة يوم ٢٦ يناير ١٩٥١ ليلة سفره لأمريكا صحبة رئيس الحكومة الفرنسية وقدم إليه مطالب فرنسا منه وهى :

١ — التبرؤ من حزب الاستقلال .

٢ — طرد أعضاء الديوان الملكى وبعض كبار الموظفين .

٣ — توقيع المراسيم الموقوفة .

وأعلن المقيم للملك أنه إذا لم ينفذ هذه الطلبات فيجب أن يستعد للتنازل عن العرش وإلا خلع بالقوة فرفض جلالة الملك الطلب كما رفض التنازل عن العرش وفى يوم ١٢ فبراير عاد الجنرال من أميركا لجدد تهديده ومطالبته للسلطان وأعلنت الإقامة العامة إزاء رفض الملك مرة أخرى قطع العلاقة بين دار فرنسا وبين القصر. وحاصرت الملك فى قصره بقوات فرنسية كما أرسلت الخيالة لاحتلال كافة المدن التى ينتظر أن تندفع فى مقاومة الاعتداء الفرنسى الجديد. وبمجرد ما وقع الملك بروتوكول يعد فيه بدراسة المطالب الفرنسية رفع الحصار وعادت الفرسان لأماكنها.

ولكن الشعب لم يرعو عن الاحتجاج والتظاهر واهتز العالم الإسلامى لخطر الموقف الفرنسى واحتجت الحكومات والمجالس النيابية والشعوب فى كل البلاد العربية وأعلن جلالة الملك لمبعوث الأهرام المرحوم محمود عزمى أن توقيع البروتوكول كان عن طريق الإكراه، وأرسلت الجامعة العربية ونقابة الصحافة المصرية والمؤتمر الإسلامى من الباكستان وفودا وممثلين لدراسة الحالة فى المغرب ولكنهم لم يستطيعوا مجاوزة حدود طنجة وقد أقمنا لهم عدة استقبالات ومظاهرات تبين مقدار تعلق المغرب بالجامعتين العربية والإسلامية.

وانتهز فرع حزب الاستقلال بطنجة موعد عيد الجامعة يوم ٢٦ أبريل فأقام مظاهرة عظيمة سار فيها أكثر من ثلاثين ألفاً وألقيت فيه خطاباً تحدثَ عن الموضوعات القائمة وأعلن ضرورة تعاون الكتله الافريقية الأسيوية وكانت أعلام دول هذه الكتلة من ليبريا إلى الصين تخفق فى يد الكشافة الإسلامية والشباب الوطنى. وكان ذلك بدء قيام الحركة الجديدة التى تعمل لتعاون شعوب افريقيا وآسيا ودولها. وسيذكر التاريخ هذه الخطوة العظيمة التى كان للأزمة المغربية الأولى فضل انبثاقها بفضل عمل حزب الاستقلال فى مدينة طنجه.

تابعت الجامعة العربية حركة الكفاح المغربى بغاية العناية وعظيم الرعاية

وقد قام الدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية المصرية وعبد الرحمن عزام الأمين العام للجامعة بكل ما يمكن من التأييد الأدبي لقضيتنا . وبمجرد ما وصلت للقاهرة فى شهر أغسطس سنة ١٩٥١ وجدت من عطف الرجلين وحسن استماعهما ما يجب على أن أسجله بلسان الشكر ، وقد طفت فى أنحاء العالم العربى لشرح ما جد من الأحداث فى قضية البلاد وإقناع العرب بضرورة عرض قضيتنا على الأمم المتحدة وفعلا قررت اللجنة السياسية للجامعة المنعقدة فى الأسكندرية فى منتصف سبتمبر ١٩٥١ أن تعرض دول الجامعة متحدة قضية خرق فرنسا لحقوق الإنسان فى مراكش .

وعلى الرغم من أن دورة باريس المنعقدة فى اكتوبر من نفس العام قررت تأجيل النظر فى تسجيل القضية المغربية فقد شهدت الجمعية العامة صراعا عنيفاً بين الدول العربية والأسيوية والحرة من جهة وبين الفرنسيين وحلفائهم فى الاستعمار من جهة أخرى . وقامت الوفود العربية ووفد الجامعة بجهود قوية للدعاية لقضية المغرب وكان الاحتفال بعيد العرش المغربى الذى أقامه حزب الاستقلال موسماً عظيما خطب فيه وزير الخارجية المصرية ومختلف الشخصيات العربية . ولكن السلطة الفرنسية رفضت لممثلى حزب الاستقلال أن يحضروا عرض قضيتهم فى فرنسا وإن سمحوا لممثلى الأحزاب الأخرى ما عدا حزب الإصلاح الوطنى بالحضور .

استمر الصراع بعد ذلك فى شكل مذكرات وعروض يقدمها جلالة السلطان للحكومة الفرنسية أو تقدمها هى له وكانت مطالب السلطان تحتوى دائما على :

١ — إعداد الجو الذى يمكن معه الدخول فى مفاوضات وذلك برفع حالة الطوارىء والاعتراف بالحريات العامة للمغاربه وبحق تأسيس الأحزاب والنقابات القومية .

٢ ــ قبول فرنسا لمبدأ إلغاء الحماية وإعلان الاستقلال .

٣ ــ تشكيل حكومة مغربية محض يختار أعضاؤها جلالة السلطان وحده. من غير تدخل الإقامه العامة .

٤ ــ الدخول فى مفاوضات بين الحكومتين على أساس الاستقلال ووضع نظام تحالف للعلائق الفرنسية المغربية .

أما فرنسا فكانت دائما تجيب بالرفض وتعرض مطالب معاكسة من شأنها أن تفكك وحدة البلاد الادارية وتنفذ الاصلاحات التى تعطى للفرنسيين حق الاشتراك فى المنظمات السياسية الحرة المغربية

وكان الجنرال جيوم الذى حل محل أستاذه جوان فى أواخر أغسطس سنه ١٩٥١ أشد معارضة فى تحقيق مطالب المغرب وأعظم تبجحا وأقوى سلاطة لسان ، ولذلك كان من الصعب أن يقدر الأسلوب الرقيق الذى يستعمله صاحب الجلالة ورجال الحركة الوطنية فى تفهيم وجهة نظرهم ، وقد أعرب جلالة السلطان فى الجواب الذى بعث به للحكومة الفرنسية عن مطالبها المعاكسة معربا عن أسفه لكون فرنسا لا تعير التفاتا لرغبات المغرب التى يعبر عنها عاهله ، ومنبها لها إلى أن ما عرضته من اصلاحات سيؤدى عمليا إلى توزيع (السيادة المغربية) وبذلك وضع العاهل الخلاف الفرنسى المغربى فى مركزه القضائى الرسمى .

وفى ٨ ديسمبر ١٩٥٢ قتل فرحات حشاد زعيم النقابات العمالية فى تونس فقرر حزب الاستقلال والاتحاد النقابى المغربى الاضراب العام تضامناً مع القطر الشقيق ، ولكن السلطة العسكرية الفرنسية نفذت ما أمر به جلاد البيضاء بونيفاس فأرسلت جيوشها للقيام بمذبحة عظيمة فى هذه المدينة كانت نتيجتها قتل زهاء الأربعة آلاف من الوطنيين المغاربة واعتقال زعماء حزب الاستقلال والاتحاد النقابى وآلاف الأنصار . ومنع حزب الاستقلال وتوقيف جميع الجرائد الوطنية بالعربية وبالفرنسية وتشريد الوطنيين وتعذيبهم وسجن آلاف المواطنين .

وقدكان لأحداث الدار البيضاء أثرها الفعال السياسى لا فى الوسط المغربى فحسب ولكن فى أوساط العالم المتمدين بما فى ذلك فرنسا نفسها . إذ استنكر كل الأحرار فى أنحاء الأرض العمل الوحشى الذى قامت به السلطات الفرنسية فى البيضاء ، وأعلن بعض الأحرار من الفرنسيين المقيمين فى المغرب هذا الاستنكار . ولكن الإدارة الاستعمارية نفت أربعين من (المستعمرين غير المرغوب فيهم) إلى خارج حدود البلاد . ولكن الغرض الذى قصدت إليه السلطة من كل هذا لم يقع لأن مسألة مراكش وضعت على بساط البحث فى الأمم المتحدة فى دورتها المنعقدة فى أكتوبر — ديسمبر سنة ١٩٥٢ وقررت الجمعية العامة بأغلبية الأصوات اختصاصات المنظمة الدولية فى دراسة القضية كما قررت التوصية بإنماء المنظمات السياسية الحرة للمغاربة وذلك ما يعنى استنكار ازدواج السيادة أو إشراك الفرنسيين فى المنظمات المغربية .

سار جيوم فى تنفيذ البرنامج الذى وضعه بوايه دى لاتور من أجل توطيد دعائم الاستعمار الفرنسى وهو القضاء على حزب الاستقلال ثم على جلالة السلطان ، وقد بدأ جيوم يدبر المؤامرات الشكلية التى تخوله إبعاد الجالس على العرش خصوصا بعد أن صمد الملك للمطالبة الفرنسية ورفض كل تنازل عن حقوق السيادة أو حتى عن حقه هو فى عرش أسلافه الكرام . وقد زعم جيوم أن ثلة من القواد والباشوات قدموا عريضة من تلقاء أنفسهم يطلبون فيها من المقيم العام خلع سلطان البلاد متجاهلا أنه لا القواد ولا المقيم العام يملكون الحق فى أن يقولوا كلمتهم فى هذا الميدان لأن المقيم العام الفرنسى وأمر العرش مسألة مغربية ولأن المختص ببيعة السلاطين فى المغرب الأقصى هم العلماء الرسميون فى جامعة القرويين . وقد جدد هؤلاء بيعتهم للملك الشرعى وأفتوا بكفر الخارجين عليه لأنهم يعملون لحساب الأجنبى وفى سبيل غاية تضر بالإسلام وبالمغرب . وقد بذل الشعب جهوداً جبارة لتوقيف الجريمة التى أمر مسيو بيدو وزير الخارجية الفرنسية

الجنرال جيوم بتطبيقها وهى اعتقال العاهل المغربى وأسرته ولكن يبدو أصر على تنفيذ خطة سادته الرأسماليين المهيمنين عليه وعلى تراث فرنسا والبلاد التابعة لها . وقد أجاب اللذين توسطوا لديه من المسيحيين باسم مصلحة فرنسا عساه يرجع عن غيه بأن الحرب القائمة فى المغرب هى حرب بين الصليب وبين الهلال ولا يمكنه أن يترك الهلال ينتصر على الصليب .

وفى يوم عيد الأضحى المبارك يوم ١٩ أغسطس سنة ١٩٥٣ تقدم الجنرال جيوم محفوفا بكتيبة مسلحة إلى القصر الملكى فى الرباط وقبض على سلطاننا الشرعى وأسرته وزج بهم فى طائرة عسكرية فرنسية أقلتهم إلى كورسيكا ريثما ينقلون بعد إلى مدغشقر ، ونصب الجلاوى ومن معه بأمر فرنسا محمد بن عرفة لصيقا على العرش وعادت الثورة ثورة الفدائيين المغاربة ضد الاستعمار والخونة لمواصلة الجهاد الذى بدأه ماء العينين والحجامى وموحا وحمو وعبد الكريم .

— ٦ —

تحدثنا فى كل ما سبق عن الجهود التى تبذلها الحركات الوطنية لتحرير البلاد ومقاومة الاستعمار ، أى عن كل ماله صفة الكفاح السياسى فى المغرب العربى ، ولم نشر إلا عرضا لبعض المظاهر الاجتماعية والثقافية للعمل الوطنى فى البلاد ، وأعتقد أن الموضوع سيبقى ناقصا إذا لم ننبه ولو فى إيجاز لطبيعة الجهود الشعبية التى تنظمها الحركات المغربية لتحسين حالة الشعب ماديا وأدبيا وإعداد المواطن الصالح للتمتع بالحياة الحرة الكريمة فى مغرب الغد المستقل الناهض .

وقد أشرنا إلى أن الشيخ الثعالبى كان فى عداد السلفيين الذين عملوا على تنوير الذهن فى تونس وفتح بعض المدارس الحرة التى مازالت تواصل مهمتها . ولكن يبدو أن الحركات السياسية التونسية لم تو ال عمله فى إصلاح المدارس وتشييدها ، واكتفت بتنظم الطلبة فى جمعيات تهتم بمستقبلهم.

وبالتوجيه الصالح لهم والبحث عن ضروب مساعداتهم المادية واقراضهم .

وأما فى الجزائر فجمعية العلماء المسلمين التى ليست هيئة سياسية وإن كان أغلب أعضائها من أنصار مختلف الأحزاب الجزائرية لم تأل جهداً فى خدمة الثقافة العربية بتشييد المدارس القرآنية المجددة والمعاهد العلمية وإيفاد البعثات الدراسية لمراكش وتونس ومصر والعراق بقصد الكرع من ينابيع المعرفة وتخريج قادتها فى الجزائر . وأعتقد أن جهد الجمعية فى هذا الصدد غنى عن التنويه لأن آثاره بادية لكل أحد . ولكنها ما كانت لتنجح لولا تأييد الحركات الوطنية الجزائرية لها ووقوفها فى صفها فى كثير من الأزمات التى مرت عليها ، ولأن الوطنيين الجزائريين يعتبرون الجمعية حركة موازية لهم تعمل للغاية التى يعملون لها ويجاهدون فى سبيلها . وأما فى مراكش فإن الحركة الوطنية فى مختلف أطوارها جعلت فى أول مهامها شأن التربية والتعليم والبعث الثقافى فمنذ بدأ الوعى القومى ينمو فى نفوس الشباب وهو يعمل على تأسيس المدارس العربية الحرة والنضال عن المعاهد الإسلامية وبذل الجهد لإصلاحها وإدخال النظم الحديثة عليها ، وقد سجل الحزب الوطنى فى هذا السبيل صفحات تاريخية تعتز بها الحركة الوطنية . ولحزب الاستقلال اليوم لجنة خاصة بالتعليم تشرف على أزيد من مائتين وخمسين مدرسة ابتدائية وثانوية وعلى أقسام تكميلية للبنين وللبنات كان له فضل تأسيسها والقيام بإدارتها . وعلى الرغم مما يعانيه التعليم العربى الحر من ضغط المستعمر فالذى لا شك فيه أننا سائرون إلى ما يضمن مستقبل الثقافة العربية والانتصار على كل ما يقف فى طريقنا من عقبات ، وقد اضطرت الإدارة للاعتراف بالشهادة الابتدائية والكفاءة العربيتين بعد رفض دام عشرين عاماً لم نقف أثناءها عن السير لتحقيق المرام . ولا تزال السلطة تمانع فى الاعتراف بالبكالوريا العربية التى يعدها تلامذتنا على الرغم من أنها تحتوى على كل مواد المنهج الفرنسى ولكن باللغة العربية . ومع العناية بالدين وتاريخ المغرب وجغرافيته .

وأما تنظيم الشباب فان أحزاب الشمال الإفريقى الوطنية لا تألو جهداً فى انجازه على أحسن حال ، فالفرق الرياضية والكشفية والجماعات المدرسية وقوافل الاصطياف ، كل ذلك يتم فى عناية فائقة فى رعاية أقطاب الحركة الذين يعتمدون على الشباب لتحقيق أهدافهم الوطنية المجدية .

وتمتاز تونس والجزائر بقسط من الحرية الاجتماعية يسمح لهما بتحقيق أغراضهما فى هذا الموضوع بغير الصعوبة التى تجدها مراكش ، لأن هذه البلاد ما تزال نظريا وعمليا محرومة من كل ضروب الحرية الفردية وأشكالها ، ولا يزال الفرنسيون مصممين على أن الكشافة (مثلا) لابد أن تكون مختلطة وأن تنخرط فى كشافة الاتحاد الفرنسى ، ولذلك أباحت الحماية لنفسها أن تحل (اتحاد الكشافة الحسنية) التى أسسها الحزب الوطنى سنة ١٩٣٧ وكانت تمنع وتباح بحسب الظروف ثم قررت السلطة الفرنسية حلها نهائيا بعد أن استعظمت استفحالها ، وعظم وعيها الوطنى وقوة نظامها فدخلت فى طور الخفاء أيضاً ، وهكذا يقال عن معظم فرق الألعاب الرياضية التى تعمل باستمرار وإن كانت السلطة لا تعترف بها ولا تطلق عليها (إلا فرق الأحياء) لتحرمها من كل ضروب المساعدات التى تغدقها على الفرق الفرنسية .

ومع كل هذه الصعوبات فان المغرب الأقصى فى مقدمة لاعبى الكرة والجراة والملاكمين فى العالم أجمع وقد حصلت فرقة (الوداد البيضاوية) على بطولة الشمال الإفريقى عدة مرات وتفوقت على فرق نمساوية ويوجوسلافية وفرنسية .

واذا كانت حركة الغرف التجارية فى الجزائر وتونس سارت لمدة طويلة فى بعد عن الحركة الوطنية فان وجود أمثال الأستاذ محمد بدرة فى الميدان الاقتصادى خدم الفكرة الوطنية وقرب بين وجهة النظر الدستورية ووجهة نظر أصحاب المصالح التونسيين . وانتهى ذلك بتعاون كل من السيدين شنيق وابن عمار مع الحزب فى نشاطه الوطنى ، ولا تزال طبقة التجار المهيمنة على

الغرف فى الجزائر متحفظة أزاء الحركة الاستقلالية وأقرب إلى التعاون مع حزب البيان التى ترى فى قادته استمرار حركة الممثلين السابقين فى المجالس المالية والعمالية .

أما فى مراكش فمنذ تمكنت الغرف المغربية من الانفصال عن الغرف الفرنسية ولم تعد قسما منها استطاع الاستقلاليون أن يهيمنوا عليها وأن يكونوا لهـا اتحادا عاما رأسه السيد أحمد اليزيدى فسار به فى سلك الدفاع عن المصالح القومية التى لا تفرق بين الطبقات ، وعلى الرغم من كون السلطة طردت المنتخبين من رجال المال لأفكارهم الاستقلالية ونصبت بعض التماثيل التى لاقيمة لها فى الغرف المذكورة فان الكتلة التى تألفت من التجار والفلاحين والصناع بقيت ملتئمة تعمل فى داخل الحزب للدفاع عن الاقتصاد المغربى . ولا أدل على ذلك من موقف تجارنا حين امتنعوا عن توريد البضائع الفرنسية استجابة لنداء المقاطعة التى أعلنها الفدائيون الأحرار .

— ٧ —

ونشأت حركة العمال فى تونس عقب الحرب الكبرى الأولى وكان العملة التونسيون ينخرطون فى اتحاد النقابات الفرنسية الذى يحمل اسم (س . ج . ت) ومع أن هذه المنظمة كانت ذات نزعة يسارية فان موقفها فى الدفاع عن صالح العمل الأهلى فى تونس لم يكن واضحا ، وقد شعر بذلك التونسيون فأخذوا يؤسسون نقابات وطنية ، واستطاع الزعيم النقابى الكبير محمد على القابسى أن يؤسس سنة ١٩٢٤ نقابات تونسية للعمال مستقلة عن النقابات الفرنسية ، فلم يرض ذلك الفرنسيين الذين قاوموها ثم حلوها سنة ١٩٢٥ ، ونفوا زعماءها الذين سافروا للشرق ثم عاد العمال لتأسيس حركتهم فى استقلال عن جامعة النقابات الفرنسية سنة ١٩٣٧ ولم تمض عليها سنة أخرى حتى أصابها من ظلم الفرنسيين ما أصاب سالفتها .

وفى سنة ١٩٤٤ قررت الحكومة الفرنسية السماح بتأسيس نقابات تونسية حرة فتقدم فرحات حشاد للميدان وبذل جهوده الجبارة حتى انجز

التنظيم اللازم لهذا الجهاز الوطنى العظيم . وبذلك أصبحت تونس فى عداد البلدان ذات التقدم الاجتماعى بما تكسبه من مركز نقابى وطنى منخرط فى النقابات العالمية الحرة .

وقام العمال التونسيون فى الحركة الوطنية الأخيرة بدور مهم أحقد عليهم الفرنسيين فاغتالوا زعيمهم فرحات حشاد غدرا فى ديسمبر سنة ١٩٥٢.

ولا يزال العمال فى الجزائر مرغمين على الانتساب لأحد الاتحادات النقابية الفرنسية ولا يسمح لهم بأن يتمتعوا بنقابات وطنية . وعلى الرغم من محاولات رجال الكفاح فان السلطة الفرنسية فى الجزائر ترفض الاعتراف للجزائريين بهذا الحق الوطنى الطبيعى . ولا يزال الشيوعيون بدورهم يقاومون كل تكتل وطنى فى الجزائر مهما كان لونه .

وقد اتخذت الحركة الاستقلالية الجزائرية أخيراً قرارا سيكون له أثره الحميد فى تغيير مصير العملة الجزائريين فقد أصدرت الأمر لأنصارها بالانخراط الجماعى فى (س . ج ت) الفرنسية وأمكنها بذلك أن تحصل على ممثلين فى المكتب أثناء الانتخاب العام . وقد أخذت تستولى تدريجيا على مختلف النقابات التى تحتوى على أغلبية من العمال الوطنيين وأمكنها بالفعل أن تعلن وتنجز عدة اضرابات جزئية للدفاع عن مصالح العملة . وأخذ الرأى العام العمالى فى الجزائر يتطور بسرعة نحو الروح القومية التى ترمى إلى وحدة الصفوف فى سبيل الكفاح الوطنى .

أما فى مراكش فإن الحركة الوطنية قدرت من أول يوم أسست فيه قيمة التكتل النقابى وما يجلبه من خير للعمل الوطنى فى مختلف الميادين . وقد قمنا بعدة جهود منذ سنة ١٩٢٨ لتنظيم جمعيات عمالية فى فاس ولكن فقدان الحريات النقابية حتى بالنسبة للأوربيين أنفسهم إذ ذاك كان عائقا عظيما فى وجهنا . ومع ذلك فقد استطعنا أن ننظم عدة اضرابات للاحتجاج على بعض المظالم التى كان العمال فى الشركات الأجنبية موضوعا لها . وبمجرد تأسيس كتلة العمل الوطنى أخذت الكتلة توالى ارسال المذكرات فى سبيل

الدفاع عن حقوق العملة وتطالب بمركز نقابي وطني يدافع عن مصالحهم .

وفى سنة ١٩٣٦ أعطى للفرنسيين حق تأسيس النقابات والانخراط فيها ومنع من ذلك المغاربة . منعوا من حق التأسيس وحتى من حق الانخراط فى المنظمات التى يؤسسها الفرنسيون . ولكن الحزب الوطنى مع ذلك كان يشجع انضمام العملة للمؤسسات الفرنسية فى الوقت الذى كان يبذل جهودا للحصول لهم على حرياتهم الخاصة . وفى سنة ١٩٣٦ أسسنا بفاس نقابات مغربية وفتحنا لها مركزا اتحاديا بفاس الجديد برياسة السائق السيد بن عمر كما أسس صديقى أبو الشتاء الجامعى نقابات وطنية أخرى فى مدينة القنيطرة . وقد اضرب عمال شركة الدخان بهذه المدينة كما أضرب عمال الحافلات بفاس وعمال (الارحية الفاسية) ووقع اصطدام بيننا وبين الشيوعيين الفرنسيين الذين أخذوا ينظرون إلى مانقوم به من أعمال نظرة استنكار . وكان السيد المهدى المنيعى من قدماء التلامذة بفاس قد انضم للشيوعيين فى وقت الجبهة الشيوعية فأخذ يناوئى هو والمسيو برنار دينى الاشتراكى الفرنسى وأدى الأمر إلى الاشتباك معهم فى الاجتماعات التى كانوا يعقدونها لتضليل العملة . وقد وضعنا مشروعا لاتحاد وطنى للنقابات بناحية فاس وقدمته للجنرال نوجيس مقيم فرنسا العام ولكن لم تمض عشرون يوما على وضعه بالمكتب المدنى للمقيم العام حتى وصلنى جواب من رئيس ديوانه يمنع فيه تأسيس ذلك الاتحاد ومع ذلك فقد أ بقينا مكتب الجمعية النقابية بفاس مفتوحا إلى أن اقفلته السلطة بعد حل الحزب الوطنى واعتقالنا فى نوفمبر سنة ١٩٣٧ .

ظل الحال على ما هو عليه طيلة أمد الحرب الأخيرة ولكن ما بدأت علائم النصر تظهر حتى كان الحزب الشيوعى الفرنسى قد قوى فى فرنسا نفسها وأصبح أحرار الفرنسيين الذين يكافحون ضد النازية لايرون ضررا من ترك الشيوعية تعمل عملها فى الممتلكات الفرنسية خصوصاً وأن الأحزاب الشيوعية الفرنسية كانت قد أعلنت رسميا معارضتها لاستقلالات الأمم المستعمرة لفرنسا لأنها كانت تطمع فى تكوين اتحاد فرنسى على غرار

الاتحاد السوفيتي وشجعهم فى ذلك الأسلوب المتأرجح الذى استعمله الجنرال ديجول للضغط على الأمريكيين وإيهامهم بأن فرنسا الحرة ستلقى بنفسها فى أحضان الشيوعية الروسية ولكن هذه الأحزاب الشيوعية وغيرها مع ذلك كانت لاتتأخر عن الدعاية ضد استغلال المستعمرين والمناداة بمساواة الشعوب فى الحريات العامة والاجتماعية وقد استطاع الحزب الشيوعى أن يسيطر على اطارات الجامعة النقابية الفرنسية وفروعها. وكان الجو فى المغرب بالذات صالحا لأن العملة مضطهدون ومحتاجون لمن يساعدهم على التخفيف من ظلم ذوى المال وارهاقهم. وهكذا واصل العملة المغاربة الانخراط فى الاتحاد النقابى الفرنسى (س . ج . ب) حتى بلغ عددهم نحو المائة ألف عامل. أما حزب الاستقلال فان موقفه السياسى جعله يتخذ قرارين متناقضين الأول منع انصاره من الانخراط فى النقابات الأجنبية وذلك ما يتفق مع خطته القديمة الثابتة ضد كل المؤسسات ذات الصبغة المختلطة. والثانى هو عدم مقاومة النشاط الشيوعى لأنه موجه ضد الأسلوب الاستعمارى الاستغلالى الموجود فى البلاد وعدو العدو صديق كما يقولون. وحينما رجعت من المنفى سنة ١٩٤٦ كان أول نشاط قمت به فى داخل الحزب هو مقاومة هذين القرارين معا. وقد وجدت والحق يقال موقفا مماثلا وسابقا من الأخ محمد اليزيدى فكان تعاوننا نحن الاثنين داعيا لانتصار فكرتنا فى المجلس الأعلى الذى اتخذ بالاجماع قرارا ينسخ القرارين السابقين.

وهكذا أمكن لأنصارنا جميعاً من العمال أن ينخرطوا فى داخل (س. ج . ت) وقد أسسنا فى منطقة جرادة التى هى مركز عمالى مهم نقابات كانت من أقوى النقابات فى المغرب فى ذلك العهد، ولم تأت ١٩٥٠ حتى كان وجودنا داخل المنظمة الفرنسية مجرد اشتراك فى السكنى مع الفرنسيين أى أن النقابات المغربية الحرة أصبحت موجودة فعلا وإن لم تكن موجودة من جهة تشريعات الإقامة العامة.

ولست أريد أن أتحدث عن الجهود التى بذلتها جامعتنا العامة للنقابات المتحدة فى المغرب فى تنظيم العملة وتسييرهم والدفاع عن حقوقهم ولا عن الكفاح الذى قامت به جنباً لجنب مع حزب الاستقلال ورجاله المجاهدين وقد كان للأخ عبد الرحيم أبو عبيد وللأخ المحجوب بن الصديق وللأخ الطيب أبو عزة وغيرهم من رجال العمل الكرام فضل انجاز المهمة التاريخية التى هى (توطين) المنظمات العمالية المغربية وتحريرها من رعوية الحزب الشيوعى الفرنسى أو غيره من الأحزاب أو الهيئات الحرة أو الرسمية .

ومنذ سنة ١٩٥٠ أمكننا أن نفتخر بأن المغرب لم يعد أقل من تونس فى هذا الميدان الاجتماعى العظيم وإن كانت الحماية لا تعترف للمغاربة حتى الآن بحق التنقب ولو داخل النقابات الأجنبية .

وفى سنة ١٩٥٢ وجهت الإدارة الفرنسية قمعها البوليسى الكبير ضد العمال المغاربة فسلطت جيوشها على المتظاهرين والمضربين بسبب الاغتيال الدنىء لفرحات حشاد . واعتقلت زعماء الحركة النقابية وعذبت أمين الاتحاد النقابى المغربى العام المحجوب بن الصديق عذاباً مبرحاً . ولكن ذلك لم يفل حد أبطالنا الأحرار وتمسكهم بمبادئهم الإنسانية المثلى .

وأخيراً وبعد أن أطلق سراح زعماء حزب الاستقلال والجامعة العامة للنقابات المؤتلفة بالمغرب أمكن لإخواننا أن يعلنوا انفصالهم عن الـ(س . ج . ت) وأن يؤسسوا (لجنة العمل لتكوين نقابات مغربية حرة)

وفى يوم ٢٢ من شهر مارس الحالى (١٩٥٥) عقد النقابيون المغاربة مؤتمراً تأسيسياً قرروا فيه تكوين مركز وطنى لاتحاد النقابات المراكشية الحرة ، وانتخاب السيد المحجوب بن الصديق أمينا عاما له والسيد الطيب أبو عزة أميناً عاما مساعداً . كما قرر المؤتمر انضمام الاتحاد إلى الاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة . ويضم الاتحاد المراكشى العام الجديد اثنين وعشرين اتحاداً نقابياً إقليمياً فى مراكش .

وقد سجل المجلس الإدارى للاتحاد العام الجديد فى آخر البيان الذى

أصدره امتنانه للهيئات النقابية الدولية التى أظهرت عطفها على النقابيين المغاربة فى محنتهم وبصفة خاصة للتأييد الذى لقيه العمال المراكشيون أخيراً من الاتحاد الدولى للنقابات الحرة .

بادرت الإقامة الفرنسية العامة على أثر إعلان هذا الاتحاد إلى إصدار بيان ذكرت فيه أنها لم تعلم شيئاً عن تكوين الاتحاد الجديد ولا عن المؤتمر التأسيسى الذى أعلنه إلا عن طريق الصحف .

وتقول الدوائر الفرنسية الرسمية فى الرباط أن هذا الإعلان يعد مناورة تهدف إلى وضع السلطات الفرنسية أمام الأمر الواقع وأن العمال المراكشيين تعمدوا هذا الاعلان قبل أن تصدر الاقامة الفرنسية العامة نص التشريعات التى تنهمك فى إعدادها الآن وهى الخاصة بالحقوق النقابية فى مراكش . وختمت الاقامة الفرنسية العامة بيانها قائلة أنها تنظر إلى الاتحاد العام المراكشى على أنه غير مشروع لأنه لم يحظ بموافقتها سلفا .

وأيا ما كان فإن الخطوة التاريخية التى خطاها عمالنا قد أثبتت قوة وعيهم واستبسالهم فى سبيل استخلاص حقوقهم بالطرق التى يجب أن تستعمل لانتزاع حقنا كله من يد الغاصبين .

— ٨ —

أحست الحركات الوطنية من أول يوم بأن العمل الداخلى وحده لا يكفى للضغط على الإدارة الفرنسية ولذلك فكرت فى ضرورة توسيع نطاق الدعاية الوطنية فى فرنسا وفى غيرها من البلدان الأجنبية . وشجع وجود طائفة من الفرنسيين الأحرار على اهتمامنا بفرنسا قبل غيرها ، خصوصا وأن عدد عمالنا وطلبتنا وتجارنا الذين يقصدون الدراسة أو العمل فى فرنسا يزداد كل يوم ، وقد تأسس (نجم الشمال الإفريقى) فى فرنسا قبل أن يدخل للجزائر كما أن نشاط الأستاذ الثعالبى وصحبه بفرنسا والأمير خالد وأصدقاءه كان بداية خير وفألا حسناً لما يمكن أن يجده دعاة الحرية المغربية فى فرنسا من

قبول . وقد رأينا الجهود التى بذلها المهاجرون التونسيون والمراكشيون فى تركيا وفى البلدان الأوربية فى الحرب العالمية الأولى ، ومواصلة لهذا العمل أسس كل من أحزاب الدستور والشعب والاستقلال فروعا عدة ومراكز مهمة فى فرنسا . وكان لمجلة (المغرب) التى أسستها كتلة العمل الوطنى فى باريس دور عظيم فى النضال فى سبيل حقوق الشمال الإفريقى .

أما فى المشرق العربى فلم تبدأ حركة العمل المغربى فى التبلور بمصر إلا منذ حركة الاحتجاج على الظهير البربرى حيث وجهت كتلتنا الأستاذ الحاج الحسن أبو عياد فقام هو وثلة من طلبة المغرب الذين كانوا يدرسون بمصر بحركة عظيمة أحدثت دوياً كبيراً فى الأوساط الإسلامية . وحضر مندوبون من الأقطار المغربية الثلاثة فى المؤتمر الإسلامى المنعقد بفلسطين وفى أثناء الحرب الأخيرة تأسست بفرنسا لجنة الدفاع عن المغرب وفى مصر لجنة الدفاع عن مراكش ثم رابطة الدفاع عن مراكش من الطلبة المراكشيين ثم تأسست جبهة الدفاع عن شمال إفريقيا برئاسة الأستاذ الكبير محمد الخضر حسين التونسى .

وفى سنة ١٩٤٦ اتفق وفد حزب الاستقلال المكون من الأساتذة أحمد المليح — عبد المجيد جلون — عبد الكريم غلاب — عبد الكريم ابن ثابت ، ووفد المنطقة الخليفية المكون من السيد محمد بن عبود والسيد محمد الحلفاوى الفاسى . ووفد الدستور التونسى المكون من السيد الحبيب بورقيبة والدكتور الحبيب ثامر والسيد حسين التريكى ورشيد إدريس . ووفد حزب الشعب الجزائرى المكون من السيد الشاذلى المكى على عقد مؤتمر للمغرب العربى فانعقد المؤتمر وكانت جلسته الافتتاحية برئاسة السيد عبد الرحمن عزام الأمين العام لجامعة الدول العربية الذى بذل مجهودات كبيرة فى تأييد قضية المغرب طيلة وجوده أمينا عاما على الجامعة . وقد اتخذ المؤتمر فى جملة قراراته توحيد مكاتب الوفود المغربية ضمن دار تعرف باسم مكتب المغرب العربى .

ومنذ الساعة والمكتب يقوم بأعماله الجليلة للدعاية لقضية المغرب بأقطاره الثلاثة . وقدا نضم اليه عدد كبير من المجاهدين من بينهم السيد إدريس السنوسى والسيد إبراهيم طوبال . وحينما نزل الأمير عبد الكريم وأسرته ضيفا على مصر سنة ١٩٤٧ تأسست برئاسته لجنة تحرير المغرب العربى وانضم إليها المكتب للقيام عنها بالدعاية والنشاط .

ومن جهة أخرى فإن الحزبين الدستوريين بتونس أسسا جبهة وطنية ميثاقها هو المطالبة بالاستقلال كما أسست الأحزاب الجزائرية جبهة وطنية ميثاقها هو البيان الجزائرى الأول . وأسست الأحزاب المغربية التى هى حزب الاستقلال وحزب الإصلاح الوطنى وحزب الشورى والاستقلال وحزب الوحدة والاستقلال جبهة وطنية ميثاقها هو المعروف بميثاق طنجة سنة ١٩٥١ . وبما أنه قد تكون لكل هذه الهيئات ممثلون فى المشرق فقد بذلت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ورئيسها السيد عبد الخالق حسونة جهوداً طيبة حتى تم عقد اتفاق بين وفود المغرب المختلفة فانضمت الجبهات المغربية المتحدة لميثاق لجنة تحرير المغرب العربى الذى أعلن امضاؤه فى اجتماع ضم ممثلى كل هذه الأحزاب فى دار الجامعة برياسة الأمين العام المساعد السيد عبدالمنعم مصطفى وحضور الأمين العام المساعد السيد رئيف أبى اللمع . وبمقتضى ذلك فقد أصبح مكتب اللجنة هو المعترف به من الجامعة ومن كل الأوساط العربية الرسمية والحرة .

— ٩ —

ظلت الهيئات الوطنية فى المغرب العربى تنهج منهجا سلبياً فى كفاحها للمستعمرين مؤملة الخير الكثير من إقناع الحكومة الفرنسية متى عملنا على تنويرها بحقيقة ما يرتكبه المستعمرون ، وقد بذلنا فى هذا الباب كل ما نستطيعه من جهد وما نملكه من حسن نية ، ولكن الحكومات المتعاقبة على فرنسا رغم اختلاف مذاهبها الاجتماعية لم تغير شيئاً من موقف فرنسا الاستعمارى التقليدى فى المغرب . فاتجهنا نحو الدعاية الخارجية مخاطبين الرأى العام الدولى دون أن يجدى ذلك أيضاً فى إقناع فرنسا بتغيير خطتها ، ودون أن

بحمل الضغط الخارجى . الرأى العام الفرنسى على إرغام حكومته على اتخاذ سياسة أقل استعمارية مما اعتادته حتى الآن . وعلى الرغم من رغبتنا ومن رغبة قادة الأحزاب الوطنيـة كلها فى مواصلة العمل السلبى فان أنصارنا وأنصار هذه الأحزاب نفسها لم يعد يقنعها أسـلوب القول والاحتجاج والتظاهر خصوصاً وأن أساليب القمع الاستعمارية قد تطورت فلم يعد المستعمرون يكتفون بالسجن أو الإبعاد أو الغرامات الماليـة بل يزيدون على ذلك بتسليط جيوشهم على الجماهير البريئة العزلاء والمتظاهرين المسالمين . فيحصدون لأقل الأسباب آلاف الأرواح . ولم يعد الفرنسيون يقفون عند حد ما اعتادوه من استغلال لخيراتنا واستعمار لأراضينا بل أرادوا وصمموا العزم على أن يبتلعوا الوطن كله ويرغموا أهله على الخضوع للاندماج أو يقبلوا الإبادة والفناء .

ولكن الشعب المغربى المصمم على البقاء قرر أن يخرج عن نصائح الطيبين من قادته ويعلنها ثورة جامحة على الاستعمار والمستعمرين ، وكان الفضل فى البداية هذه المرة لتونس المجاهدة وأبطالها الأكرمين .

بدأت حركة المقاومة الايجابية فى تونس منذ شهر فبراير سنة ١٩٥٢ على أثر الاعتقالات التى قامت بها السلطة الفرنسية لوزارة السيد شنيق ولزعماء الحركة الدستورية وعلى أثر القمع الشديد الذى قامت به القوات المسلحة للتظاهرين الوطنيين . وقد تدفقت الجيوش الفرنسية على تونس من فرنسا ومن الجزائر فلما رأى الشعب ذلك بدأ يقطع وسائل المواصلات بين أنحاء القطر ، فبتر الأسلاك التليفونية فى « الدخلة والكاف والقيروان والساحل وقابس والجنوب » وأصبح اتصال الإدارة الفرنسية بمراكزها العسكرية والبوليسية صعباً . ونجح الوطنيون فى قطع الخط التليفونى المدفون الذى يربط تونس بفرنسا ثم امتدت عمليات التخريب لسكك الحديد فأخذت القطر تزوغ عن مسالكها ونسفت الجسور فلم يعد يمكن للقوات الاستعمارية أن تملك زمام الموقف حينئذ انتظمت فرق الفدائية وأخذت توجه ضرباتها

لأعداء الشعب من الفرنسيين وأذنابهم ، وتنفذ الأوامر التى يصدرها الحزب بمقاطعة الحفلات الاستعمارية أو الانتخابات أو عدم قبول بعض أنواع الإصلاحات . وقد استطاعت هذه الحركة أن تشل سير الاستعمار وتوقف تنفيذ كل ما كان يتبجح به من إصلاحات .

استمرت هذه الحركة تسير على وتيرة الانتقام من الأعداء وتنفيذ مقررات الوطنيين طيلة عام ونصف أخذت تتطور خلالها فى شكل عصابات أطلق عليها اسم « الفلاقة » انبثت هذه العصبة فى أنحاء الجبال الشاهقة فى شمال القطر وجنوبه من حيث أخذت تغير على المستعمرين وتقلق راحتهم وقد نشبت بين هؤلاء المجاهدين الشعبيين وبين الجيوش الفرنسية عدة معارك كان يقتل فيها الكثير من الطرفين . وأصبحت فرنسا تجد صعوبة فى القضاء على ساسى الأسود وجماعته أو الأزهر وفئته . واستمر ذلك طيلة ستة أشهر كانت الحركة معها فى ترعرع مستمر وازدياد مطرد .

ولكن فرنسا عمدت إلى الحيلة لتوقيف هذه الحركة المجيدة التى لم يسبق لتونس أن رأت مثلها منذ احتلها الفرنسيون ، فسافر رئيس الحكومة الفرنسية المسيو منديس فرانس مصحوباً بالجنرال جوان والجنرال بوابيه دى لاتور المقيم العام الجديد إلى تونس وأعلن فى ٣١ يوليو ١٩٥٤ أمام سمو الباى عزم فرنسا على إعطاء تونس الحكم الذاتى الداخلى مع قيود وتحفظات ذكرها ، وطلب من الباى أن يشكل حكومته التى تدخل فى مفاوضات مع فرنسا لتحقق ذلك الوعد بعد عقد ثمانى معاهدات تنظيم مصالح فرنسا ومصالح الفرنسيين الخ الخ ... وفى الوقت نفسه نظم الرئيس الفرنسى وسائل إمداد تونس بما كان ينقصها من جيوش وعتاد وكلف الباى السيد طاهر بن عمار بتشكيل حكومة تونسية مختلطة أيضاً نصح الفرنسيون بحل أعضائها ودخلت الحكومة فى التفاوض مع فرنسا .

استمرت المفاوضة ستة أشهر واصل أثناءها الفلاجة بعض مناوشاتهم وإن كان الفدائيون فى المدن قد توقفوا عن العمل استجابة لنداء الحكومة

ولنداء الحزب ، ولـكن الحـكومة الفرنسية أصرت على ضرورة استسلام الفلاجة وتسليم سلاحهم إذا كان التونسيون يريدون إنجاز الوعد الذى قطعه منديس فرانس (بالحكم الذاتى الداخلى المشروط بالمعاهدات الثمان) وقد أبت السذاجة التونسية إلا أن تنخدع — وليعذرنى إخوانى الدستوريون فى هذا الكلام — لإثبات قوة الحركة الدستورية أمام الناس ولإقامة الحجة — فيما زعموا — على فرنسا . وهكذا توجه رسل الحكومتين الفرنسية والتونسية وقادة الشبيبة الدستورية ورسل الزعيم أبى رقيبة ليطلب الكل من نسور الجبل الاستسلام وإلقاء السلاح .

وأمكن للجنرال بوايه دى لاتور أن يصور نفسه وهو يستقبل استسلام ثلاثة آلاف مقاتل معهم أربعة وعشرون مائة بندقية وأزيد من مائة ألف طلقة باعتراف رئيس الحـكومة الفرنسية فى المجلس الوطنى الفرنسى .

استقال الرئيس منديس فرانس وبقيت حكومة بن عمار تنشد اتمـام المفاوضات من دولة الاستعمار . وأصبح التونسيون المنتصرون فى الحرب منهزمين فى السياسة ولـكن لابد للشعب التونسى أن يقول قولته وإذاً لن يرده زعيم ولا يصده عن الوصول لنيل الاستقلال خاضع أثيم .

وأبعد ملك المغرب الأقصى عن عرشه وسيق هو وأسرته الـكريمة إلى المنفى فى ١٩ أغسطس ١٩٥٣ وكان حزب الاستقلال قد حل واعتقل زعماؤه وعشرات الآلاف من أنصاره ، وظن الفرنسيون أن البرنامج الذى وضعه مسيو بوايه دى لاتور من سنة سيدخل فى طور التنفيذ بهمة الجنرال جيوم .

ولـكن الشعب المغربى لا يعرف التقهقر ولا يقبل التحدى .

لقد لزم الـكفاح السلمى أمدا طويلا . أما وقد بلغ الأمر بالفرنسيين إلى تجاهل كل القيم ، واحتقار كل الذمم فلم يبق إلا الفناء أو إراقة الدماء .

وانتظمت فرق الفدائيين الأحرار وبعد تمرينات أولية فى بعض

الرؤوس والأذناب تقدم البطل علال بن عبد الله ليقتل الخائن بن عرفة فأسقطه من فوق الفرس الذى اعتلاه وسقط هو شهيدا دون أن يبلغ غايته ولكن عمله ذاك كان بداية العمل الجدى الايجابى فى المغرب .

مضت ثمانية عشر شهرا على قيام الفدائية فى المغرب استطاع المجاهدون معها أن ينقوا الوطن من كبار الخونة ومن مخبرى البوليس والاستعلامات الفرنسية وأن ينتقموا من قسم مهم من الفرنسيين الذين تآمروا على المغرب وملكه .

ويمكن تقسيم فرق الفدائيين فى مراكش بحسب مايتراءى من اخبارهم إلى فرق القتل والتخريب والاحراق وقد ادهش الفرنسيين النظام الذى سار عليه هؤلاء العاملون والنتائج التى وصلوا إليها كما هالهم أنهم لا يقتلون لأجل القتل ولا يظلمون أحدا ، لأنهم ينذرون بعد أن يحاكموا ويتلومون ثم يقتلون ولا يلومن أحد إلا نفسه .

يمتاز الفدائيون المراكشيون بتوجيه ضرباتهم لمراكز الاقتصاد الفرنسى واسناد المقاطعة التى أعلنوها للبضائع الفرنسية وبالثورة العظيمة التى خلقوها فى أوساط الصناع والعمال والفلاحين . وعلى الرغم من جميع الجهود وتنوع ضروب القمع التى استعملها الفرنسيون فان الحركة المغربية ماتزداد إلا قوة وازدهارا وقد أعلن رجالها تصميمهم على عدم الرجوع عن الكفاح إلا بعد تحقيق أمانى البلاد فى :

١ ـ عودة الملك الشرعى لعرشه .

٢ ـ تحرير السيادة المغربية واعلان الاستقلال .

وأكثر المستعمرون من التبجح طيلة المدد السالفة بهدوء الحالة فى القطر الجزائرى الشقيق وأخذ روبير مونتانى واضرابه من فقهاء الاستعمار يتفننون فى تعليل ذلك زاعمين أن من أسبابه رضى إخواننا الجزائريين عن حالتهم منذ أن بعث فيهم القانون التنظيمى الجزائرى أملا عظيما فى المستقبل السعيد . ولكن المغاربة جميعاً كانوا يعلمون أن تحت الرماد فى الجزائر ناراً وأن

الشعب العزيز ماكان ليبقى فى أخريات القافلة المكافحة من أجل التحرير فى الشمال الإفريقى . وكل ما فى الأمر أن الظروف التى ألجأت القطرين التونسى والمغربى إلى القيام برد فعل سريع لم تكن قائمة فى الجزائر التى اختارت أن تتقدم للميدان وهى على تمام النظام والإتقان .

فوجىء المستعمرون فى ليلة أول نوفمبر سنة ١٩٥٤ بموجة من الحوادث شملت جميع أنحاء الجزائر فيما بين الساعتين الواحدة والثانية صباحاً ، وقد اتخذت حركة الوطنيين الجزائريين أشكالا تختلف حسب المناطق ، ففى شرق الجزائر اعتصم الفدائيون فى جبل أوراس بعد أن هاجموا المراكز العسكرية فى « باطنة وخنشلة » واحتلوا مركز العريس .

أما فى عمالة قسنطينة فقد أخذوا يقومون بعمليات يومية تهدف إلى إرهاق القوات الفرنسية .

ويهاجم الفدائيون فى القبائل والبليدة الحصون العسكرية للاستيلاء على الأسلحة . وفى غرب الجزائر أى عمالة وهران يقوم قسم التخريب بنسف السكك الحديدية وقطع سبل المواصلات .

وقد بينت قيادة جيش التحرير أسباب هذه الثورة الجامحة فى الجزائر . فقالت أن جماعة من الشباب المسئولين ومن المكافحين الوطنيين الواعين قد جمعوا من حولهم أغلبية العناصر السليمة فى الحركة الوطنية وقرروا الشروع فى كفاح ثورى إلى جانب الإخوان المراكشيين والتونسيين .

وكان لثورة الجزائر أثرها العظيم فى نفس الفرنسيين إذ أيقنوا أن كفاحاً واحداً قد اتسق فى المغرب العربى فأخذوا فى إغراق الأقطار الثلاثة بالجنود التى يستقدمونها من الصين الهندية بعد اتفاقية جنيف كما واصلوا أعمال العنف والقمع الجماعى فى كل من تونس والجزائر ومراكش .

وتأسس من المستعمرين فى البيضاء وتونس جماعة إرهاب بوليسى تعمل على قتل الوطنيين والانتقام من الشعب المغربى . وقد أسمت الجماعة

نفسها فى تونس باليد الحمراء وهى التى تلطخت بدم الشهيدين الزكيين فرحات حشاد والهادى شاكر وغيرهما من أحرار التونسيين. وأطلقت على نفسها فى المغرب الأقصى اسم (أجير) أى اعمل . وهى التى لطخت يدها بدم الأحرار أمثال عمر السلاوى وعبد الكريم الديورى والطاهر السبتى وغيرهم من الأبطال المغاربة المجاهدين .

وهكذا اتحد المغرب العربى اليوم فى الدم والدموع وفى البذل من أجل المجد الذى ينتظر كل من جاهد فى الحق وناصر الحرية .

مصير المغرب العربى

إن الاستعمار قد انتهى من نفسه وإن الواقع التاريخى ليحكم بأن وجود أمتين تستغل احداهما الأخرى شيء ماكان ليدوم ولذلك فلا بد أن يزول وإن القوات الظالمة ما كانت لتوقف سير التاريخ .

وقد أدركت الدول كلها أن هذه الحروب المتوالية التى هددت الانسانية بأشد الاخطار ما كانت لتقع لولا تنافس المستعمرين على امتلاك البلدان واستغلال خيراتها ، وتجلت مظاهر الجشع الاستعمارى وما يؤدى إليه فى فكرة المجال الحيوى التى دفعت هتلر لأشعال نار حرب ما كادت تقف لولا تضامن أمم الأرض كلها فى سبيل صد غاراتها – فأبت الحقيقة إلا أن تعلن عن نفسها وأبى الذين يحاربون التوسع الهتلرى ولو كانوا من المستعمرين إلا أن يقفوا فى صف محاربى الاستعمار وبذلك آلت الحرب الأخيرة إلى كفاح بين فكرة المجال الحيوى الطبيعية وبين حق الشعوب فى تقرير مصيرها التى هى فكرة تهذيبية . وأعلن الميثاق الأطلسى سنة ١٩٤١ بعدما وقعت عليه كبريات الدول الاستعمارية وقد جاء فى الفصل الثالث منه « تحترم حق جميع الشعوب فى اختيار شكل الحكم الذى تريد أن تعيش فيه وهى تتمنى أن ترى عودة حقوق السيادة والحكم الذاتى إلى الأمم التى جردت منها بالقوة » .

حاول الانجليز أن يتأولوا هذه المادة على أنها خاصة بالبلاد الأوروبية ، ولكن الرئيس روزفلت أصر على ضرورة تطبيقها على الهند أى على أخذها بعموم مدلولها . وقد دلت مختلف المناقشات التى جرت فى المحافل الدولية منذ نهاية الحرب الأخيرة على أن أغلبية الدول ترغب فى تصفية بقايا الاستعمار القائم فى كل من آسيا وافريقيا وقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى عن رغبتهما هذه وصادقتا عليها مبدئياً .

وكذلك قررت الاشتراكية الدولية فى مؤتمراتها أن ترفض .

١ - كل نظرية تقول بمبدأ عدم كفاءة شعب ما الثقافية أو السياسية للحصول على الاستقلال الكامل المعجل .

٢ - كل نظرية تقول بتأسيس حالة وسطى شبيهة بالوصايا أو استمرارها .

٣ - كل قرار يفرض على أقاليم معينة نظام الدومينيون أو الاتحاد الفرنسى أو كل ما من شأنه أن يعرقل الاختيار الذاتى للمصير .

٤ - كل تصميم للتنمية الاقتصادية لا يخدم السكان الأصليين أو لا يشاركون فيه بكامل اختيارهم .

أما فى فرنسا فانه لم يقع تطور كبير فى الاتجاه الاستعمارى فان الحزب الاشتراكى الذى هو جزء من الاشتراكية الدولية المذكورة «فأحرى غيره» لم يتأخر قط عن تأييد مبدأ الاستعمار بدعوى ضرورة فتح الشعوب لتمدينها وتحريرها . وفى الخمسين عاما الماضية لم يزد الحزب الاشتراكى الفرنسى على أن طالب المستعمرين بتحسين أحوال المستعمرين ورفع مستواهم لدرجة سائر أفراد الأمة . وحينما تم تحرير فرنسا بعد الحرب الأخيرة اعترف الحزب الاشتراكى الفرنسى بالتقدم الكبير والنفوذ الذى أحدثته المطالب الوطنية على الفكر . ونوه ليون بلوم نفسه بالحركات الوطنية فى المستعمرات وبمشروعيتها . (ولكن بشرط أن تكون صبغتها ديمقراطية وأن تكون قادرة على اجتياز الحدود القومية لتدخل فى ضمن الحركة الفديرالية) .

وهذا الرأى الاشتراكى يعد وسطا بين مختلف الآراء التى دان بها الفرنسيون وقد ظلت الحكومات المتعاقبة على الجمهورية الثالثة فى فرنسا تتقلب بين مختلف الاتجاهات دون أن تثبت فى اختيارها لتوجه سياستها الاستعمارية . فبينما نصح جالينى بضرورة ادخال التحسين الادارى ازاء كل تطور اقتصادى إذا بليوطى يقف مشدوها من الأزمة الاقتصادية التى أعقبت الحرب الكبرى سنة ١٩٢٠ لينادى فى المغرب الاقصى بضرورة العدول عن الأساليب العتيقة واختيار أساليب أكثر تحررا ومرونة

وملاءمة للعصر . ولكن لم يكن لهذين الصوتين الحكيمين أى صدى فى نفوس الفرنسيين .

فتحت الهزيمة الفرنسية إزاء جيش الألمان آذان الفرنسيين لسماع النقد الأهلى والشكوى من استعمارهم ولم يؤد ذلك لأكثر من مؤتمر فبراير سنة ١٩٤٤ الذى عقدته فرنسا الحرة فى مدينة برازافيل لتقرر القيام باصلاحات فى مستعمراتها بشرط ألا يكون للاقاليم التى من وراء البحر استقلال غير الاستقلال الفرنسى وهذا التوجيه هو الذى ساد فى المناقشات التى وقعت أثناء تحرير دستور الجمهورية الرابعة سنة ١٩٤٦ .

« الصورية » هى التى تفسد على الفرنسيين كل تفكير وتقدير وتدبير . فالفكر الفرنسى لم يتطور مع العالم ضد الاستعمار ، ولم يرد أن يتنازل عن أى امتياز حصل عليه فى بلدان الناس بالحديد والنار . ولكنه يقدر كل التطورات التى حصلت عند الآخرين وينظر إليها بعين الدهشة والحذر والتعجب فينطوى على نفسه ويخاف من اصداء القول الذى يتردد هنا وهناك عن تحرير الشعوب وحق تقرير المصير ويهتدى إلى (الصورية) التى تجد الحيلة القانونية التى تسمح له بأن يردد مع الآخرين تلك الجمل الخلابة دون أن يحقق منها شيئا . فما الذى يمنع فرنسا اذن من أن تحكم على الاستعمار إذا غيرت اسم الامبرطورية باسم الاتحاد الفرنسى الجميل ؟ وما الذى يحول بينها وبين ادخال أمم الأرض فى هذا الاتحاد دون رضاها لتقول للناس أن هذه الأمم مشاركة وبناء على ذلك فقضيتها قضية داخلية للاتحاد أى لفرنسا ؟

ولكن شعوب المستعمرات ليست من البلادة والغباء بالدرجة التى يظنها ساسة فرنسا فهم يريدون الاستقلال لا الاتحاد وهم يطالبون بالحرية لا بالتبعية وهم يشعرون بما هم فيه من عذاب فكيف تنسيهم أحوالهم تلك الكلمات العذاب ؟

نص الدستور الفرنسى فى قدمته على أنه لا يمكن أن يكون أحد فى

حالة وضيعة بسبب اعتبارات سلالية أو غيرها . كما حكم بإقصاء كل نظام استعمارى يقوم على الاستبداد ولكن تحقيق هذه المبادىء لن يكون إلا صورياً فى نظر الفرنسيين لأنه يجب أن يقع فى دائرة الاتحاد الفرنسى .

أما هذا الاتحاد فقد وقع غموض و تناقض مقصودان فى تحديده فقالت المادة الستون (يتكون الاتحاد الفرنسى من جهة من الجمهورية الفرنسية التى تشتمل على الوطن الوالد وعلى العمالات والأقاليم التى من وراء البحر ومن جهة أخرى من الأقاليم المشاركة والدول المشاركة) . وقد شرح الفقرة الأخيرة المقرر فى جلسة المجلس التأسيسى الوطنى المنعقدة يوم ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٦ بأن اللجنة تريد بالأقاليم المشاركة البلدان التى تحت الانتداب وبالدول المشاركة الدول التى تحت حماية فرنسا .

ومعنى هذا أن الاتحاد لا يقع بين فرنسا و بين كل بلد من بلدان ما وراء البحر وإنما يقع فقط بين الجماعات ذات الشخصية الدولية(١) . وإذن فهو لا يعتمد على تمييز الحالة الجغرافية أو حالة الجماعة الاجتماعية ولكن على أساس الكيان السياسى بالمعنى القانونى .

أما نهاية الفقرة من المقدمة فتحدد الاتحاد بصفة أخرى إذ تقول : « إن فرنسا تكوّن مع شعوب ما وراء البحر اتحاداً قائماً على المساواة فى الحقوق وفى الواجبات دون تمييز فى الدين أو فى الجنس .

وإذن فالأمر لا يتعلق بدول ولا حتى بأقاليم وإنما يتعلق بشعوب ماوراء البحر ، وقد أخذ المحرر الشعوب بمعناها الاجتماعى لا بصفتها جماعة قانونية.

ولكن كثيراً من الشراح اعتبروا أن الشارع إنما وضع الفقرة الأخيرة لتوجيه المنفذ ومعنى هذا أنها تريد ما تقصده المادة الخامسة والسبعون من « أن النظام الخاص لكل عضو من أعضاء الجمهورية وأعضاء الاتحاد الفرنسى قابل للتطور ، فهذه المادة تؤدى إلى التزام فرنسا برفع مستوى البلدان التى

(١) المجلة القضائية والسياسية للاتحاد الفرنسى — ص ٢ عدد ١ — الصادر فى يناير — مارس ١٩٥٣ .

من وراء البحر إلى درجة البلاد ذات الحالة السياسية بالمعنى القانونى ولكن هذا التطور قابل للدلالة أيضاً على معنى الامتزاج .

والذى يهمنا من كل هذا أن دستور الاتحاد لم يصبح بعد مطبقاً من جهة الحالة السياسية القانونية على أى جزء من أجزاء الامبراطورية ما عدا فرنسا إلا بطريق الارتباط التقليدى القائم بين بلدان ما وراء البحر وبين فرنسا نفسها وذلك عن طريق التحكم لأن المادة الخامسة والسبعين لم تطبق بعد أيضا[1].

فالجزائر ومثلها سائر العمالات الخارجية ليست فى الاتحاد الفرنسى إلا على اعتبار أنها جزء من فرنسا وذلك ما ليس بمسلم به فيما يخص الجزائر لأن النظام القائم فيها يدل على أن لها شخصية إدارية ومالية ونيابية تختلف عن العمالات الفرنسية فهى إذن مستعمرة وتدخل فى عداد البلدان غير المتمتعة بالحكم الذاتى .

والمستعمرات أيضاً ليست جزءاً من الاتحاد الفرنسى (قانونا) لأن المادة الأصلية لتكوين الاتحاد التى هى « الستوق » تنشىء الاتحاد من ثلاثة كيانات سياسية بالمعنى القانونى ، والمستعمرات هى ممتلكات أحد هذه الكيانات فهى ليست عضواً فى الاتحاد الفرنسى ما لم تستفد من المادة ٧٥ أى ما لم تتطور لدرجة الحكومة المشاركة أو الإقليم المشارك أو العمالة الخارجية .

وأما الدول المشاركة فقد نصت المادة الواحدة والستون من القانون التأسيسى للاتحاد على أن تؤخذ حالة كل واحدة منها من العقد الذى يحدد علاقتها بفرنسا [2] . وهذا النص غامض أيضاً إذ ما هو العقد الذى يراد فيه هل هو معاهدات الحماية التى أبرمت قبل تحرير الدستور والتى تعيش فى حكمها هذه الدول ؟ ومعنى هذا إذن أن بلدان الحماية أدخلت فى الاتحاد بمجرد

(١) انضمت بعد ذلك دويلات من الصين الهندية للاتحاد ولكن مؤخراً .

(٢) الجنرال كاترو ـ الاتحاد الفرنسى وهو مقال نشر فى مجلة السياسة الخارجية ص ٢٤٨ عدد ٤ سبتمبر ـ أكتوبر ١٩٥٣ .

أمر فرنسا ومن غير مشاورة الذين يهمهم الأمر ولارضاهم . أم أن المقصود بالعقد معاهدة جديدة يتفاوض فى شأنها على قدم المساواة للوصول إلى اتفاق متبادل ؟ لقد صرحت الحكومة الفرنسية بأن هـذا التأويل الثانى هو المقصود وبناء على ذلك عقدت فرنسا معاهدات مع دويلات الهند الصينية دخلت هذه بمقتضاها فى الاتحاد الفرنسى — أما المغرب وتونس فقد رفضا إلى الآن هذا الانخراط .

المقصود من كل ما تقدم أن أقطار المغرب العربى الثلاثة ليست عضواً فى الاتحاد الفرنسى ، الجزائر لأنها تعد مستعمرة والمغرب وتونس لأنهما حمايتان . فبقى الاتحاد مكوناً من فرنسا والعمالات الخارجية (جادېلوب — جيان — مارتينيك — رينيون) ومن دويلات الصين الهندية .

ولقد رفض المغرب العربى فكرة الانضمام للوحدة الفرنسية لأسباب كثيرة تقوم على الاعتبارات العامة التى هى الاختلاف فى الدين والجنس واللغة والروابط التاريخية والكيان السياسى . وعلى الاعتبارات الخاصة وهى أن رابطة الاتحاد ليست فى واقع الأمر شيئاً غير رابطة الامبراطورية العتيقة جداً ولأن كل التدابير التى قررها المشروع فى المنظمات الخاصة بالاتحاد تهيمن عليها أغلبية فرنسية ، وهناك اعتبارات محلية كرفض سلطان المغرب وباى تونس التبعية لرئيس الجمهورية أو اختلاف مناطق المغرب التى تدين كلها للعرش المغربى ولا يمكن أن تدين له وهو تابع لدولة أجنبية فيؤدى ذلك لتقسيم الوطن .

لكن الواقع أن المغرب العربى ينشد شيئا أعلى مما يعد به نظام الدول المشاركة وهو الاستقلال التام والوحدة المغربية والجامعة العربية .

وإزاء هذا الرفض البات الذى أعلنه ممثلو الدول المغربية حاولت فرنسا أن تمضى فى تنفيذ مقتضيات هـذا الاتحاد عمليا وتدريجيا حتى تضع الشعب المغربى أمام الأمر الواقع ولايبقى له غير إبرام العقود من الناحية الشكلية

لم يغير القانون التنظيمي الصادر فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٧ شيئا من الحالة الإدارية القائمة فى الجزائر وكل ما فيه أنه عوض النيابات المالية الملغاة منذ سنة ١٩٤٥ بمجلس جزائرى ذى اختصاص إدارى ومالى لاسياسى يشتمل على مائة وعشرين عضوا نصفهم من الجزائريين والنصف الآخر من الفرنسيين ولكنه على كل حال أكد ما قلناه من أن للجزائر كيانا خاصا بها يجعلها مستعمرة ذات نظام إدارى ومالى ذاتى يخرج بها عن دعوى كونها عمالة خارجية لفرنسا . ولم يعرض على الجزائر إصلاح ما بعد إقرار هذا النظام وإن كان المسيو منديس فرانس ووزير داخليته مسيو ميتران قد أرادا بعد اندلاع الثورة فى الجزائر أن يؤكدا عزم الحكومة الفرنسية على التنفيذ التام للقانون التنظيمي للجزائر الذى ظل مع عيوبه الكثيرة غير منفذ .

أما تونس ومراكش فهما اللتان كانتا محل الكثير من المشروعات والمداولات لأن كيانهما الدولى جعل من الصعب على فرنسا أن تجتزىء معهما بجرة قلم .

وقد رأينا الفرق بين المطالب التى قدمتها الدولتان لنيل استقلالها وبين العروض التى كانت فرنسا تعرضها عليهما . وهى لا تعدو انجاز ما شرعته فى الجزائر نفسها وإن كان بوسائل ملتوية .

لكل ذلك قررت الحركتان الوطنيتان فى تونس والمغرب الأقصى التوسط لدى الدول العربية لعرض قضيتيهما على الأمم المتحدة .

ولا يهمنا أن نكرر هنا ما عرضنا إليه من تواريخ الأحداث التى قامت أثناء ذلك العرض ولكن الذى يهمنا هو موضوع الجدل الذى قام بسببه فى المحافل الدولية ، هل أن تونس ومراكش دولتان ذاتا سيادة مستقلة عن فرنسا وإن كانتا مرتبطتين بها ارتباطاً دبلوماسيا . وبناء على ذلك فيرجع أمرهما لاختصاص الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ، أم أن (الصورية) التى هيمنت على فرنسا فى تحديدها للدول المشاركة فى الاتحاد الفرنسى يجعل المسألة من اختصاص فرنسا الداخلية . ؟ وقد أكدت الأمم

المتحدة بالأغلبية الساحقة اختصاصها بدراسة قضيتى تونس ومراكش لا على أساس أنهما من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى بل على أساس أنهما دولتان مغايرتان لفرنسا ولهما الكيان الدولى الذى يجعل خلافهما مع فرنسا مما يهم الدول الأخرى . ولقد تجاوزت الأمم المتحدة مرحلة الاعتراف بالاختصاص إلى دور التوصية فقررت التوصيتين الآتيتين

« فيما يخص تونس » تعبر عن يقينها فى أن الحكومة الفرنسية طبقاً لسياستها المعلنة ستجتهد فى العمل على التنمية الفعلية للمنظمات السياسية للشعب التونسى وفقا لغاية الميثاق ومبادئه » .

« وتعرب عن الأمل فى أن الطرفين يواصلان فى غير تأخر مفاوضاتهما للوصول لتمتيع التونسيين بالقدرة على أن يحكموا أنفسهم بانفسهم مع مراعاة مقتضيات ميثاق الأمم المتحدة .

« وتدعو الطرفين اللذين يهمهما الأمر أن يراعيا فى علاقاتهما وفى حل الخلاف القائم بينهما روح الميثاق ولفظه وأن يمتنعا عن كل عمل من شأنه أن يزيد فى توتر الحالة القائمة » .

وفيما يخص المغرب الأقصى — « تعبر عن يقينها فى أن الحكومة الفرنسية طبقاً لسياستها المعلنة ستجتهد فى اعطاء الحريات الاساسية للشعب المغربى طبقاً لغاية الميثاق ومبادئه » .

وتعبر عن الأمل فى أن الطرفين يواصلان من غير تأخر مفاوضاتهما من أجل تنمية المنظمات السياسية الحرة للشعب المغربى مراعيين دائما الحقوق والمصالح المشروعة طبقاً للقواعد الثابتة والمعروف من حقوق الناس » .

« ويدعون الطرفين لتسيير علاقاتهما فى جو الارادة الحسنة والثقة المتبادلة والاحترام ليتسنى لهما حل خلافهما طبقا لروح الميثاق مبتعدين بناء على ذلك عن كل ما من شأنه أن يزيد فى استفحال التوتر الحالى .

فالتوصيتان وإن كان فيهما كثير من التحفظ اعترفتا بالتوتر القائم

وبضرورة اقرار الحريات أولا ثم التفاوض من أجل تنمية المؤسسات السياسية الحرة لتونس والمغرب مع مراعاة القواعد الثابتة أوحقوق الناس أوميثاق الأمم المتحدة. وإذن فقد استطاعت الحركة الوطنية أن تسجل اعتراف المحافل الدولية بأن هذين البلدين ليسا من شئون فرنسا الداخلية وإن الصلة بينهما وبين فرنسا صلة دولية ولا يمكن أن تتحسن إلا إذا تفاوض الطرفان لا لارضاء فرنسا ولكن لارضاء الرغبات الشعبية فى البلدين . فيئول الأمر إلى إقرار المصير وفقا لما تقبله الحكومتان التونسية والمغربية بعد أن يتم نموهما وتحريرهما .

وقد قررت جامعة الدول العربية عرض قضية الجزائر على الأمم المتحدة ولا شك أن المنظمة الدولية ستعلن اختصاصها بدراسة قضية الجزائر لأنها إقليم غير متمتع بالحكم الذاتى . ولا شك أن أقل ما تناله هى توصية شبيهة بالتى اعطيت لتونس ومراكش .

والمهم أن ستار الوحدة الفرنسية أو الادماج لم يفد شيئا فى التمويه على الرأى العام الدولى فقد اتضح للجميع أن ذلك مجرد عملية (صورية) ترمى لذر الرماد فى العيون وابقاء ما كان فى الامبراطورية الفرنسية على ما كان .

ولكن فرنسا لم ترتدع عن محاولة ارغام الدولتين على قبول المشاركة فى المؤامرة عليهما بانضمامهما إلى عملية (صورية) لتثبت للدول أن تونس ومراكش قبلتا باختيارهما وبتوقيع حكومتيهما وثيقة الانضمام لـ (صورية) الاتحاد الفرنسى. وهكذا حاولت فرنسا أن تفرض ماسمته برنامج الإصلاحات بالقوة فى تونس وفى المغرب الأقصى فأبلغ وزير الخارجية الفرنسية سمو الباى فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢ فى مذكرة شديدة اللهجة استياء فرنسا من عرقلة صاحب السمو لسير الحماية ومن اخلاله بالتزاماته نحو فرنسا وعدم وفائه بوعده وهدده بالخلع. وكلف الوزير المفوض (ديبوا سيزون) بتقديم الانذار النهائى للباى بخلعه إذا لم يوقع المرسومين الخاصين بالمجالس الإقليمية والبلدية . فاقتحم الوزير الفرنسى صحبة الوزير الأول التونسى الخائن البكوش

غرفة الملك الخاصة وهو فى فراش المرض وقدم لسموه المراسيم ليوقعها بعد أن طوق القصر بالجند فخضع الباى وأمضى ما أمر بتوقيعه . وقد أكد سمو الباى أنه أكره على التوقيع فشرح الظروف التى تم فيها ذلك فى الرسالة الملكية المؤرخة فى ١٧ من الشهر الرابع لسنة ١٩٥٣

وتعطى هذه المراسيم الحق للجالية الفرنسية فى أن تمثل فى المجالس البلدية على قدم المساواة مع التونسيين فى العدد وفى أسلوب الانتخاب فيكون للتونسيين نصف من الأعضاء وللفرنسيين النصف الآخر .

ومثل هذا الاشراك هو الذى ملك زمام الإصلاحات التى عملت فرنسا جهدها لفرضها على جلالة السلطان المجاهد سيدى محمد الخامس فرفضها لأنها تتنافى مع الحق ومع أصول السيادة التى هى خاصة بالشعب المغربى ولم يضعف السلطان كما ضعف الباى بل استمر فى موقفه إلى أن أبعد عن بلاده وعن عرشه فى سبيل الدفاع عن وطنه .

والحق أن سمو الباى معذور حين وقع على مرسوم يعطى الفرنسيين حق الاشتراك فى المجالس البلدية لأن الذى جرأه وأطمع الفرنسيين فى الاستمرار فى مطالبته بهذا التوقيع هو الأستاذ الحبيب بورقيبة حين أعلن قبوله لذلك ضمن النقط السبع التى أدلى بها كجزء من برنامجه حين زار فرنسا فى سبتمبر سنة ١٩٤٩ . أى فى وقت كان العراك على أشده بين سلطان المغرب الأقصى والحركة الاستقلالية وبين فرنسا من أجل هذه الإصلاحات المزعومة .

وقد أصبحت مسألة اشراك الفرنسيين المقيمين فى الشمال الافريقى فى المنظمات المغربية الحرة وتمتيعهم بناء على ذلك بالحق السياسى الخاص بالمواطنين عقدة العقد فى الخلاف القائم بيننا وبين الفرنسيين . لأن هؤلاء يريدون أن يبرروا كما قلت بموافقتنا ولو على طريق الارغام ما اغتصبوه من امتيازات ظلوا يتمتعون بها فى بلادنا منذ أن احتلوها بطريق القوة .

ولو أننا قبلنا الأمر الواقع ورضينا بالتنازل عما اغتصبه المستعمر من حقنا لكنا أشد الخائنين لبلادنا وأجدر البشرية باللعنة والهوان .

إن الأنظمة القائمة فى الشمال الافريقى مفروضة علينا ولكنها ظلت قبل هذا الارغام الأخير ذات صبغة دبلوماسية تنظم صلة حكوماتنا بالحكومة الفرنسية أى أنها صلة دولة بدولة لامحل فيها لروابط الشعوب ولا لتضامنها أو تطاحنها . وفرنسا لا تكتفى اليوم حتى بهذا الابتلاع الكلى لسيادتنا بل تريد أن تقلب الحال وتجعل الشعب المغربى مركبا من الفرنسيين الذين يستعمرونه ومن الأهالى الذين هم رعايا من الدرجة الثانية تماماً على الشكل الذى اتبعته فى الجزائر . ويوم يتم ذلك لها ستعلن الحكم الذاتى الداخلى بعد أن تحتفظ لفرنسا بكل مراسيم السيادة العسكرية والخارجية والمصرفية وتترك المستعمرين المحليين يهيمنون علينا فى السياسة الداخلية بما لهم من السيطرة الاقتصادية ومن الحماية الفرنسية . وهكذا تتحقق لفرنسا عن طريق الاشتراك فكرة الادماج على صفة لا تمس الحياة السياسية الداخلية والخارجية لفرنسا نفسها أى دون أن تتعرض فرنسا إلا إلى خطر استعمار الشعوب الأهلية لها . أو بتعبير أصح أن ترضى روحها السلالية إذ تكون هى الملحقة للشعوب الأخرى وسيادتها دون أن يتسرب إليها دم الشعوب الأهلية المنحط فى اعتقادها .

ومن جهة أخرى فقد أرادت فرنسا أن تؤسس الاتحاد الفرنسى على صورة الجامعة البريطانية والاتحاد السوفييتى معا . وبما أن لهذين الاتحادين رابطة عامة مستمدة من الواقع ، هى اللجنة التنفيذية بالنسبة للاتحاد الشيوعى وتاج الملك فى الجامعة البريطانية وليس لفرنسا عقيدة تفرضها هيئه مركزية ولا تاج تعنوا إليه وجوه المستعمرين فقد فكرت وقدرت ثم قررت أن تعوض ذلك النقص بطريق جواليها ، فالمستعمرون الفرنسيون فى كل أنحاء الإمبراطورية هم رابطة الاتحاد الفرنسى بمصالحهم المشتركة ولغتهم ودينهم

ودمهم وأحزابهم السياسية وهم الذين يقررون الخطة التى يجب على فرنسا أن تسير عليها فى معاملتها لكل إقليم . وممثلوهم فى مجلس الجمهورية ينسقون أعمال فرنسا وبرامجها فى مستعمراتها ولو تحقق كل هذا فان مستقبل المغرب العربى لاقدر الله يظل دائماً تحت رحمة هذه القلة من المستعمرين الذين لم يتحرروا من جبروتهم وكبرهم الجنسى ماداموا يجدون القوة التى تحميهم وتساعدهم على فرض إرادتهم على الناس .

ولكن المتنورين من المغاربة أدركوا هذه الحقيقة تماما وكان الفضل فيها خصوصاً للحركة الوطنية المراكشية التى لم تخطىء فى يوم من تاريخها فى هذا الاتجاه . وقد أصبح أبناء الشمال الافريقى اليوم مجمعين على رفض إشراك الفرنسيين فى المنظمات المغربية ، وجاءت التوصيتان اللتان أصدرتهما الأمم المتحدة فيما يخص تونس ومراكش مؤكدتين لوجهة نظرنا ، فقد صرحتا فى غير لبس ولا غموض بضرورة تنمية المنظمات السياسية الحرة للمغاربة وللتونسيين مع احترام القواعد الدولية وما عرف من حقوق الناس ، والقواعد الدولية والمعروف من حقوق الناس يؤكدان استنكار أى حق سياسى للأجانب الذين يقيمون فى بلد غير بلدهم . وقد رجعت إلى الأستاذ الكبير الدكتور وحيد رأفت مستشار الرأى فى مجلس الدولة المصرى سابقاً فسألته عن رأيه فى ما يطالب به الفرنسيون من حق التمثيل والانتخاب فى منظماتنا فكتب إلى الجواب الذى أقتطف منه ما يأتى :

حصرة السيد المحترم علال الفاسى .

بالاحالة إلى حديثنا السابق عما تنويه الإقامة الفرنسية فى مراكش من جعل حق التصويت للفرنسيين فى نظام الإدارة البلدية المقترح ، نشاطركم الرأى فى أن حق الانتخاب للهيئات النيابية والمركزية والإقليمية ومن باب أولى حق الترشيح لها والتمثيل فيها هى من الحقوق السياسية التى لا يتمتع بها وفقاً لمبادىء القانون العام المعاصر إلا المواطنون من أهل البلاد . أما الأجانب فان كانو يشاركون الأهلين فى الحقوق المدنية العادية مع بعض القيود فانهم لا يشاركونهم فى التمتع بالحقوق السياسية ولا يستثنى من ذلك إلا البلاد غير

كاملة السيادة سواء. أكان عدم استكمالها لسيادتها هو تبعيتها فى صورة ما لدولة أجنبية أو خضوعها لنظام الامتيازات الأجنبية أو لهذين السببين معا :

وبعد أن عرض الأستاذ لتاريخ بعض المجالس البلدية المختلطة التى كانت فى الاسكندرية وغيرها من بعض جهات القطر المصرى قال : ولقد زالت هذه العلة بزوال الامتيازات الأجنبية فى مؤتمر مونترو فى سنة ١٩٣٧ وانبنى على هذا الاستغناء كلية عن تمثيل الأجانب فى المجالس البلدية وزوال ذلك الحق الذى استمتعوا به بالمخالفة للمبادىء العامة المقررة لدى الدول ذات السيادة .

وإذن فليس فى القانون الدولى ولا ما تعارف عليه الجميع من حقوق الناس ما يسمح للفرنسيين بأن يطالبوا بإعطائهم امتيازات تستمد روحها من العصور الوسطى وعهود الظلام . وخصوصا وأن معاهدة الحماية التى فرضت علينا فرضاً تنكر هى نفسها عليهم كل حق فى المطالبة بأى تمثيل إذ تنص المادة الخامسة من هذه المعاهدة على أن فرنسا « تعين ممثلا لها أمام جلالة السلطان باسم وزير مقيم عام حفيظ على جميع سلطات فرنسا فى المغرب « وهو الوسيط الوحيد بين السلطان وبين الدول الأجنبية والمدافع عن مصالح الأجانب » . فالمقيم وحده الذى يمكنه بحكم هذا العقد المفروض علينا والذى وقعته فرنسا باختيارها أن ينوب عن الفرنسيين أمام السلطات المغربية الشريفة ، والأمر فى تونس كالأمر عندنا كما قدمنا .

وقد أعلن ليوطى استنكاره لكل طلبات التمثيل هذه حين قال فى خطابه الذى ألقاه بعد رجوعه من فرنسا فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٣ فى أحد اجتماعات الغرفة الفرنسية للتجارة والفلاحة بالرباط :

« إن فى مقدمة ماتستلزمه الحالة المغربية أن المنظمات السياسية الفرنسية لامحل لها فى المغرب إذ يمكن لمواطنينا أن يكون لهم فى هذه البلاد مؤسسات وتمثيل فنى ولكن لا يمكن أن ينالوا أى تمثيل سياسى .

وأن المطالبة والمجادلة فى هذا الموضوع لا تنتج لصاحبها إلا ضياع الحبر

والوقت . وأزيد دون أن أوضح أكثر مما فعلت بأن مما يؤكد الواقع أن نظام المغرب مضمون بمقتضى أوفاق دولية وعليه فليست المطالب غير مجدية في هذا الباب فحسب ، ولكنها خطيرة وستكون حكومة فرنسا أول من يقطع دابرها .

ويستنتج من كلام ليوطى هذا ثلاثة أمور .

١ ـ لاحق للفرنسيين والأجانب فى أن يكون لهم تمثيل فى المجالس المغربية .

٢ ـ لا حق للفرنسيين المقيمين فى المغرب أن يبعثوا بممثلين عنهم فى المجالس الفرنسية :

٣ ـ لا حق للفرنسيين فى أن تكون لهم فى المغرب منظمات سياسية فرنسية مستقلة أو تابعة للمنظمات السياسية فى فرنسا .

(وهذا يعنى أن الفرنسيين كسائر الأجانب المقيمين فى بلادنا يمكن أن يتمتعوا بالحريات التى يتمتع بها الكل ولكن لاحق لهم فى أن يطالبوا بأى شىء يرجع لحقوق السيادة القومية . وبما أن الانتخابات فى مجالس فرنسا كغيرها من الدول لا يقوم بها الفرنسيون المقيمون فى البلدان الأجنبية) لأن وقوعها يؤدى إلى التظاهر بمظاهر السيادة الوطنية فى البلد الأجنبى . وهو ما لا تبيحه القوانين الدولية فلا محل لوقوعها فى وطننا الذى هو أجنبى عن فرنسا . وقد احتج حزب الاستقلال على إشراك الفرنسيين الذين هم فى المغرب فى انتخابات الجمعية التأسيسية الفرنسية فى مذكرته المرفوعة للسلطان ولفرنسا فى ٨ سبتمبر سنة ١٩٤٥ فأصدرت الإقامة العامة الفرنسية بالرباط بلاغا تؤكد فيه بأن الفرنسيين لن يمنحوا حق الانتخاب فى المجالس الفرنسية وأن ما وقع من أمر الجمعية التأسيسية شىء استثنائى لا يتكرر .

وكذلك لا يمكن أن يكون للفرنسيين أحزاب أو منظمات سياسية أو فروع لأحزاب أو منظمات سياسية فرنسية تقوم بنشاط يرجع للتدخل فى المسائل المغربية وأحرى أن تقبل فى جملة أعضائها المغاربة . ووقوع ذلك

فى بلادها خرق لكل القوانين والتعهدات الدولية ، ووجود الصحف والإذاعات الفرنسية التى لا تقف عند مجرد الأخبار والتعليق البريئين بل تدعى لنفسها حق الحل والعقد فى مسائلنا القومية المحض من الافتيات على بلادنا والإمعان فى غصب حقوقها وانتهاك حرماتها . وهكذا يمكننا أن نتصور إلى أى حد اعتدى الفرنسيون على حقوقنا وسيطروا على شئوننا ثم أرادوا منا أن نعترف لهم بما اغتصبوه باسم الحرية أو المساواة أو الديمقراطية .

إن إقرار هذه الحال أو الاعتراف بها أعظم خيانة يمكن أن يرتكبها مواطن ولذلك يجب على جميع الهيئات استنكارها بكل ما يمكن من وضوح وصراحة .

يحسب بعض المعتدلين أن فى البحث عن شكل شرعى لإقرار هذه الحالة يغير من وضعها السيء على بلادنا فيقولون : لو تجنس الفرنسيون بالجنسية المغربية أو الجزائرية أو التونسية لما كان هنالك مانع من تمتعهم بهذه الحقوق وهذا الأمر مع كونه خياليا فى ذاته لأن الفرنسيين لا يقبلون أن ينبذوا الجنسية الفرنسية إذ كل ما يريدونه هو الاحتفاظ بحالتهم القائمة مع إلزام فرنسا بحمايتهم أبداً ، ولو نبذوا جنسيتهم لأصبحت فرنسا فى حل من أمرهم . فانه لا يحل الاشكال ولا ينهى الأزمة لأن دخول المليون ونصف المليون من الفرنسيين والمتفرنسين فى الشمال الإفريقى دفعة واحدة فى الجنسية المغربية فى وقت لا يزال المغاربة فيه فى مستوى أقل من مستوى هؤلاء الأجانب سياسيا واقتصاديا وثقافيا سيكون أخطر علينا من بقاء الاستعمار لأننا سنصبح مستعمرين للفرنسيين الذين فى المغرب استعمارا مستقلا زيادة على الاستعمار الذى سيبقى لفرنسا . وإذا كان عدد الأجانب أقلية بالنسبة لمجموع السكان فان السيطرة التى لهم على الاقتصاد وثروة الوطن تسمح لهم بأن يتحكموا فى مصيرنا متى اسندتهم المواطنة والتمتع بالحقوق السياسية .

وأيضا فان وجود هذه الأقلية دفعة واحدة فى جنسيتنا سيفرض علينا

احترام لغتها كلغة قومية وستبقى حينئذ الفرنسية مهيمنة وقتا طويلا على جميع مظاهر حياتنا وهذا ما يتنافى مع عروبتنا .

أننى لست من الذين يطالبون بابقاء الجنسية الوطنية مقفلة ولست ممن يريدون قصر هذه الجنسية على دين أو لون أو جنس ، ولكننى اعتبر أن فتح الباب على مصراعيه لمليون ونصف المليون من الآجانب دفعة واحدة هو اتخام لانقوى على هضمه ولذلك فسيقتلنا . من الممكن متى تم استقلالنا أن ننظم أمر الجنسية على الطريقه التى نرغب فيها ونراها أصلح لنا ولكننا لن نقبل فيها إلا طالبيها أفرادا أفرادا وإلا بعد دراسة ملف كل طالب للجنسية على حدة . هذه هى الحالة الصحيحة وكل فكرة غيرها تعتبر فى نظرى خيانة للعروبة ولقضية المغرب كلها .

أما تعليق فرنسا حل قضايا المغرب على وضع نظام خاص لمواطنيها المقيمين فى بلادنا فهو ما لا يعقل ، لأن أمر الجنسية من اختصاص السيادة الداخلية للدولة وقبولنا التفاوض فيها مع الفرنسيين معناه الاعتراف لفرنسا بحق تدخلها فى التشريعات الراجعة لشئوننا الداخلية . إن هذه حقائق يجب أن يعرفها الجميع وألا نتغاضى عنها حبا فى الوصول لأى حل يخرج بنا من ضيق الحاله التى تعيش فيها بلادنا .

أننى شديد الأسف كلما رأيت الكثيرين من أخلص اخواننا فى سائر المغرب لا يتجرأون إلى الآن على مواجهة الفرنسيين بأنهم أجانب وأنه لا حق لهم فى المطالبة بوضع نظام خاص بهم ولا باشراكهم فى المجالس المغربية بل أننى لأتألم جدا حين أرى الغموض والنفاق فى هذا الباب انها قضية حياة أو موت بالنسبة لوطننا المغربى وإذا كنا نكافح فقط لنصبح مساوين فى الرّق للذين استعبدونا ولا ينوون بنا أى خير فالأفضل ألا نكافح ، بل أقولها فى غير ما لبس ولا غموض إذا كنا سنقبل تمتيع الفرنسيين بالحقوق السياسية فى بلادنا بصفة أو بأخرى فخير لنا أن نقبل الدخول فى

الجنسية الفرنسية لأن ذلك سيجعلنا نستفيد من الإمبراطورية كلها. وماظنك بشرين أهونهما كفر ؟

ويردد المستضعفون ما يقوله المستعمرون من أن فى الشمال الإفريقى عشرات الآلاف من العائلات التى استوطنت وشاركت فى تكوين المغرب الجديد فلنحلل هذا الادعاء :

إن فى الشمال الإفريقى زهاء المائة ألف من الموظفين الفرنسيين الذين قدم معظمهم من فرنسا لأجـــل الوظيفة ولنفرض لكل واحد منهم فى المتوسط أربعة أشخاص هو وزوجته وولد واحد وقريب أوخادمة أجنبية يكون الجميع أربعمائة ألف يضاف إليهم أزيد من مائة ألف جندى من إفريقيا ومن اللفيف الأجنبى ونحو الخمسين ألفا من الفرنسيين مع نحو الستة آلاف ضابط لهم فى الغالب اسرهم أى زهاء الأربعة والعشرين ألف شخص كل هؤلاء سيتمكنون من الرجوع إلى وطنهم متى استقلت هذه البلاد لأنها ستستغنى عن حماية العساكر وتدريجيا عن خدمة الموظفين ، يبقى تسعمائة وخمسون الفاغير مغربى فى سائر الشمال الإفريقى يستثنى منهم زهاء المائة والخمسين ألفا من المواطنين الذين يعدهم الفرنسيون فى عداد الأجانب لأنهم يقيمون فى غير وطنهم الأصلى فالخمسة والخمسون ألف جزائرى الموجودون فى مراكش مثلا يعدون مع الفرنسيين فى الاحصاءات وهكذا بالنسبة للجالية المغربية فى الجزائر وفى تونس وبالنسبة للتونسيين فى المغرب والجزائر .

يبقى سبعمائة ألف يستثنى منها مائة وخمسة وسبعون ألف يهودى جزائرى ونحو العشرين ألف يهودى ومسلم من التونسيين المتجنسين فى تونس وهؤلاء سيعودون طبعا لوطنهم الأصلى فلا يبقى إلا خمسمائة ألف وخمسة آلاف فى الشمال الإفريقى كله، بما فيهم الاسبانيون والايطاليون والمالطيون وهؤلاء لا يلبثون إلا قليلا حتى يرجعوا بعد الاستقلال لجنسيتهم الأصلية أيضاً .

والذى يبقى من المدنيين الفرنسيين سيتمتعون بكل الحقوق التى يتمتع بها الأجنبى فى بلد ديمقراطى .

لا أريد من هذا التحليل التقليل من قيمة النشاط الاقتصادى والبنائى الذى يقوم به الفرنسيون المستوطنون فى بلادنا ولا يحملنى عليه أى أعتبار سلالى أو دينى ولكننى أريد أن أضع القيمة العددية للفرنسيين فى نصابها الطبيعى لأقطع طريق السفسطة التى يملأ الدنيا بها ساسة المستعمرين للاحتفاظ بالامتيازات غير المشروعة التى يتمتعون بها الآن . وقد تعودت ألا أرهب التهم التى تكال جزافا لكل من يعبر عن الرأى الوطنى فى غير مواربة . ولقد أعلنت غير ما مرة انى افضل أن أكون معلما على أن أكون سياسيا أو دبلوماسيا .

أما اقتراح الفرنسيين تكوين جنسية مزدوجة، الجنسية الأهلية للفرنسى المقيم فى المغرب مدة اقامته فى هذه البلاد وجنسيته الأصلية التى ترجع إليه حينا بمجرد خروجه منها والجنسية الفرنسية للمغربى المقيم فى فرنسا طيلة أمد اقامته وجنسيته الأهلية التى ترجع إليه حينا بمجرد خروجه من فرنسا، ثم جنسية الوحدة الفرنسية التى تجعل كل مواطن فى بلد من بلاد الاتحاد الفرنسى مواطنا اتحاديا متى حل بغيره من الأقاليم المشاركة يستطيع معها أن يتمتع فى بلدان الاتحاد بامتيازات محدودة مالم يقع بين بلاده وبين البلاد التى يقيم فيها اتفاق أزدواج الجنسية على الطريقة التى ذكرناها .

والواقع أن هذا الأزدواج ليس إلا تفسيرا ملتويا لكلمة التجنيس بالجنسية الفرنسية يفرغها من كثير من فوائدها لأن المقصود منه تجنيس كل بلدان الاتحاد بالجنسية الفرنسية من الناحية العملية لأن المواطنين الفرنسيين سيتقلبون فى ربوعها مواطنين أهليين وفرنسيين فى وقت واحد وستبقى التبعية الخارجية تحت يد فرنسا بينما لا يستفيد الأهالى إلا من جهة الأقلية التى تقيم منهم فى فرنسا أو احدى البلدان التى تقبل أن تعقد معهم اتفاقية الأزدواج ما دامت تلك الأقلية لم تخرج من البلد التى تقيم فيه .

وهكذا ستستمر عمليا سياسة فرنسا التقليدية فى حصر الجنسية الفرنسية فى طائفة من الأهالى ، بل أحسن من ذلك أن هذه الطائفة لن تستفيد من جنسيتها إلا ما دامت مقيمة فى فرنسا ، وإذن فلن تتمتع بما يتمتع به الفرنسى الأصلى من حق التوظف فى المستعمرات أو غير ذلك من الامتيازات التى يتمتع بها الفرنسيون لأنه بمجرد خروجه من فرنسا سيعود طبعا إلى جنسيته الأصلية إلا إذا كان المقصود أيضا اعتباره فرنسيا طيلة وجوده فى خارج بلاده وإذن فستبقى فرنسا وقناصلها ذوى الحق وحدهم فى الدفاع عن مصالحه وتمثيله .

ثم ماذا تستطيع أن تفيده الجالية المغربية فى فرنسا مهما كثر عددها مادام معظمها من العملة الأميين وما داموا يتزوجون فى الغالب من الفرنسيات ثم ينشأ أولادهم بعيدين عن كل روح مغربية أو حتى اسلامية إلا فى القليل ماذا تستطيع أن تفعله هذه الجالية بالنسبة لما تستطيعه الجالية الفرنسية فى المغرب وهى المهيمنة على كل مرافق البلاد وثروتها ؟

— ٢ —

إزاء فشل سياسة الإصلاحات فى تونس واستفحال حركة المقاومة بها اقترحت فرنسا على الباى استئناف المفاوضات لإيجاد حل للقضية التونسية وانتقل رئيس الوزارة الفرنسية مسيو بيير منديس فرانس فى يوم ٣١ من أغسطس سنة ١٩٥٤ وألقى بين يدى الباى خطابا قال فى مستهله « أن صديقا حضر لزيارتكم وهو صديق لسموكم وصديق لبلادكم وهو فى الوقت نفسه رئيس حكومة فرنسا التى عملت الشىء الكثير لفائدة القطر التونسى » .

وبعد أن شرح الأسباب التى حملته على الزيارة وقدم للملك المقيم العام الجديد الجنرال بوابيه دى لاتور وأعلن توافقه معه ومع المارشال جوان على الخطة التى يعلنها قال :

« ستعترف الحكومة الفرنسية للدولة التونسية بالحكم الذاتى الداخلى

وتنادي به فى غير مواربة ولا التواء وسوء نية وهى التى تؤيده فى مبدءه وتريد أن يكلل بالنجاح فى ميدان التطبيق » .

وزاد قائلا « ومما لا مراء فيه أن المصلحة المشتركة تستدعى بقاء فرنسا حاضرة بالقطر التونسى وأن الخدمات التى تقدمها لبلادكم فى الميادين الثقافية والاقتصادية والفنية والمالية والمقام الذى يحتله فيها عدد كبير من الفرنسيين والعمل الذى أنجزوه فى هذه البلاد ان جميع ذلك من الحقائق التى لا يمكن لوطنى تونسى أن يجحدها » .

« ثم إن حماية السلم فى هـذه الناحية من الكرة الأرضية التى هى ناحيتنا تتطلب وحدة الدفاع ومن هنا يترتب قيام سياسة خارجية مشتركة لذلك كان أسلافكم الأماجد محافظين كما تحافظون أنتم على إبقاء مقاليد حماية بلادكم وعلاقاتها الأممية فى أيدى فرنسا وفقاً لمعاهدة باردو » .

وبعد أن أفاض فى فضل الجالية الفرنسية والحقوق التى اكتسبتها وضرورة استمرارها واستمرارها هى وأبناؤها وما تناسل منها إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها فى العمل والاستفادة من البلاد التونسية قال « وبالإضافة للنصيب الذى ينوب الفرنسيين فى الحيـاة البلدية وفى النيابة والدفاع عن مصالحهم داخل مجالس خاصة بهم فانه يجب أن تتوفر لديهم الوسائل العملية لضمان احترام تراتيب القانون المسطرة لفائدتهم فى نطاق الاتفاقيات الجديدة ولا ينبغى أن يتحملوا أى هضم ناشىء عن الاعتبار السلالى قانونا وعملا .

« وفى حالة خرق الاتفاقيات المذكورة أو الإفراط والتفريط فى مزاولة السلطة تلتجىء فرنسا وتونس لى طريقة التحكيم الفرنسى التونسى التى تكون لها قيمة التعطيل حسب شروط محدودة .

« وبعد ما تقع المصادقة من الطرفين على الاتفاقات الخاصة يكون الحكم الذاتى الداخلى أمرا واقعا قد حصل بصورة نهائية بدون قيد ولا تحديد إلا ما تقتضيه تلك الاتفاقات الخاصة نفسها .

« نحن واثقون اعتماداً على ما نعلمه من عواطف سموكم ومن مطالب شعبه أن الإصلاح سيتم بفضله تقدم ديمقراطى فى المؤسسات ونحن نرجو أن تشمل هذه الإصلاحات إلى جانب ذلك الإجراءات التى بفضلها تتمتع البلاد التونسية بالضمان الذى يحققه المجلس الإدارى الأعلى كما هو الشأن فى كل دولة عصرية .

« ولا يحق لنا أن ننسى أن الإصلاحات السياسية لن تكون ذات مفعول ما لم تكن مصحوبة بعمل إدارى واقتصادى واجتماعى من شأنه أن يحسن أسباب العيش فى البلاد وأن يمكن أهلها من الانتفاع على أحسن صورة بممكناتها البشرية وإنتاجها الإقتصادى وكونوا على ثقة يا صاحب السمو أن فرنسا لن تبخل عليكم بكل مساعدة لتحقيق هذه الغاية من العدالة والتقدم » .

لقد قبل الباى فوراً هذا العرض وقبله الحزب الحر الدستورى وتشكلت حكومة تونسية برئاسة السيد بن عمار وبدأت المفاوضات ولا زالت مستمرة كما أسلفنا .

فاذا أردنا أن ندرس فى بعد عن كل التأثرات العاطفية أو البهرجة التى صاحبت هذا الإعلان نجده يحتوى على كل عناصر العقدين اللتين نصبت الحماية على تونس بمقتضاهما . مضافا إليها ما يرجع لضمان مستقبل الجالية الفرنسية السياسى والمدنى .

١ — الاعلان مجرد وعد بالحكم الذاتى الداخلى لا يتم إلا بعد نجاح المفاوضات وامضاء الاتفاقات التى هى ثمان حسبما أكده المسيو فوشيه .

٢ — تأكيد دوام الحضور الفرنسى فى تونس ويتجلى هذا الحضور فى الخدمات التى تقدمها للايالة الحكومة الفرنسية والجالية الفرنسية والخدمات تعنى كل ما اعتادت فرنسا أن تقوم به مما نحن أعرف الناس به .

٣ — تأكيد استمرار الحماية الفرنسية للباى ومملكته طبقا لمعاهدة باردو

وتفسير ذلك بالاحتفاظ لفرنسا بحق السياسة الخارجية وعلاقات الباى الأممية والدفاع الداخلى والخارجى عن تونس .

٤ – التسليم لفرنسا بأنها حامية المتوسط وبناء على ذلك فان لها الحق فى أن تستفيد فى دفاعها عنه من كل ما تريده من تونس وإذن لاغرابة إذا أصبحت تطالب ببنزرت وبالجنوب كله لأنه طريق الامبراطورية الإفريقية فى المتوسط وهذا ما ليس موجوداً فى معاهدتى الحماية التونسية إذ أن الحماية لاتخول لفرنسا الزج بتونس فى الحروب التى تدخلها مهما كان نوعها مالم تهاجم تونس نفسها . على أن مسيو منديس فرانس لم يبين أسباب الاحتفاظ الحقيقية بهذه المنظمة التى هى ممكنات البترول الموجودة هناك ، ورخص الاستغلال التى حصلت عليها ثلاث شركات متعاونة فرنسية وانجليزية وأمريكية كما سنعود للحديث عنه من بعد

٥ – تأكيد حق الفرنسيين فى الدخول للمجالس البلدية التونسية وحقهم فى أن تكون لهم نيابة للدفاع عن مصالحم فى مجالس خاصة بهم كما يجب أن يكون لهم ما يضمن عدم الحيف عليهم فى التشريع والتطبيق وهذا يعنى حقهم فى الاشتراك فى الرقابة على أعمال الحكومة التونسية التشريعية والإدارية فى دائرة الحقوق التى تحفظها لهم الاتفاقات المزمع عقدها أما كيف يتم ضمان هذه الوسائل العملية فهو مالم يقله الرئيس الفرنسى لأن اعلان المنظمة السياسية الحرة لم يتم بعد فمتى قبل الباى أن يسمح بالدستور تقع حينذاك المجادلة حول هذا الموضوع . وتحتفظ فرنسا إذ ذاك بحق المطالبة أو التأويل لفقرات الاتفاقات بما تراه أصلح لها من الزام تونس بدخول الفرنسيين فى الحكومة وفى المجلس التشريعى أو بابقاء الرقابة وحق النقض للمقيم العام بشكل أو بآخر .

٦ – سيكون لممثل فرنسا حق الاعتراض على أى تشريع أو إجراء تنفيذى تتخذه الحكومة التونسية أو مجالسها الشعبية بدعوى حيفة

على الجالية الفرنسية أو خروجه عن مقتضيات الاتفاقات أو وقوع افراط أو تفريط أو غير ذلك مما يندرج بسهولة تحت هذه الاعتبارات . وحينذاك يتعطل الأمر ويلجأ إلى التحكيم الفرنسى التونسى أى إلى مجلس مختلط لم يحدد شكله ولا رئيسه وهكذا تصبح التأشيرة التى جعلت الحماية الحصول عليها شرطا فى إعلان المراسيم البيلكية حق نقض يؤدى إلى التعطيل والجدل العقيم . وهذا بالطبع غير المجلس الادارى الأعلى الذى يرجو المقيم أن يؤسسه الباى وقد تتأول فرنسا هذه الفقرة فى المستقبل على أنها تمنع تونس من رفع خلافها مع فرنسا للنظمات الدولية ما دامت قد قبلت مبدأ التحكيم الفرنسى التونسى .

٧ – يترك المقيم للباى شكليا إعلان الاصلاح السياسى الدستورى مقتفيا فى ذلك أسلوب اتفاقيتى الحماية ولكنه يؤكد عزم فرنسا على مساعدة تونس فى كل مايرجع للاصلاحات الادارية والإقتصادية والاجتماعية.

هذا هو (الأطونمى أنترن) كما تفهمه فرنسا وكما أعلنته فى تونس شكل صورى يشتمل على تأكيد كل الحقوق التى اغتصبتها فرنسا بالمعاهدات المفروضة ويزيد عليها بكل ما اكتسبه الفرنسيون بحكم الواقع . ويحتاج المرء إلى سذاجة منقطعة النظير ليعتقد أن نوعا من الحكم الذاتى يمكن تحقيقه مع كل هذه القيود التى ينص عليها التصريح بله ما أعربت عنه المفاوضات من سوء النوايا الفرنسية أزاء تونس والتونسيين .

على أن جملة (الأطونمى أنترن) التى تعنى الحكم الذاتى النوعى الداخلى شىء لم يعرف من قبل ولا قيمة له من الوجهة القانونية وأعظم دليل على ذلك أن الأمم المتحدة لا تعرف غير الاستقلال أو الحكم الذاتى وهما ما تفرضه على الشعوب المستعمرة أن تسوق إليه المستعمرات .

لقد احتفظت فرنسا بمعاهدة باردو بعد أن أدخلت عليها من التأويلات

الرسمية ومن الاضافات الجديدة ما يتفق عليه الطرفان وما يجعلها فى الواقع مجرد حبر على ورق لأن العبرة بما تؤكده أو تؤوله الاتفاقات المنتظرة من مدلولها ومعناها وقصدها من ذلك أن تتخذها ورقة إقناع للتونسيين بالدخول فى اتفاقية المشاركة تنضم بها تونس للاتحاد الفرنسى لأن ما يعترف به التصريح من الحكم الذاتى الداخلى وعلى الصفة التى ذكرها مسيو منديس فرانس هو كل ما يمكن أن يسمح به نظام الاتحاد الفرنسى.

يقول الجنرال كاترو[1]: «ليس فى نية فرنسا أن تحتفظ بوصايتها على الحكومتين المحميتين، أن غايتها فى تونس وفى المغرب الأقصى كغايتها فى سائر أقطار الاتحاد الفرنسى ما أعرب عنه دستورها من أنها عازمة على أن تسوق شعوب هاتين المحميتين الافريقيتين إلى حرية إدارة أمرهم بأنفسهم وأن يديروا بشكل ديمقراطى شئونهم الخاصة. وأكثر من ذلك أنها تنوى المحافظة لتونس والمغرب الأقصى على الصفات اللازمة للحكومتين المشاركتين وهذا يعنى أن البلدين سيحصلان طبعاً على نظام الحكم الذاتى الداخلى فى وقت غير بعيد نسبياً بشرط أن يقبلا الانضمام للاتحاد الفرنسى

«إن فرنسا لا تبدى أية صعوبة فى الاعتراف بالشخصية السياسية وبالسيادة التونسية وذلك هو موقفها فيما يخص المغرب الأقصى، إن فرنسا تقبل تحويل الإدارة التامة فيما يرجع للشئون الداخلية للحكومتين المحميتين الآن وهى قابلة أن ترفع فى مرحلة ثانية كلا من تونس والمغرب إلى صف الدول المشاركة إذا قبلتا الانضمام للاتحاد الفرنسى ولكنها لا تقبل هذا التطور الثانى الذى يقود إلى الاستقلال إلا فى اطار عام لنظام سياسى يربط مصير هذين البلدين بمصير فرنسا الخاص، ويصطبغ هـــذا الشرط بالنسبة إليها بصبغة أساسية وتبرره الجغرافية التى تجعل من افريقيا الشمالية امتداد فرنسا التى من وراء البحر ومدخل فرنسا لمقاطعاتها السوداء

---

(١) الجنرال كاترو — مجلة السياسة الخارجية — عدد ٤ سبتمبر — أكتوبر ١٩٥٣ ص ٢٥٢ و ٢٥٥.

الإفريقية وذلك ما يجعلهما متضامنين من الناحية الاستراتيجية فى أضيق حدود التضامن . وبناء على هـذا التكييف فلن تستطيع فرنسا أن تترك لحكومتى تونس والرباط المسئولية المزدوجة فى الدفاع الوطنى وفى السياسة التى تعده . وعليه فهذه الاستحالة هى المحددة للحريات التى يمكن أن تعترف بها فرنسا للمغرب الأقصى ولتونس وذلك ما يقف حاجزاً فى وجه الاعتراف بالاستقلالى التام الذى يترتب عنه الفصل عن فرنسا طبقا لما يطالب به حزب الاستقلال المغربى وتدل عليه عدة تصريحات لسلطان المغرب وبالاختصار فهذه الاستحالة تحد من سيادة الحكومتين التونسية والمغربية

لحكم فرنسا بالنسبة للمغرب وتونس مقرر فى غير اعتداد بمطالب الشعب المغربى كله ، فلا فائدة فى الدخول مع فرنسا فى مفاوضات ضمن هذه الدائرة إذا كانت هى لا تريد أن تعترف لنا بأكثر مما تقرر للأقاليم التى تستعمرها وإذا كانت تفرض علينا فى الداخل سيطرة مستعمريها عن طريق إشراكهم فى المنظمات الخاصة بنا .

— ٣ —

لم تجرؤ فرنسا على أن تعرض على سلطاننا الشرعى سيدى محمد الخامس ولا على حزب الاستقلال حلولا من النوع التى عرضتها أخيراً على تونس ، لأنها تعلم سلفاً أننا لا نقبل الحديث إلا عن الوسائل التى تؤدى للاستقلال بكل ما تدل عليه هذه الكلمة من معنى . وقد سبق للجنرال جوان أن أعلن فى خطب عديدة عدم أبدية الحماية فى المغرب مؤكداً أن فرنسا ستعطى للمغرب الأقصى أحسن ما عندها وهو الاشتراك معه فى نظام تضامنى ، فهو لم يتجرأ على عرض الدخول للوحدة الفرنسية ولا على الحديث على مجرد الحكم الذاتى النوعى الداخلى الذى يشرحه الجنرال كاترو ويتجلى بوضوح فى تصريح مسيو منديس فرانس فى تونس ، وهو كما رأيت أقل بكثير حتى من نظام المشاركة التى رفضته كل من تونس ومراكش فى عدة

مناسبات . ولذلك فإن الحديث مع المغرب يأخذ أسلوباً صورياً آخر هو اقتراح الاستقلال ولكن فى دائرة (الأنتردبندنس interdependance) فلنبحث عن هذه الكلمة وما ترمى إليه فى الواقع ثم ما يقصد الفرنسيون منها حين يقترحونها علينا :

يظهر أن هذه الكلمة اصطلاح جديد لم يمض عليه عهد طويل وهو يعنى تبعية متبادلة (Dependance réciproque) وهى تقع عادة بين دولتين مستقلتين لأنه يجب قيام المساواة أولا فى الاستقلال لكى يتم التنازل من الجهتين عن بعض مظاهر السيادة التى لهما فى سبيل تحقيق نظام مشترك . وقد استعملت هذه الكلمة من قبل فى العلاقات التى تكون بين مختلف الإدارات فوزارة الدفاع مثلا مستقله عن وزارة المالية كما أن هذه مستقلة عن الأخرى ولكن بينهما تبعية متبادلة فيما يرجع للاعتبارات المتعلقة بالمال . فالمالية محتاجة لمصادقة الدفاع فيما يرجع للعملة الخارجية مثلا أو خروج بعض البضائع التى تقتضى مصالح الدفاع عدم خروجها بغير إذن فى أوقات معينة والدفاع متوقفة على مصادقة المالية فيما يرجع لمصروفاتها الخاصة . واستعملت كذلك فى العلاقة التى بين العامل وبين رأس المال ولكن استعمالها دائماً عرض إذ لا توجد هناك معاهدات أو صلات تسمى باتفاقية (الأنتردبندنس) ، وقد دعا إلى هذه الفكرة فيما يرجع لحل قضية المغرب مسيو شارل أندريه جوليان فلنستمع إليه يتحدث عنها[1] .

متى اعترف السلطان بأسلوب (الأنتردبندنس) واعترف تبعاً لذلك بالعلاقة التى تربط المغرب بفرنسا وبالعكس لم يبق هنا لك مانع من تحديد مراحل تؤدى بالمملكة السعيدة إلى الحكم الذاتى (L'outonomie) .

وقد سبق أن استعملت السلطة الفرنسية هذا الاصطلاح الجديد فى المذكرة التى عرضت فيها اصلاحاتها على السلطان فى سبتمبر سنة ١٩٥٢ إذ صرحت بأن فرنسا مستعدة متى تم الاتفاق على الاصلاحات أن تعلن عالياً مبادىء مشاركة ودية وتداخلا (انتردبندنس) للمصالح والواجبات التى

(١) أنظر مقال جان دو لاكينور (هل يجب تجديد العلاقات الفرنسية المغربية) الصادر بجريدة لوموند فى ٢٤ يونيو ١٩٥٢ وكتاب أفريقيا الشمالية تسير لشارل اندريه جوليان ص ٣٨٨ وما بعدها .

تنبنى عليها منذ الساعة العلاقات الودية بين فرنسا وبين المغرب دون أن تمس الغايات والسلطات التى حددتها معاهدة فاس [١] .

وحينما نقل ذلك مسيو جوليان علق عليه قائلا ، أما تأكيدها — الحكومة الفرنسية — للأنتردبندنس فقد استعملت الكلمة بعد أن جردتها من معناها إذ تعنى هذه الكلمة تبعية متبادلة وإذن كيف يمكن ذلك مع استمرار عقد الحماية الذى يضع المغرب تحت تبعية فرنسا . لقد وجدت الحكومة الفرنسية إزاءها معنى جديداً نافعاً يسمح بمناقشة قضية السيادة دون تعرض لمحتوى الاتحاد الفرنسى القانونى ومع تأكيد الرغبة فى قيام تضامن متبادل .

وإذا كنا مدركين فعلا لهذا القول فالحكم الذاتى كاف لتحقيق معنى (الانتر دبندنس) فى أحسن محاملها ثم هو لا يتناقض مع المحتوى القانونى للاتحاد الفرنسى وذلك يعنى أنه يمكن تحقيق معنى الاتحاد باسم التبعية المتبادلة دون حاجة إلى المناقشة فى الوضع الذى أعطاه التشريع الفرنسى وحده للاتحاد .

ويستفاد مما كتبه مسيو بول بيتان [٢] امكان استعمال هذه الكلمة انتر دبندنس) فى مكان المشاركة لتدل عليها . وإليك ما قال :

« يظهر أن من الممكن استخلاص خطين يتلاحقان هما الاستقلال والانتر دبندنس كل الأمم تعمل على استقلالها وقد حصلت أغلبها عليه ولكن فى الوقت نفسه تدرك كل أمة عدم إمكان بقائها وحدها فى عزلة . وتبحث كل الأمم المجاورة حيثما كانت عن تأسيس اتحادات (Fédérations) مثل البانليو والجامعة العربية فلماذا نستثنى المغرب من هذه السنة المزدوجة ، أنه يريد استقلاله ولكنه محتاج فى الوقت نفسه إلى المشاركة مع بلدنا » .

فالكلمة كما نرى ذات حدين يمكن تأويلها بحسب ما يراه المتكلم أو المخاطب لأنها لم تأخذ معنى اصطلاحيا يخصص مدلولها اللغوى فتصبح من ضروب المعاهدات المعروفة واخص أوصافها المساواة فى الارتباط

---

(١) بلاغ القصر الملكى الصادر فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٢ .

(٢) بول بيتان — مأساة المغرب — ص ١٥٥ .

وهى طبيعة كل عقد مشروع ، واستعمال الحكومة الفرنسية لهذه الكلمة فى معنى تبادل التبعية فيما زاد على محتويات عقد فاس يدل على أن الكلمة لاتتطلب أكثر من الاستقلال النظرى ولو نوعياً لتحقيق مدلولها . وإذن فلا فائدة من استعمالها غير الغموض الذى يقصد منه تغليط المخاطبين وما دمنا نطلب الاستقلال فخير لنا أن ننطق به دون مواربة ولا خجل وخير لنا أن نبقى له معناه الكامل الذى يموت فى سبيله المجاهدون ويعذب من أجله العاملون .

— ٤ —

يدور الفكر الفرنسى فى حلقة مفرغة ويعود والمحل الذى عاد إليه هو المحل الذى بدأ منه ، أنه لا يستطيع الخروج عن فكرة المشاركة وفكرة الاتحاد أو بتعبير أوضح عما يستطيع به المحافظة على ضروب السيطرة التى بيناها وقد بذل الكثير من المفكرين ورجال الاحزاب الفرنسية جهودهم للعثور على شكل صورى يوفق بين مطامح المغاربة بالخصوص وبين مطامح الفرنسيين أو مطامعهم . فلم ياتوا بغير الغث من الفكر والهراء من القول ، ومن أغرب الحلول التى يقترحها علينا مسيو أميل روش تكوين اتحاد مبنى على العقائد لا على الأرض أو الجنس فلندعه يتحدث إلينا عن اقتراحه لنعرف قدرة الله على تغطية العقول وتضليل أصحابها [1] .

« يجب قبل كل شىء تأكيد السيادة الشريفة المحدودة بالسكان المسلمين ، أن هذه النظرية هى وحدها التى تتفق مع مبادىء الأسلام الذى لايعرف السيادة الأقليمية ولا يفرق بين المسلمين باعتبار أصولهم ولكنه يستثنى الكافرين من الحياة السياسية والاجتماعية للطائفة وكل الذين عاشوا بين العالم العربى يعلمون أن هذه المبادىء محتفظة بقوتها فى نفوسهم كما تدل على ذلك حالة الأقليات فى جميع البلدان الاسلامية المستقلة ومن جهة أخرى فان تيارا عظيما يزداد كل يوم فى العالم الإسلامى انتشارا يدعو إلى احياء المنظمات الإسلامية الأولى دون رفض للتوفيق بينها وبين الأساليب الحديثة

---

(١) اللقاء الممكن بقلم اميل روش — مقال من عدد لانف المتاز الصادر فى مارس ١٩٥٣ .

فيجب على المغرب عوضاً عن القاء نفسه فى مزايدات السياسيين أن يكون فى مقدمة الذين يعملون بالحلول الجديدة . لنا فى هذا الميدان تجربة طريفة نتمنى من صميم فوادنا أن يتقبلها السلطان والنخبة المغربية قديمها وحديثها .

« والذى يرمز إليه التعايش هو أن نظام الطائفة الإسلامية لا يتفق مع حاجات الطوائف الأخرى المقيمة فى المغرب فى حين أن من حقها هى الأخرى أن تتمتع بنفس تقرير المصير فيما يرجع للتنظيم السياسى وليست المسألة صعبة فالفرنسيون الذين يمثلون معظم الأوربيين المقيمين فى المغرب لا يتأخرون عن اختيار نظامهم الذى لابد أن يكون شبيها بنظام فرنسا .

« وبناء على ما سبق فان الطوائف ذوات السيادة التى يتكون منها المغرب الجديد لها مصالح مشتركة يلزم ترتيبها كمسائل التجهيز الاقتصادى والأمن العام والدفاع والعلاقات الخارجية ولا يمكن حل هذه لمسائل ولا البت فيها إلا من أفق أعلى . وتلك المسائل هى التى ترجع إلى الإدارات التى تسمى اليوم بالمصالح الشريفة الجديدة ويجب أن تمثل كل الطوائف بحسب أهميتها ويمكن من الآن مع تعديل فى أنظمة اشراك النخبة المغربية فى إدارة الشئون العامة والسابقة لنظام هذا الحكم ويستمد هذا النظام من النزعة الحالية التى تظهر فى تحديد السيادة القومية لفائدة السلطة الدولية .

« ان الاعتراف للطوائف المختلفة من مسلمين ويهود وأوربيين بحقوقهم السياسة فى حدود ما تفرضه المشاركة فى الوجود لايمكن أن يؤدى فى الواقع إلى فوارق بين المواطنين إذ يمكن أن تحكم كل طائفة بنظامها السياسى والاجتماعى الذى يختلف عن نظام الأخرى ولكن الجميع يتساوى فى الحقوق . وستحرص السلطة التى (فوق الطوائف) على استمرار الانسجام بين مختلف الطوائف واحترام قانون الدولة الذى يمنع من جميع الامتيازات السلالية أو الدينية .

فالذى نقترحه إذن هو المشاركة والاتحاد الفيديرالى مع فارق سياسى هو أن الكيانات السياسية التى ستشترك تتركب من النوع والتاريخ والثقافة

لا من الجغرافيا . ويتطلب هذا الاتحاد (ذو المقياس الثالث) ما تتطلبه الفيدرالية التقليدية من تحديد للسيادة لفائدة الهيئة التنفيذية المشتركة التي يمثل فيها الكل في غاية الإنصاف .

« وإذا كان في هذا الأسلوب ما يمس آراءنا السياسية التقليدية فان في روحه ما يتفق مع السلوك الذى اتبعه المارشال ليوطى بين سنة ١٩١٢ وسنة ١٩٢٦ . ويحقق بصفة خاصة أهم مطالب صاحب الجلالة السلطان وهو يشتمل على تنفيذ دقيق لمعنى معاهدة فاس ويسمح للشباب المغربى الجديد بتحرره من عقدة النقص السياسى أن يخطو نحو الحكومة الذاتية دون مساس بالتوازن المالى والاقتصادى للبلاد . ولن ينتهى عقد الحماية إلا بعد أن يستنفذ جميع أغراضه إذ من واجب فرنسا أن تقوم بمهمتها التمدينية إلى النهاية حتى لا تخون المصالح الحقيقية للشعب المغربى . ومن واجبها أيضاً أن تعمل على أن يكون رشد المغرب النهائى مصحوبا بضمان بيّن لاستمرار التعاون الفرنسى المغربى والدفاع عن المصالح المادية والمعنوية لمختلف الطوائف التى يتكون منها المغرب الجديد » .

ثم أخذ مسيو اميل روش يتحدث عن المراحل التى يجب اجتيازها للوصول إلى هذا الاتحاد الغريب . فالمرحلة الأولى فى رأيه لا تتعدى خمسة أعوام يتم فيها تأسيس المنظمات النيابية من النوع البرلمانى سواء فيما يرجع للمسلمين أو فيما يرجع لغيرهم على أن يكون لكل طائفة مجلسها الخاص بها وبعد نهاية الخمسة الأعوام ينقلب كل مجلس إلى هيئـــة تأسيسية تقدم مشروعا دستوريا لحكومتها . أما المرحلة الثانية فتبتدئ بفصل السلطات والاختصاصات التى للحكومة الشريفة وللإقامة العامة . وبعقد معاهدة مشاركة بين فرنسا والمغرب تحل محل معاهدة الحماية ثم بتثبيت دعائم المنظمات الاتحادية وتثبيت السيادة الكاملة للحكومة الشريفة .

وتتم الحالة السياسية للطائفة الإسلامية بمرسوم من جلالة السلطان بعد النظر فى التوصيات التى رفعتها الهيئة التأسيسية الشريفة المتحدث عنها

أما حالة الطائفة المغربية السياسية والتى تشتمل على الفرنسيين المقيمين فى المغرب والأقليات الأجنبية وعلى غير المسلمين من سكان هذه البلاد فتتم بقرار م المقيم العام مندوب الجمهورية الفرنسية فى المغرب بعد النظر فى التوصيات التى يقدمها القسم الفرنسى فى مجلس الحكومة فى جلسة غير عادية يعقدها لهذا الغرض .

أما تحديد السلطات واختصاص الولاة الاتحاديين فيتم بمقتضى معاهدة الاشتراك الفرنسى المغربى . وتقسيم المسئوليات الإدارية بين المخزن الشريف وبين المندوب السامى للجمهورية الفرنسية فى المغرب فيتم وفقاً لبروتوكول يلحق بالمعاهدة .

ويقوم بالسلطة الاتحادية والعام يسميه رئيس الاتحاد الفرنسى بعد أن يرشحه كل من الوزير الأول لجلالة السلطان ومن المندوب السامى للجمهورية الفرنسية فى المغرب .

وستكون الحكومة الشريفة هى الحفيظة على السيادة المغربية فيما يخص الطائفة الإسلامية كما سيكون المندوب السامى للجمهورية الفرنسية هو الحفيظ على السيادة فيما يخص الفرنسيين والأقليات الدينية التى فى المغرب ولكن الوالى العام للاتحاد الفيديرالى الفرنسى المغربى يعطى نيابة عامة فى جميع المسائل التى تهم مختلف الطوائف فى المغرب ويكون له حق النقض لجميع قرارات الحكومات العضوة فى الاتحاد التى يرى أن من شأنها الإخلال بالانسجام .

وأخيراً يعطى الوالى العام لمدة تحدد بخمسة عشر عاماً سلطة الرقابة التى تقتضيها معاهدة سنة ١٩١٢ وتكون له بمقتضى ذلك إدارة تسمى بإدارة المراقبة يمتد اختصاصها لمراقبة المؤسسات الجديدة الخاصة بالطائفة الفرنسية المغربية . ويمثل الوالى العام للاتحاد فى المجلس الأعلى للاتحاد الفرنسى وازاء سائر المنظمات الدولية يساعده فى عمله مجلس أعلى فيديرالى يعين أعضاءه المندوب السامى والوزير الأكبر فى المغرب . أما ميزانية الاتحاد التى ستمتاز عن

الميزانية الشريفة وميزانية المندوبية السامية فى المغرب فتعرض على مجلس مختلط مالى ينتخب أعضاءه الغرف التجارية والفلاحية والصناعية وأعضاء اللجان المالية لمجالس الطوائف الاستشارية وتكلف المحكمة الفيدرالبة العليا التى يعين أعضاءها كل من جلالة السلطان ورئيس الجمهورية الفرنسية بالفصل فى المسائل المتعلقة بالسيادة وبالشئون الراجعة للاختصاص وفى كل مايرجع للعبث باستعمال السلطة .

هذه العصارة التى تمثل عبقريته (الصورية) الفرنسية فى العمل على الاحتفاظ بالحالة الاستعمارية . ولقد حاولت أن أعلق عليها فلم أجد أكثر من سؤال يحاصرنى من كل صوب : ماذا يكون موقف الفرنسيين لو أن دولة اسلامية أو بوذية احتلت فرنسا وعرضت عليها تشكيل اتحاد فيدرالى قائم على هذا الأساس وبنفس التنظيمات فى فرنسا نفسها ؟ بماذا يحكم الفرنسيون أنفسهم على هذا المشروع وهل يفكر الفرنسيون فى عذرنا إذا رفضنا كل تفاهم معهم مادامو يحلمون بهذه الترهات ولا يستنكفون عن اقتراحها علينا كأعظم ما أنتجه الفكر الحديث .

يقولون أنه لم تعد أمة تطيق العيش وحدها فى عزلة عن العالم . نعم هذا صحيح ولكن من هى الأمة التى رضيت بأن يقوم فى وطنها نظام شبيه بهذا الذى رويناه ؟ اننا لا نريد أن نحيا وحدنا ولكن يجب أن يعرف الفرنسيون أننا لم نخلق منعزلين واننا جزء من عالم غير العالم الذين يعرضونه علينا . إننا جزء من عالم العروبة والإسلام نريد أن نأتلف ونتحد مع العرب والمسلمين على الصفة التى نراها صالحة لنا بعد استقلالنا مع دول الجامعة العربية ومع دول الكتلة الافريقية الأسيوية نريد أن نتعاون مع عالم تجمعنا به أرض واحدة ومستوى واحد لا يترفع علينا ولا يستعبدنا . وهو مع ذلك أمجد تاريخا وأكثر عدداً وأنبل مقصداً . ولو أن الفرنسيين أرادوا أن يتحالفوا معنا لعدلوا قبل كل شيء عن عقدة الكبر التى فى نفوسهم ولغيروا أفكارهم ومعجم الكلمات التى أصبحو سجناء

فى دائرتها . يجب عليهم أن يتعودوا معنا الحديث بجمل فيها الاستقلال والجلاء والتحالف وأن يقضوا على كلمات المشاركة والتبعية المتبادلة والاتحاد الفرنسى .

أما أن الإسلام لا يعترف بعلاقة الأرض فهذا افتراء عليه ، إنه يعتبر المسلمين اخواناً حيثما كانوا ولكنه يفرق بين الأرض التى هى للسلمين وبين الأرض التى لغيرهم . أى الأرض التى تقوم فيها حكومة تستمد تشريعها من أصول الإسلام فهى أرض اسلامية وبين الأرض التى يقوم فيها حكم مدنى أو مستمد من دين آخر وهذه أرض أخرى . فالتقسيم إنما يرجع للنظام القائم فى البلد فإن كان اسلامياً فالبلد اسلامى أولا فيعطى حكمها وتعتبر العلاقة معه بحسب أنواع الصلات الخارجية من حماية أو تعاهد أو تحالف أو متاركة أو عداء — أما سكان البلاد ذات النظام الإسلامى فهم مواطنون لهم ما للسلمين وعليهم ما عليهم ماداموا من أبناء الأرض فإن كانوا أجانب عنها فيعطون حكم الصلة التى بين الدولة الإسلامية وبين الدولة الخارجية وفى كل الأحوال يتمتعون بكل ضروب الحرية الاعتقادية وتطبق عليهم أحكامنا فيما يرجع للشئون الأخرى . على أن جميع الدول الإسلامية المستقلة اليوم تنص دساتيرها على عدم التفرقة بين الطوائف التى تتمتع بما يتمتع به المواطن المسلم .

أما الفرنسيون سواء كانوا يهوداً أو نصارى أو مسلمين فهم أجانب عن بلادنا مستعمرون لها ولا يمكن أن يفرضوا علينا الاعتراف بما اغتصبوه لنا لمجرد أنهم اغتصبوه.

كلما تحدث الفرنسيون عن التعاقد مع المغرب العربى كرروا الحديث عن حق فرنسا وعن المصالح الفرنسية فماذا يا ترى هو حق فرنسا فى المغرب وما هى مصالح الفرنسيين .

هل لفرنسا فى المغرب من حق مبنى على غير أساس الاحتلال القائم على القوة . هل بيننا وبين فرنسا تحالف من النوع الذى يقوم بين الدول الأكفاء ؟ إنها

احتلت بلادنا وتآمرت علينا مع الانجليز والألمان والايطاليين والأسبانيين ووزعت أراضينا واقتطعت أطرافا عظيمة منها ثم فرضت على سلطاننا توقيع عقد لا ينتهى لأمد ثم خرقت ما التزمت به هى فى هذا العقد نفسه وأخذت تستعمل نفس الأساليب الظالمة لإرغامنا على الاعتراف لها بحقوق ومصالح نخدع أنفسنا بأنها ثمن لشىء ستعطيه لنا هى . وما هو إلا تجديد لعبوديتنا وتثبيت لقدم المستعمر فى بلادنا . يجب أن تعترف فرنسا قبل كل شىء باستقلالنا و تتخلى عن ضروب السيطرة التى لها علينا وتجلى جنودها من وطننا ثم يمكنها بعد ذلك أن تطلب منا التعاون وفقا لما تقتضيه مصالحها ومصالحنا . أما ان المغرب العربى هو المدخل الطبعى لأقاليم فرنسا فى افريقيا السوداء فمتى كان لفرنسا أو لغيرها الحق فى احتلال أى جزء فى افريقيا ومن الذى أباح لها استعباد ملايين من البشر وإلحاق بعضهم بجنسيتها ؟ إن الحرية حق طبعى لجميع الناس وأن استعباد الأفارقة واستعمار أراضيهم واستغلال خيراتهم لا يمكن أن يكون حقا لأحد فكيف يكون مبرراً لاحتلال بلادنا ؟ إن الجريمة لا تبرر جريمة غيرها إلا فى نظر كبار المجرمين اليائسين . وأما أن بلادنا ضرورى لبقاء العظمة الفرنسية فما الذى يدعو لبقاء هذه العظمة وهل دامت عظمة دولة فى العالم . أين روما وأين الدولة العثمانية ؟ لا ياسادة إن فرنسا لن تعيش إلا إذا رضيت بحدودها الطبيعية ولن تكون عظيمة إلا إذا تخلت من تلقاء نفسها عن البلاد التى تستعبدها . أما ما دامت تنشد العظمة من الظلم ومن ارهاق الشعوب فلن تكون فى نظرنا وفى نظر الانسانية جمعاء إلا دولة مستعمرة . ولماذا تريد منا أن نختار الدخول معها فى الاتحاد الفرنسى لم لا تقترح علينا الانخراط فى الرابطة البريطانية او الاتحاد السوفيتى أليس ذلك لمجرد أنها تحتل بلادنا وتستعبد مواطنينا أما الفرنسيون المقيمون فى المغرب العربى فهم أجانب طالما كررنا القول بأن حقهم المدنى سيظل محفوظا مثلما يحفظ الحق المدنى لأية جالية أجنبية فى أكثر بلاد الديمقراطية تسامحا . ولكن لن نعترف لهم ولا لغيرهم بأى

امتياز اعتادوه فى وقت الاستعمار . فمن شاء أن يبقى فى بلادنا فعليه أن يخضع لقوانيننا التى ستكون من أعدل قوانين العالم وإلا فعليه أن يذهب — غير مطرود — إلى البحث عن مناطق استعمارية أخرى .

— ٥ —

شغلت فرنسا بعد الحرب الأخيرة مسألة مستقبلها كدولة استعمارية وذلك لأنها خرجت من هذه الحرب بعد أن خسرت قوة كبيرة فلم يعد لها ما تستطيع به السيطرة على جميع أنحاء امبراطوريتها ، فهى بين أن تختصرها إلى الحد الذى تتعادل مع ما تملكه من قوة وبين أن تحتفظ بها جميعها وفى مثل هذه الحال يجب عليها أن تستعين بقوة غيرها للمحافظة عليها . ويظهر أن الفرنسيين يرفضون الحل الأول ولكنهم يحارون فى الطريق التى تؤدى بهم إلى الحل الثانى دون أن يخسروا مركزهم الرئيسى فى الامبراطورية .

وتتأرجح نظرياتهم بحسب ذلك بين ثلاثة اتجاهات ، الأول التعاون مع روسيا وهو الذى تؤيده الأحزاب الشيوعية ودافع عنه الجنرال ديجول فى أخريات أيام الحرب وبعدها بقليل وهو الذى كان السبب فى إتاحة الفرصة للدعاية الشيوعية فى المستعمرات وهيمنة الحزب الشيوعى زمناً ما على المنظمات العمالية فى خارج فرنسا وفى فرنسا نفسها. وهو من الأسباب الرئيسية التى جعلت حكومة الجنرال ديجول تعقد الحلف الفرنسى الروسى ومع ما فى هذا الاتجاه من تناقض مع المبادىء الغالبة فى فرنسا ومن ثقل على نفس الكثيرين من الفرنسيين فلن تتأخر فرنسا عن سلوكه إذا لم تجد غيره سبيلا للمحافظة على مستعمراتها ، إنها لا تبالى بتضحية كل المبادىء والتقاليد فى سبيل انتحال مذهب جديد إذا كان سيقوم حاجزاً بينها وبين أعداء الاستعمار. وهذا معروف من تاريخها فالديمقراطية الفرنسية لم تتكون إلا لتكون حاجزاً لحفظ الأرض الفرنسية وتمكينها من بسط النفوذ الفرنسى على القارات البعيدة ، ولكن الظروف الحاضرة تمنع فرنسا من الانغمار فى هذا التيار خوفا من غضب السكسونيين عليها .

والاتجاه الثانى هو الارتباط بأمريكا والتعاون معها على حماية

المستعمرات مقابل السماح للولايات المتحدة الأمريكية بكل ما تطلبه من قواعد حربية وامتيازات اقتصادية . وتنظر فرنسا لهذا الحل نظرة السخط والكراهية لأنه يجعلها تابعة لأمريكا كما يجعل مركزها فى الإمبراطورية مركز الوسيط أو الحارس ولكنها مع ذلك تنغمر فيه تدريجياً وبدون وعى منها حباً فى إنقاذ موقفها كلما قامت أزمة بينها وبين الأهالى أو توقفت على عون أمريكى لميزانيتها . وهذا ما أدى لتهافت الانجليز والأمريكيين على المغرب العربى بالذات وعلى غيره من الأقاليم الإفريقية فقد أصبحت الشركات الأمريكية والانجليزية توطد أقدامها فى مختلف هذه الأقطار وانتظم النفوذ البريطانى فى ليبيا بمقتضى المعاهدة التى عقدتها بريطانيا مع الدولة الليبية . واستطاعت أميركا أن تحصل على قواعد مهمة فى ليبيا وفى المغرب الأقصى وعين جنرال أمريكى هو ريد جواى مراقبا للدفاع فى المنطقة الداخلية التى تحتوى على افريقيا الشمالية وأعطى القائد الأعلى للقوات فى أوربا الحق فى القيام بالعمليات العسكرية التى يراها ضرورية فى افريقيا الشمالية وبذلك أمكن لجريدة (ستور داى ايفنن بوست) التى تصدر فى واشنطن أن تقول « القوة العسكرية فى المغرب منذ الآن فى يد الأمريكيين نهائيا وهى ممثلة فى القواعد وفى فرق الطيران التى نستطيع إرسالها . » وقد أصبح للأمريكيين فى المغرب بوليس خاص ملحق بشركة الأطلس للبناء لمقاومة الفدائيين المغاربة[1] .

ويزيد هذا التهافت معرفة الانجليز والأمريكيين بممكنات المغرب العربى البترولية ، فقد تأكد للجميع أن الذهب الأسود موجود فى كل مكان من المغرب ، واستطاعت الشركات السكسونية أن تحصل على رخص بحث أو استغلال أو تتسرب عن طريق البنوك الفرنسية داخل الشركات الفرنسية ففى سنة ١٩٤٩ وقع معظم الجنوب التونسى (١٤٠٠٠) كيلو متر تحت سيطرة الأجانب[2] . فقد اتفقت شركات زيتية بريطانية وأمريكية

---

(١) أنظر جريدة (صدى المغرب) الصادرة فى ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥١ وهى من الجرائد الفرنسية التى تصدر فى الرباط .

(٢) بيير فونتين ــ الجزائر ــ تونس ــ الرباط . ص ٥٨ .

وفرنسية على استغلال أهم مناطق الثروة التونسية . وفى سنة ١٩٤٧ وافق المجلس الادارى لمكتب البحث الذى هو مؤسسة رسمية على الترخيص بطلب الشركة . فنى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ نشرت الجريدة الرسمية التونسية قراراً بتعيين مناطق الاستغلال لثلاث شركات .

١ — شركة الدراسة والبحث عن البترول فى تونس .

٢ — شركة شل الانجليزية . (مع ٦٥ سهما فى المائة للانجليز) .

٣ — الشركة الوطنية الأمريكية للبترول . (مع ٦٥ سهما فى المائة للامريكيين) .

وقد امتلك السير بازيل زهاروف اليونانى المتجنس بالجنسية البريطانية خمسة عشر ألف سهم من شركة الدراسة والبحث والاستغلال لبترول الجزائر . وامتلكت شركة برصن ليمتد (وهى الشركة البريطانية لاستغلال بترول المكسيك) ثلاثة عشر ألف سهم .

وقد دفع مشروع مارشال للشركة الوطنية الفرنسية (ريال) ١٨٦ ألف دولار . وقد أعطيت رخص كثيرة لهذه الشركات السابقة للبحث فى مساحة قدرها (١١٦٨٠٠) كيلومتر مربع فى الجزائر وحدها .

وأعطيت كذلك رخص كثيرة للانجليز والأمريكيين للبحث عن البترول والمعادن الأخرى فى الصحراء المغربية .

ومن المعلوم أن الميثاق الأطلسى يربط فرنسا فى مناطق نفوذها الاستراتيجية بافريقيا الشمالية بحلفائها خصوصاً وأن فرنسا كما صرحت جريدة (الاقتصادى) الانكليزية لا تستطيع تمويل الجهود اللازمة لتحقيق مختلف المشروعات إذ هى محتاجة إلى رأسمال جديد لا تجده فى أرضها الأصلية نفسها

وقد أدى هذا إلى التفكير فى ضرورة الأمن الداخلى بهذه المنطقة الاستراتيجية فى العالم لأن أصحاب رءوس الأموال الأجانب لايسمحون

بأن يبذروا أموالهم فى أرض مضطربة ، وعوضا عن أن يفكروا أو تفكر فرنسا معهم فى تأمين البلاد عن طريق ارضاء مطامح البلاد القومية والتعاون مع أهاليها بالوسائل المشروعة فان الأسلوب الفرنسى فى الاستعمال الدائم للقوة هو الذى انتصر وأصبح يعتبر كل رغبة فى نصيب من الحكم الذاتى خطرا يهدد أمن رأس المال اللازم لاستغلال وطننا لأن تصنيع مناطق الصحراء والمغرب يعنى فى نظر هؤلاء المستعمرين فرض رقابة دائمة عليها ويعنى فى نظر فرنسا بقاء البوليس الحارس للثروة الأجنبية فى يدها . أى دوام استعمارها وارهاقها لنا .

وقد تأكد من تصريحات الرسميين واتجاهاتهم أنه لا يمكن تعديل هذه المشروعات الاستغلالية بسبب أى اعتبار انسانى أو اجتماعى وقد جاء فى جريدة (وورلد تلغراف) الصادرة فى ٥ مايو سنة ١٩٥٣[1] مايحدد دور افريقيا الشمالية على الوجه الذى يلى . (إذا لم يمكن الدفاع عن أوربا من داخلها فيجب الدفاع عنها من الجو يعنى استعمال السلاح الذرى الذى تلقية الطائرات الأمريكية ويستوجب هذا الرأى الاستراتيجى أن نضع قواعدنا حيث لا يمكن للطائرات الروسية اكتشافها أى فى انجلترا وأسبانيا وافريقيا الشمالية) . وقد أوضحت المجلة العسكرية البحرية للولايات المتحدة المقصود من هذه الخطة الأمريكية فقالت (أن تجمع المواد والرجال يجب أن يكون موزعا نسبيا أكثر من المرات السابقة وذلك ما يجعل افريقيا مركز تجمع أهم من الجزر البريطانية مثلا ويقضى هذا بأن الحرب إذا كانت ستقع لا محالة فخير أن تقع فى افريقيا وفى الشرق الأوسط عوضاً عن أن تقع لو تأخرت فى وقت تمكن معه مهاجمة المدن الأمريكية والصناعات

---

(١) استفدنا كثيراً فى هذه الصفحة من المقال الافتتاحى لجريدة « الجمهورية الجزائرية » المنون بمستقبل أفريقيا الصادر فى ١٨ مارس سنة ١٩٥٥ .

الثقيلة التى سيصبح ضربها بالبنادق البعيدة المدى والطيارات ممكنا). وهكذا تصبح افريقيا قبل كل شىء منطقة استراتيجية ومنطقة الصحراء المقبلة ومنطقة كلومب بشار ستصبحان منطقتين عسكريتين وسترتبطان بالمتوسط عن طريق المتوسط — نيجيريا :

ومع كل ما تم من تعاون بين فرنسا وأمريكا فى هذا الصدد فان الفرنسيين ينظرون بعين الريب والحذر إلى مزاحمة الرأسمال الانجليزى الأمريكى لهم فى مستعمراتهم .

والحقيقة أن مسابقة شديدة قامت منذ نهاية الحرب الأخيرة بين الفرنسيين والأمريكيين فى امتلاك الأسواق والاستيلاء على المواد الأولية وعلى مصادر الثروة فى مناطق افريقيا التى تحت النفوذ الفرنسى وعلى الرغم من توافق الحكومتين فى أغلب الأوقات فان صراعا عنيفا يشتد كل يوم بين الرأسماليين الفرنسيين والرأسماليين الأمريكيين وقد أصبحت الولايات المتحدة تعتقد أن ثروة افريقيا ومعادن المغرب مثلا من شروط ازدهارها الاقتصادى ومن الضرورات التى تهيء لها وصاية على حكومات البحر الأبيض المتوسط فالقضية إذن جدية والمصالح المحلية متناقضة ومتعارضة قطعا [1] . خصوصا وإن التعارض قائم فى افريقيا بين الاستعمار الفرنسى المحافظ وبين الاستعمار الأمريكى المجدد فى أساليب تسرب به داخل الامبراطورية الفرنسية كما يقولون

لكل هذه الاعتبارات فمن المؤكد أن فرنسا لاتستطيع الاستمرار فى تعاونها مع أمريكا ولا فى تركها تحتل مكانها من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية وذلك منشأ الاتجاه الثالث الذى هو أقرب للعقلية الفرنسية من غيره أعنى تكوين كتلة من أوربا الغربية اللاتينية برياسة فرنسا للتعاون معها على خلق الأور افريقيا العزيزة على هتلر والتى أرادت فرنسا أن تتخذها ملجأ لها من المطالب التحريرية الأهلية ومن المزاحمات الانجليزية وتعتقد فرنسا أن من الممكن لها التحالف مع روسيا على سلام دائم بينها

(١) العدد الممتاز من مجلة (الاقتصاد والسياسة) ص ١٥٧ عدد ٥ — ٦ لسنة ١٩٥٤.

وبين أوربا الغربية لتتمكن روسيا من تنظيم أوراسيا وتتمكن فرنسا من تنفيذ برنامجها فى الأور افريقيا وقد أوضح الجنرال بوايبه دى لاتور فى تقريره السرى الذى رفعه للحكومة الفرنسية عن المغرب الأقصى بعد الحرب ضرورة العمل على تنفيذ هذا المشروع الذى يتيح لألمانيا وللدول اللاتينية الفرصة للتعاون على استغلال الامبراطورية الفرنسية بقيادة فرنسا وفى سبيل ذلك نصح الجنرال دى لاتور بالقضاء على حزب الاستقلال ونفى سلطان المغرب وتنفيذ السياسة التى أنجزها من بعده الجنرال جيوم لأنه كسائر الاستعماريين يرى أن المغرب الأقصى هو مفتاح الامبراطورية وان نجاح فرنسا فى اقناعه بالدخول فى الوحدة الفرنسية يسهل ذلك على بقية أقطار المغرب العربى وعلى غيرها من الأقاليم . وقد رحل مسيو منديس فرانس أخيراً إلى إيطاليا وألمانيا وعرض على الأولى ارسال اليد العاملة الإيطالية وعلى الثانية إرسال فنييها والتعاون مع رأس المال الفرنسى لاستغلال الشمال الأفريقى .

وفكرت فرنسا منذ تكونت الرابطة الأوربية للفحم والحديد فى ادخال المجموعات الفرنسية ضمنها ولما تأسست حركة الجامعة الأوربية وضعت فرنسا على بساط البحث مسألة ضم مناطق نفوذها لأوربا لتحقيق رغبتها فى تأسيس أوار افريقيا ويظهر أن الاقتصاد الفرنسى نفسه يتضرر من هذا الضم نظراً لغلاء منتوجات فرنسا[1] (إن فرنسا التى تعيش بأقل مما تستطيعه وسائلها لا تقبل وضع اقتصادها واقتصاد مناطق ما وراء البحر فى النطاق الأوربى دون أن تقع فى خسارة مقطوع بها) .

ولكن فرنسا لا ترفض الضم من جهة المبدأ وإنما ترفضه لما تحتاج إليه أنظمتها الاقتصادية والمالية من اصلاحات حتى تتهيأ المجموعة الفرنسية للانضمام لخلق سوق أوسع لفرنسا من منطقة الفرنك .

---

(١) الانخراط فى الجامعة الأوربية — بقلم رونييه سيرفواز — العدد ٤ سبتمبر — أكتوبر سنة ١٩٥٣ من مجلة (السياسة الخارجية الفرنسية) .

وقد أصبح معروفاً منذ وقت طويل أن الصحراء تستطيع احداث تغيير فى الاقتصاد العالمى ولذلك أخـذ المسيطرون على الشمال الافريقى يعملون على استغلال الجنوبين الجزائرى والمغربى وتسابق الباحثون عن الذهب الأسود أخيراً فى ناحية «عين صالح» ونصح مسيو لويس أرماند رئيس الجمعية الوطنية للوقود الفرنسى والخبير الممثل للحكومة الفرنسية فى مؤتمر الأوارافريقيا الذى يعقـده المستعمرون نصح الصناعيين الأوربيين أن يجربوا حظهم فى الجزائر قائلا أننا نملك الوسائل التى تسمح بذلك .

ومع أن البترول هو نقطة الارتكاز الأولى فى استغلال الصحراء فإن هذه المنطقة تساعد فى نظر المستعمرين على خلق صناعة مهمة وتنميتها، بل أنها تسمح بإيجاد «رور» مغربى . وقد أكدت مصالح الاستغلال أن مخازن الغاز الطبيعية فى الشمال الافريقى تتفوق كثيراً على المخازن الإيطالية التى اتجهت إليها أنظار الأوربيين اليوم .

وأيضاً فإن معاهدات مثـــل اتفاق المنظمة الإقليمية لشمال المحيط L.o.T.N. واتفاق باريس ولندن تحدد حقوق الدول العضوة وواجباتها . كما أن معاهدة ١٨ يونيو سنة ١٩٥٤ تنشىء لجنة للتعاون الفنى فى إفريقيا جنوب الصحراء . وقد أصبحت نواحى «تشاد» من الاختصاص الإقليمى للحكومات العضوة فى اللجنة . وجاء فى المادة السادسة من هـذه المعاهدة، سلطة اللجنة واختصاصها تحدد كما يلى : الفقرة (ا) دراسة كل موضوع يتعلق بالتعاون الفنى بين الحكومات العضوة وأقاليمها فى دائرة الاختصاص الإقليمى للجنة . وتقول الفقرة (ف) تقديم توصيات للحكومات العضوة لإنشاء منظمات جديدة أو تنقيح الوسائل المتحدة لتحقيق التعاون الفنى . وفى الفقرة (ى) تدبير المال المعد للبحث من مجموع أقاليم افريقيا .

ويمكن لمن درس الخطوط الاستراتيجية للمواصلات فى افريقيا أن يتأكد من التضامن العسكرى والاقتصادى للدول المستعمرة فالخطوط الأربعة فى الحقيقة خط واحد يربط بين المراكز الحيوية للامبراطوريات

الاستعمارية الغربية فى أفريقيا ويوصل بين المتوسط وبين المحيط الأطلسى إلى البحر الأحمر والمحيط الهندى عن طريق المحور الأرضى (وهران — كولومب بشار — جاوو - لاجوس — كارا - فورلامى — الخرطوم — بور سودان — أديس أبابا — نيروبى - دار السلام — تابورا — كابولو — برازافيل - بونتنوار — مجتازة الجزائر وإفريقيا الغربية فى النيجيريا فافريقيا الاستوائية فالسودان فأثيوبيا — كينيا — تانجانيقا — الكونجو البلجيكى) .

فالتهافت الدولى إذن عظيم على المغرب العربى والاستعمار الفرنسى والأوربى من جهة والأمريكى من جهة أخرى يتزاحمان على كسب مناطق النفوذ فى بلدنا ، ولا شك أن فى ذلك النزاع المحتوم ما يؤدى لا محالة لسقوط متنازعين إلا إذا رضى أحدهما بإنصاف أصحاب الحق الأصليين والاعتراف لهم بحقوقهم كاملة مقابل التعاون المشروع الذى لا استعمار معه ولا استغلال

كل هذه الاعتبارات جعلتنا نفكر منذ سنة ١٩٥٠ بضرورة ربط مصيرنا بمصير البلاد العربية وضرورة العمل على تعاون بمجموعة الدول الافريقية الأسيوية على مقاومة المطامع الأجنبية فى وطننا . ولا شك أن تكوين الافراسيا أى التعاون بين الأفريقيين والأسيويين يخلص كلا من القارتين من سيطرة المستعمرين الاجانب كما أنه يحقق استمرار الحالة التاريخية التى جعلت هاتين القارتين مرتبطتين جغرافيا وتجاريا وثقافيا . على أن هذا لا يعنى رفض التفاهم مع غيرنا أو تبادل المصالح مع أوربا أو أميركا ، وإنما يعنى أننا لن نكون موضوع التوزيع لمناطق النفوذ لغرب أوربا أو شرقها أو لأميركا . وفى الشهر المقبل سيتم أعظم حدث تاريخى هو عقد مؤتمر « باندونج » الذى يضم كل دول افريقيا وآسيا . ومهما تكن نتائجه أو القرارات التى يتخذها فإن مجرد انعقاده دليل على الروح التى تسيطر على أبناء آسيا وافريقيا وتدفعهم لمقاومة دسائس الاستعمار والعمل على حفظ

التوازن بين أوربا وأميركا ، للقضاء على الاستعمار وحماية السلام .

وإلى جانب الدعوة لتعاون وثيق بين شعوب افريقيا و شعوب آسيا عملت حركتنا الوطنية على مقاومة ادخال افريقيا الشمالية فى الأحلاف الغربيه كيفما كان لونها وقد صادفت ظروف المفاوضات التى كانت تجرى بين دول الحلف الأطلسى مناسبة احتفالنا بذكرى تأسيس حزب الاستقلال يوم ١١ يناير سنة ١٩٥٠ فى مدينة طنجة فتناولت فى الخطاب الذى ألقيته حينذاك محاولة ادخال المغرب فى مختلف الأحلاف التى تعقدسواء فى الغرب أو فى الشرق ومما قلته فى هذا الخطاب :

« إن الانسانية اليوم فى مفترق الطرق إذ يتكلمون فى الغرب وفى الشرق عن امكان اندلاع حرب أخطر من سابقتها ، لأنها ستكون حرب الذرة التى يملك سرها الفريقان وسيزعم الجانبان أنها حرب فى سبيل مبادىء الحرية والرشد وسيدعى المغرب كغيره من البلدان لترجيح احدى الكفتين وربما أصبح مسرحا لأخطر الحوادث ، مع أنه فى حالة لا يتسنى له معها الاختيار لأنه مسلسل أبناؤه ممزقون رغم ادارتهم طبقا لمناطق النفوذ الاستعمارى المختلفة وهالك شعوب أخرى كالمغرب لا تملك حق توجيه مصيرها ، ولها كما للمغرب مثله العليا الدينية والوطنية والاجتماعية ، لكن هل يتاح له أن يعبر عنها فى وقت الحرب وهو لا يستطيع الحديث عنها فى وقت السلام أيستطيع أن يدافع عن الحرية بوسيلة أو بأخرى طبقاً لعقيدة أو لأخرى بينما هو لا يعرف الحرية إلا عن طريق التحديدات المتناقضة حسب ما تتحدث عنه آداب شرق أوربا أو غربها » .

وبعد أن أوضحت أن كلا الفريقين يعرض علينا الحرية التى يدافع عنها فى أسلوب براق جذاب قلت .

« وإذن فمن الطبيعى للمغرب أن يرجع لنفسه ولا يستفتى غير قلبه لكن كيف يستطيع الاختيار بينما القوة هى الوسيلة الوحيدة للفريقين ، وكل

صوت لا يملك المدفع لا عبرة به فى نظرهما معا ، وكل اختيار لا يتفق مع نظر الغرب أو نظر الشرق ويعتبر فى رأيهما معا باطلا وليس المغرب وحده الذى يجب ألا يثق فى الجهتين بل جميع الشعوب مهضومة الحقوق والمسألة عمليا ليست قضية وحدة المبادىء أو اختلافها ولكن مسألة الاخلاص ولذلك فإن هذه الشعوب لا تجد اليقين إلا فى تضامنها فى الدفاع عن المبادىء التى خانها الأقوياء ويمكننى أن أقول أن المغرب يضع ثقته فى الشعوب المظلومة أو التى تخاف من قوة الغاصبين لتحقيق الأمانى الوطنية والانسانية التى عجز عن تحقيقها الأقوياء المتطاحنون . وهذه القوة الثالثة قوة الشعوب المظلومة هى التى تستطيع وحدها أن تخلص للحرية لأنها وحدها التى تشعر بالحرمان منها وهى التى تستطيع وحدها أن تقاوم الاستغلال لأنها هى موضوع ذلك الاستقلال » .

وفى يوم ٢٧ فبراير ١٩٤٩ رفع الأستاذ محمد اليزيدى الأمين العام المساعد لحزب الاستقلال مذكرة باسم الحزب للحكومة الفرنسية ولجلالة السلطان وللدول الكبرى يؤكد فيها معارضة الشعب المغربى لكل محاولة ترمى لادماجه فى الحلف الأطلسى أوغيره ، وأعلن حزب الشعب الجزائرى موقفا مماثلا لموقف حزب الاستقلال وادى اختلاف وجهات النظر فى داخل الحزب الحر الدستورى الجديد إلى فصل الدكتور سليما ابن سليمان من الحزب .

وفى ١٢ أغسطس ١٩٥٠ عقدت الحكومة الفرنسية مؤتمرا بين الوزراء الفرنسيين وبين ممثلى فرنسا فى أقطار المغرب العربى الثلاثة فأتخذ المؤتمر قرارات ثلاثة .

١ — ادخال افريقيا الشمالية فى نظام الدفاع المشترك بين دول الحلف الأطلسى على أن تتخذ شمال افريقيا قاعدة ممكنة لافتكاك أوربا من يد المحتل الروسى .

٢ — توسس فى دائرة التسليح الذى تنجزه الحكومات الفرنسية معامل من شأنها تموين الجيوش المقيمة فى افريقيا الشمالية .

٣ — وبما أن المسائل الاقتصادية والسياسية مرتبطة كل الارتباط بشئون الاستراتيجية فإن النظام السياسى الحالى سيبقى على ما هو عليه دون تعديل لتحقيق حالة الاستقرار .

إزاء هذه القرارات اتفق حزب الاستقلال على أن يعلن فى وضوح معارضة الشعب المغربى لكل هذه التدابير التى تتخذ فى تحد لرغبته ودون استشارته ، وكان يوم ١١ سبتمبر من نفس العام هو اليوم الذى عينه الحزب لبدء حملته فانعقدت عدة اجتماعات شعبية فى مختلف عواصم المغرب الأقصى وأذيعت المنشورات وطاف المتظاهرون وشعارهم « المغرب لا يمكن أن يكون حليفاً لمن ينكر عليه حقه فى الحرية والاستقلال » .

وقد قدم الأخ الأستاذ محمد اليزيدى الأمين العام المساعد لحزب الاستقلال مذكرة ضافية بهذا المعنى إلى جلالة السلطان وإلى ممثلى الدول الأجنبية فى الرباط ، كما قابلت الوزين الأمريكى فى طنجة وتحدثت إليه عن قرار الحزب فى نفس اليوم وقدمت إليه ولسائر ممثلى الدول فى طنجة نفس الوثيقة باسم الحزب .

وجاء فى ختام هذه المذكرة أن حزب الاستقلال المعبر الأمين عن إرادة الشعب المغربى وموقفه من قرارات المؤتمر الذى انعقد بين الوزارات الفرنسية يوم ١٢ أغسطس ١٩٥٠ والذى يقضى بإدخال المغرب فى نظام الدفاع الأطلسى وإبقاء الحالة السياسية فى افريقيا الشمالية على ماهى عليه . يذكر :

١ — بأن الشعب المراكشى لا يعتبر نفسه مرتبطاً بأى التزام توقعه الحكومة الفرنسية باسمه .

٢ — أن الشعب المغربى المخلص لبيان ١١ يناير سنة ١٩٤٤ لا يفكر فى شىء قبل الحول على حريته واستقلاله .

٣ ــ ويعلن اقتناعه بأن المصالح الاستراتيجية يجب ألا تسبق الاعتبارات السياسية ، إذ الاعتبارات الحربية فى بلد ما هى نتيجة حالة تحددها حالة السياسة والاجتماع والاقتصاد .

٤ ــ بأن الشعب المغربى صرح غير مرة أنه لا يمكنه أن يعتبر نفسه بحال من الأحوال حليفاً للذين ينكرون عليه حقه فى الحرية والاستقلال .

وقد أعلنت الحركة الشعبية الجزائرية بدورها استنكارها لقرارات المؤتمر الفرنسى .

وإذا كانت الخطة الفرنسية الأوربية أو الخطة الفرنسية الأميركية تقوم كما بينا على أساس خلق جو هادىء تتمكن معه أوروبا الغربية من تأسيس نظام الأورافريقيا مع أميركا أوبدونها بتحقيق مبدأ التعايش مع روسيا أو بمحاربتها دل ذلك على العوامل النفسية الحقيقية التى قلبت حركات المغرب السلبية إلى حركات فدائية توشك أن تصبح حرباً حقيقية بين الاستعمار وبين المغرب العربى . فاضطراب الأمن فى الشمال الإفريقى هو الذى سيثبت لمن يهمهم الأمر أن العمليات البوليسية الفرنسية لا تفيد شيئاً فى تحقيق أهداف فرنسا الاستعمارية وأهداف الذين يتآمرون معها علينا ، ففرنسا لا تستطيع اليوم أن تحقق ما تعد به الدول الأخرى لأن الأمن فى البلاد لا يمكن أن يتحقق بمجرد أمر فرنسا وقواتها البوليسية المتوحشة . كما يدل ذلك على صدق الأهمية العظيمة التى يعطيها الشعب لتكوين الجبهة الأسيوية الإفريقية وتضامنها مع الدول العربية ومع مصر بالذات لتحقيق أهداف الثورة المصرية فى قيام أهل المكان فى هذا الزمان بما أعده لهم المكان والزمان حسب تعبير الرئيس جمال عبد الناصر فى كتابه عن فلسفة الثورة .

— ٦ —

والخلاصة أن المغرب العربي فى مفترق الطرق بين المصير الذى يدبره له المستعمر فى شكل أو آخر وبين المصير الذى اختاره لنفسه وهو الحرية والاستقلال ، ولكن يجب أن نحدد بالتدقيق ما يريده الشعب المغربى فى مصيره .

فالمغرب العربى بلد عربى لاشك فى ذلك ، ومحاولات الغربيين اصطناع تفرقة مبنية على سلالتين عربية وبربرية ليس لها أى اثبات أمام الحقيقة المغربية ، فالمغاربة أمة واحدة تكونت منذ أقدم العصور من مختلف الدماء والأجناس امتزج فيها الدم العربى والبربرى والإفريقى والإسرائيلى واللاتينى واليونانى والجرمانى والسلافى والآسيوى ، كل ذلك امتزج واختلط وكون هذا الشعب الذى ينطق اليوم بالعربية ويدين بالإسلام . والفكرة القومية التى ندين بها اليوم لاتزيدنا إلا إيماناً بهذه الحقيقة التاريخية وتثبيتاً لها ، وكل دعاية أجنبية أو استهواء استعمارى لا يجد قبولا فى ذهن أحد من المغاربة الذين يعرفون أنفسهم أكثر مما يعرفهم غيرهم .

ولغتنا القومية والدولية هى اللغة العربية ، بها نعبد الله فى مساجدنا ومعابدنا ، وبها نشتغل فى أعمالنا التجارية ومراسلاتنا الخاصة ، وبهانتحدث فى معظم اجتماعاتنا ، وإذا كانت بعض قبائلنا ماتزال محتفظةبلهجات محليةفإن ذلك لا يغير شيئاً من الحقيقة وهى عدم تأثير ذلك على حب اللغة العربية وإكبارها على اعتبار أنها لغة الدين والوطن والأدب والتعبيرعن كل مظاهر إنسانيتنا فى المدن والقرى على السواء .

وديننا هو الإسلام آمنا به وأخلصنا له وقاتلنا فى سبيله مئات السنين ونحن متمسكون به وبآثاره فى أخلاقنا وعاداتنا وتقاليدنا وفى عواطفنا التى تدفعنا للتآخى مع كل المسلمين فى العالم ، ووجود أقلية يهودية من أبناء وطننا

لم يجعلنا نفترق فى يوم من الأيام أو نرضى الدنية فى ديننا ، أو التعصب على مواطنينا .

وروابطنا التاريخية تجعلنا نعتز بماض واحد مجيد وبفخر مشترك إلى حد أنه لا يمكن لفرد ما أن يكتب تاريخ تونس دون أن يتحدث عن الجزائر ، ولا تاريخ مراكش دون أن يتحدث عن الإثنين .

والآلام التى أنزلها المستعمر بنا جعلتنا نستجد كل عواطفنا ونشعر أكثر مما سلف بإحساس القرب من بعضنا .

والآمال التى تعمر نفوسنا كلها واحدة وهى الحرية والاستقلال والوحدة. فكيف يمكننا أن نفكر فى مصير قطر من الأقطار الثلاثة دون الآخر ، لذلك يجب أن نعمل منذ الآن لتكون الوحدة المغربية حقيقة واقعة ، لا يحول بينها وبين الإنجاز إلا حائل الاستعمار . فيجب أن نؤمن بذلك ونجعله جزءاً من برنامج كفاحنا لأنه السبيل الوحيد لقوتنا ودوامنا .

والبلاد العربية الأخرى أختنا فى اللغة وفى الدين وفى الروابط التاريخية والثقافية ، وقد وقفت إلى جنبنا فى صفوف الكفاح وبذلت ما سمحت لها به ظروفها ، من أجل مساعدتنا على النصر على خصومنا . لم تفعل ذلك لرغب أو رهب وإنما فعلته اعتقاداً منها أننا إخوانها وأن بلادنا وطن لها فيجب متى تحررنا أن نعمل معها على تكوين وحدة عربية بكل معانى الكلمة ، إن الجامعة العربية فى طورها الحالى ليست إلا مرحلة أولى لهذه الغاية السعيدة غاية الولايات المتحدة العربية .

والكتلة الإفريقية الأسيوية هى الامتداد الطبيعى لبلادنا جغرافياً وثقافياً وتاريخياً ، فالانكباب عليها والاهتمام بها والتعاون معها هو الذى يخلصنا من أن نكون جزءاً من مجموعة أجنبية عنا ، لا تحمل لنا أدنى احترام ولا تذكرنا إلا بما نحن فيه الآن من ذل وهوان .

والشعوب المظلومة فى سائر بقاع الأرض هى شقيقاتنا يجب أن نمد لها اليد ونتعاون معها على التحرر من سيطرة الأجنبي لتكون حليفة لنا فى المستقبل ، فنتعاون وإياها على القضاء المبرم على كل مظاهر الاستغلال والاستعباد .

ولكن هذا كله سيظل حبرا على ورق إذا لم نستطع نحن أبناء المغرب العربى — واعنى بهم المكافحين عملياً — توحيد صفوفنا وجمع كلمتنا وتنظيم جبهة كفاحنا . وأنه قد مضى الوقت الذى نجتزىء فيه بالعواطف ولا نبالى بالأمر الواقع وقد خضنا اليوم حرباً شاملة ذات واجهات عديدة ومع عدو يستعمل كل مايتصوره العقل من ضروب السياسات والمحالفات ولتحقيق التعاون الوثيق بين حركات الكفاح . يجب أن نحقق فى القريب العاجل الاقتراحات الآتية :

١ — قبل كل شىء توحيد الحركات المناضلة فى المغرب فى عقيدة قومية واحدة ، لا تقبل غير الاستقلال بديلا ، ولا تخوض التفاصيل السياسية وتحتوى هذه العقيدة على النقط التى سبق أن سجلناها وخصوصا على الكفاح للاستقلال وعدم الدخول فى مفاوضات قبل الحصول عليه وعدم قبول أى لون من ألوان المشاركة مع الفرنسيين لا نظرياً ولا عملياً ولاسيما عدم قبول إشراك الفرنسيين فى المنظمات السياسية الحرة للشعب المغربى .

٢ — العمل على تكوين جبهة من الحركات المكافحة حقيقة فى شكل اتحاد فيدرالى أوكونفيدرالى له لجنته التنفيذية التى تنجز فى الأقطار الثلاثة ما تقرره المؤتمرات العامة للحركات المتحدة دون اعتبارات لقطر دون آخر .

٣ — العمل السريع على تحقيق اتحاد مغربى للمنظمات العمالية فى الشمال الإفريقى .

٤ — العمل على تكوين ائتلاف لاتحادات الغرف التجارية والصناعية والفلاحية فى المغرب العربى كله .

٥ – تنظيم ائتلاف عام لكل منظمات الشبيبة والرياضة والكشفية الأهلية في المغرب العربي .

٦ – القيام بتنسيق كل حركة مهمة تقوم في الأقطار الثلاثة مهما كان لونها .

إن مصير المغرب العربي بيد أبنائه قبل أي أحد آخر ، وإن كل تقصير منهم في أداء واجبهم يسلم مستقبلهم ليد أعدائهم . وأن كل ضعف أو خيانة يقوم بها قسم من أبناء هذه البلاد لن تكون نتائجها إلا على الشمال الإفريقي برمته . وإذا لم نعرف كيف نوحد صفوفنا في أثناء المعركة التحريرية التي نقوم بها اليوم فلن نستطيع أبداً تحقيق آمالنا جميعاً في الوحدة وفي الحرية وفي الاستقلال .

القاهرة علال الفاسي

الفهرست

	صفحة
المغرب العربى فى الحرب العالمية الأولى	١
المغرب العربى بعد الحرب الكبرى	
سياسة فرنسا فى المغرب العربى	٣٢
كفاح المغرب العربى	٧٧
معبد المغرب العربى	١٤٨

مطبعة نهضة مصر

مطبعة نهضة مصر

الفجالة . القاهرة

